www.kassioun.org

1229

الاثنين 02 حزيران 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

كيف يمكن لسورية أن تخوض «المعركة ضد الفقر» فِعلاً لا قَولاً؟

[12]

الافتتاحية

كيف ننتصر في «الحرب على الفقر»؟

رفعت السلطات القائمة، ممثلة بالرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع، قبل أيام شعار «الحرب على الفقر»؛ وهو شعار محق وطموح ويتجاوب مع رغبة أكثر من 90% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر منذ سنوات.

ورغم أهمية الشعار، إلا أنه يبقى شعاراً ما لم يقترن ليس فقط بعمل جاد لتحقيقه، بل وأيضاً بمنهجية صحيحة. والتاريخ يعلمنا، بما فيه التاريخ السوري، أن الشعارات يمكنها أن تتحول في الواقع إلى عكسها تماماً.

ضمن المنهجية المطلوبة لحرب حقيقية على الفقر، ينبغي أولاً وقبل كل شيء، القطع مع السياسات والمنهجيات التي تم اتباعها في العهد البائد؛ ونقول: السياسات والمنهجيات وليس الشعارات، لأن البعض يعمل على تكريس سياسات نظام بشار الأسد الاقتصادية نفسها، عبر مهاجمة الشعارات الكاذبة التي كان يرفعها.

بكلام أوضح، فإن نقاط الارتكاز الأساسية لمنظومة العمل والتفكير الاقتصادي في العقدين ونصف اللّذين حكم خلالهما بشار الأسد، وقبلهما العقد الأخير من حكم أبيه، كانت كالتالي:

أولاً: تبني وصفات المؤسسات الدولية الغربية بشكل تدريجي، ولكن ثابت ومتصاعد منذ 2005، وهي باختصار: «اللبرلة الاقتصادية»، «اقتصاد السوق الحر»، «الانفتاح»، «الخصخصة» وتدمير القطاع العام، رفع الدعم التدريجي عن مختلف المواد الأساسية، الإنهاء التدريجي لأي دور اجتماعي للدولة، تشجيع التجارة والسياحة والقطاع المالي على حساب الصناعة والزراعة. ورفع مستوى التبادل التجاري مع الدول الغربية إلى 70% من مجمل تجارة سورية الخارجية. «اليوم يجري الدفع نحو تطبيق الوصفة نفسها وبشكل أوسع، وتقديمها على أنها انقلاب على سياسة الأسد الاقتصادية، في حين أنها في الحقيقة استكمال لما بدأه!».

ثانياً: الاعتماد على الميزات النسبية في الاقتصاد، وعلى الموقع الجغرافي–السياسي لسورية، بوصفهما العمود الفقري للاقتصاد السوري. «الميزات النسبية هي تلك التي نملكها ويملكها غيرنا، وتتحدد أسعارها وفق العرض والطلب ضمن السوق العالمية، مثلاً: النفط، الغاز، الفوسفات، القمح، القطن».

ثالثاً: اعتماد المدرسة النقدية «الميركانتيلية/الربوية»، لإجراء الحسابات القومية، ما أدى بشكل دائم لتضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولإخلال في التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية، باتجاه واحد دائماً، هو تضخم الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، وتالياً، إفقار أصحاب الدخول المحدودة عاماً وراء الآخر، وتقليص حجم الشرائح الوسطى وصولاً إلى إفنائها.

إن حرباً حقيقية ناجحة على الفقر، تتطلب القطع مع منهج الأسد وسياساته الاقتصادية، وتتطلب بالتالي:

أولاً: الحفاظ على الميزات النسبية والاستثمار بها، ولكن نقل مركز ثقل العمل نحو الميزات المطلقة لتكون هي العمود الفقري لاقتصادنا «وهي تلك الميزات التي نملكها كسوريين بشكل حصري واحتكاري تقريباً، وتتميز بأن نسب العائدية فيها عالية جداً، وتحتاج إلى رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة، ويوجد لدينا منها مئات الميزات موزعة على المحافظات السورية المختلفة»، ونقطة الانطلاق هي حصر تلك الميزات واستكمال الدراسات حولها، ووضعها ضمن خريطة استثمارية شاملة.

ثانياً: إنشاء مجمعات صناعية زراعية تربط عمليات الإنتاج وتقلل تلاعب السوق بالأسعار، وتسمح بتعظيم القيم المضافة، وبالتالي العائدية، إلى الحدود القصوى.

ثالثاً: القطع مع السياسات الليبرالية التي عارضناها بشكل ثابت منذ البدء في تطبيقها مع قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991. وفي المقابل، نقل مركز ثقل العلاقات الاقتصادية الخارجية لسورية نحو نقطة توازن جديدة، تتناسب مع الأوزان الحقيقية للقوى الدولية، أي نحو نقطة أقرب للشرق، خلافاً لطريقة الأسد في سحب سورية إلى التبعية الاقتصادية للغرب.

رابعاً: إعادة النظر في منهج وطريقة إجراء الحسابات القومية بأكملها، ابتداء بطريقة حساب الدخل الوطني/ الناتج المحلي الإجمالي، ووصولاً إلى أرقام حقيقية يمكن على أساسها بناء سياسات واضحة المعالم، وتقليص النهب عبر التضخم وصولاً لإنهائه.

خامساً: عماد الحرب على الفقر هم الفقراء أنفسهم، الذين ينبغي تجميع قواهم وطاقاتهم بوصفهم المنتجين الحقيقيين في البلاد؛ الأمر الذي يتطلب دعماً وازناً للتعليم والصحة والإسكان، وهو أمر قابل للتحقيق عبر موارد القيم المطلقة والنسبية، وعبر إعادة توزيع الثروة على حساب أمراء الحرب.

أخيراً: ربط هذه المنهجية بأكملها بتوجه سياسي للبلاد يقره مؤتمر وطني عام، وتنفذه حكومة وحدة وطنية، بحيث يضمن بناء علاقات دولية متوازنة تحفظ استقلال البلاد وتمنع سقوطها في التبعية. وتوجهٌ كهذا، هو أمر لا يمكن إنجاح الحرب على الفقر دونه...

شؤون عمالية

المعامل تدمر مرتين... مرة بالحرب وأخرى من دون حرب

02

ملف «سورية 2025»

ما الهدف من الاعتداء «الإسرائيلي» الأخير على الساحل السوري؟

06

شؤون محلية

شراكة STL» و«أراس كارجو» فرصة تطويرية لقطاع الشحن أم احتكار مقلق؟

08

شؤون عربية ودولية

غزّة تحت النار والكيان في أشرس حالاته!

17

العمال بين انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار

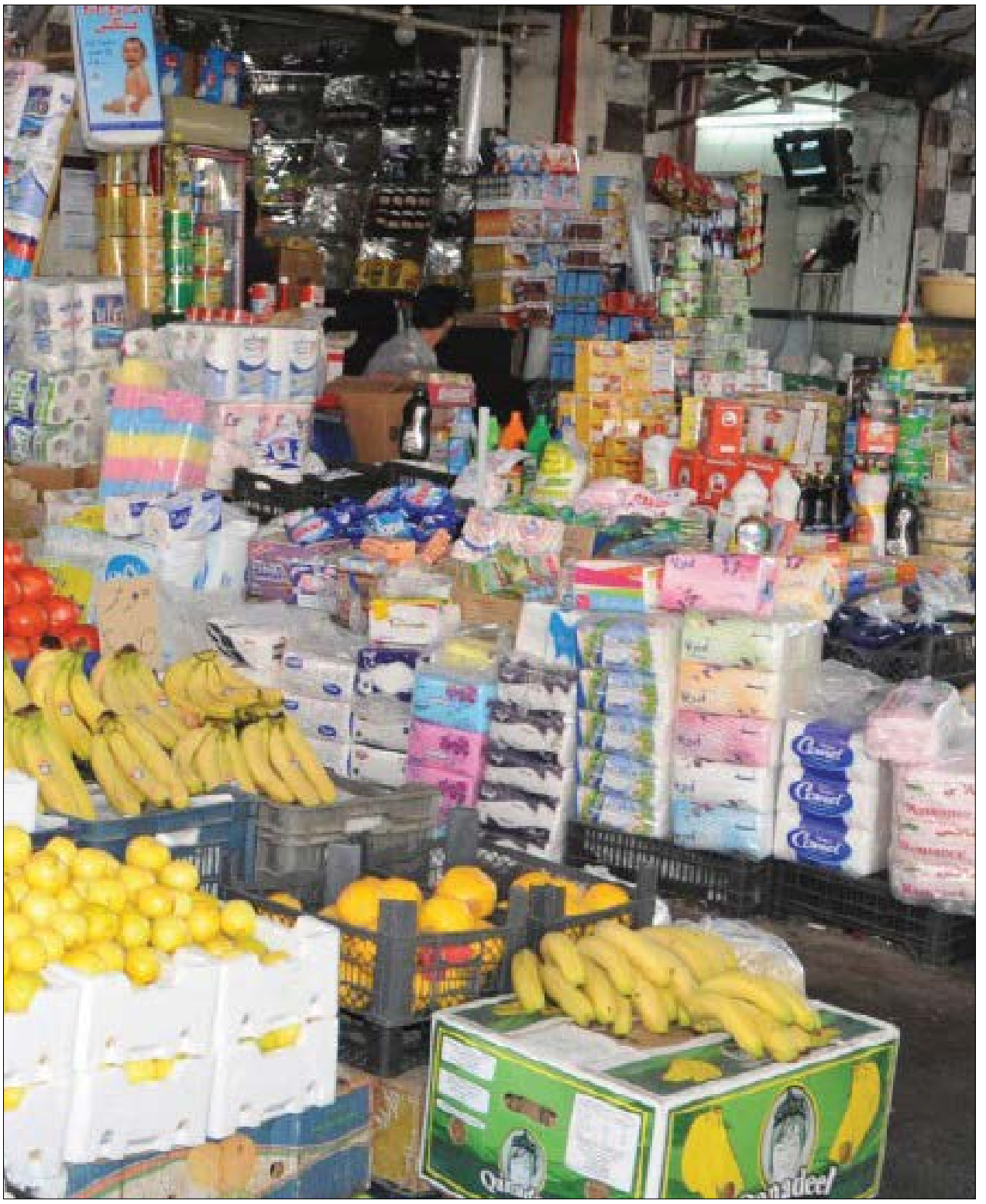

تكتسب الأجور والأسعار أهمية كبيرة في هذا الوقت، حيث أصبحت هذه المسألة من القضايا الأساسية التي يواجهها العاملون بأجر، فهي تعتبر الآن من أخطر القضايا الاقتصادية وإحدى المسائل الرئيسة والاستراتيجية التي تواجهها البلاد. وهي ليست مرحلة أو تدابير تتخذ في زمن معين، بل هي شرط من شروط حياة المجتمع وتقدمه واستمراره.

ولا نقول جديداً عندما نذكّر بأنّ العاملين بأجر ينظرون إلى السلطة من خلال الأسعار والرواتب والأجور، فالأسعار والأجور هي مرآة حقيقية، وتعكس بأن واحد الواقع الاقتصادي والاجتماعي بكامله. حيث بات أكثر من 90% من الناس يزحفون على بطونهم – وخاصة العاملين بأجر، وبالأخص منهم عمّال الدخل المحدود. ويجب أنْ تعترف النقابات أوّلاً بأنّ السياسات الاقتصادية التي تبنّتْها الحكوماتُ منذ ثمانينيّات القرن الماضي بكلّ أبعادها قد أخفقتْ في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وخاصة لذوي الدخل المحدود وتكمل السلطة الجديدة المشوار.

ولسنا بحاجة اليوم إلى تأكيد أهمّية الأجور والأسعار، فهذه القضية باتت مشكلة يومية يعيشها الناس، ولا تعني رفاه العاملين بأجر فحسب، بل تعني الوجود بحد ذاته. حيث أصبحت نفقات تكاليف المعيشة ذات أعباء ثقيلة، وكلما انخفضت القوة الشرائية الحقيقية، وارتفعت معدّلات التضخم مع ثبات معدلات الأجور والرواتب، ازدادت حياة الجماهير الفقيرة صعوبةً وشقاء. والسؤال اليوم الذي يطرح بكل جدية، ما هو مبلغ الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية والضرورية للفرد والأسرة في البلاد، حيث أصبح الدخل لا يغطّي الحاجات الضرورية. مع العلم أنّ أغلب الدراسات الاقتصادية تعتبر أنه لا يجوز أنْ تتجاوز هذه الاحتياجات الأساسية نسبة 50% من الدخل. فمن نافل القول في علم الاقتصاد أنّ المحرك الأساسي للمجتمع هو الأسعار وهي المحصلة النهائية للاقتصاد كلّه. لذا كانت الأسعار والرواتب والأجور أهمّ المشكلات الاقتصادية الملحّة في كل البلدان.

وكنا قد ذكرنا في عدد سابق كيف مرّت أجور العاملين بأجر، خلال فترات متعددة لمعرفة حالة التدهور الاقتصادي التي وصلت إليها البلاد من خلال هذه الأجور. لقد عملت سياسة تجميد الرواتب والأجور على تحفيز وتبرير جميع أشكال الفساد من تهرّب ضريبي وإداري وغيره، وذلك لتغطية هذه الممارسات اليومية على الأنواع الأخطر من الفساد الاقتصادي الذي يضرّ بالمصالح العامة.

ولا نجد غضاضةً في إعادة ما قلناه سابقاً، بأنْ يكون لدى النقابات قدرٌ من الحرية في استخدام أدواتها الكفاحية، وبالتالي ينبغي على النقابات وضع معيار للحد الأدنى للأجور والمطالبة به، بكل أشكال وأدوات الكفاح العمّالي المتاحة، وفَرْض غير المتاحة، أخذاً بعين الاعتبار احتياجات العمّال وأسرهم بما في ذلك حجم الأسرة، خاصةً عندما تكون هذه الاحتياجات للعمال مرتبطة بتكلفة المعيشة.

ولتحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة بيئة العمل المستدامة وتعزيز الإنتاجية، لا بدّ من تغيير استراتيجيات وأساليب التنظيم والعمل النقابي، في مواجهة السياسات الاقتصادية التي لا تلبّي إلّا مصالح قوى الفساد والنهب. ويجب ألّا تكون هناك مساومةٌ أو مهادنةٌ مع سياسات اقتصادية واجتماعية لا تَعتبر الأجورَ من أولويّاتها.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المعامل تدمر مرتين... مرة بالحرب وأخرى من دون حرب

منذ وقت مبكر وبعيد سقوط السلطة ومن خلال الحكومة التي سميت مؤقته تم اتخاذ مجموعة من القرارات وتبعها إجراءات عملية على الأرض متعلقة بالموقف من القطاع العام وخاصة المعامل وعمالها حيث تم إيقاف العديد من المعامل مع صرف عمالها على أساس إعطائهم إجازات مأجورة لمدة ثلاثة أشهر وتوالت عملية الإغلاق تباعاً لأهم المعامل وخاصة النسيجية التي تعتمد في مادتها الأولية على ما ينتج من القطن وما يغزل من الخيوط.

الاتحاد العام للنقابات يؤكّدُ وجودَ الإغلاقات سواء منها الإغلاق الكامل أو الجزئي، والنقابات تعلم بالإغلاقات لكونها أحد الأطراف المفترض إخبارها قانونياً عن تلك الحالات الجارية إن أخبرت، بالإضافة إلى وزارة الصناعة وجهات أخرى.

على الرغم من هذه الإغلاقات، سواء الجزئية أو الكاملة منها يعاد بعضها إلى العمل حسب الحاجة التي تستدعي الإعادة منها مثل معمل حوش بلاس للكبلات ومعمل وسيم لصناعة الألبسة ومعمل زنوبيا في حلب وبقيت المعامل الأخرى مغلقة وعمالها في إجازة.

معامل القطاع الخاص يتم الإغلاق لها لأسباب أخرى غير إغلاقات معامل القطاع العام مرتبطة بتوفر المواد الأولية وتكاليف الإنتاج الكبيرة وغيرها، ورغم محاولات أصحابها طلب النجدة من غرف الصناعة ومن الحكومة للمساعدة على توفير ما يلزم لكي تبقى المعامل تدور بعجلات إنتاجها، ولكن كل هذا الصراخ يذهب سدىً ولا أحد يستجيب. ويمكن الاطّلاع على بعض المواقع التي تعنى بشؤون الصناعة والصناعيين لنعرف حجم المعاناة الكبيرة التي يعيشونها.

هذا يعني أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه، لن يبقى من المعامل التي تعمل وتنتج غير كل طويل عمر، وبصعوبة وبتكاليف عالية وتسويق منخفض.

وهذا الواقع الصعب الذي يضرب الصناعة السورية سيتطور نحو الأصعب طالما أنّ المسببات لا تزال موجودة، وليس في الأفق ما يشير إلى إزالتها أو التخفيف منها، على الرغم من كل الوعود التي تقدمها الحكومة للصناعيين باجتماعاتها معهم، والتي تبقى وعوداً لا غير، وتبقى الصناعة تسير نحو الهاوية بتسارع. وهذا له منعكسه السياسي والاجتماعي الخطر، وكذلك على الاقتصاد الوطني برمته وعلى الطبقة العاملة التي يكون مصيرها في هذه الحالة هو الشارع والانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل، حيث يكون الخيار أمامهم الهجرة المحفوفة بالموت، كما هو جارٍ الآن لآلاف من الشباب الذين دفعتهم ظروفهم إلى الهجرة بحثاً عن عمل، أيّ عمل، مهما كانت المخاطر التي سترافقهم، ما يعني مزيداً من الخسائر الوطنية للشباب القادرين على العمل والإنتاج، وهذه الخسائر لا تقدَّر بثمن ويضحَّى بها مجّاناً.

إنّ الطبقة العاملة السورية على الرغم ممّا خسرته من قوى ومن حقوق على مدار العقود السابقة والسنوات الحالية، ستشقّ طريقها الكفاحي الذي هو ممر إجباري للدفاع عن حقوقها، ولنفض الكثير من الأوهام العالقة في الأذهان حول تحسين أوضاعها المعيشية وفي مقدمتها الأجور، بالتوافق بين ممثلي العمّال المفترضين وأركان الحكومة التي خابت فيها كل الرهانات على توافقٍ كهذا، والنتائج واضحة؛ مزيد من الإفقار والتهميش والجوع للطبقة العاملة.

العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة ممر إجباري لأجور عادلة

ليست الأجور قضية سياسية أو اقتصادية فحسب، بل ترتبط بمجمل العلاقات في المجتمع باعتبارها الدخل الأساسي للغالبية من السوريين، والتي تحدد علاقاتهم بالمجتمع على حسب مستوى دخلهم الشهري.

فسياسة تجميد الأجور التي اتبعتها الحكومات السورية المتعاقبة السابقة والحالية مع الاستمرار بتخفيض قيمتها من خلال إلغاء الدعم وانسحاب دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الأسعار عن قصد وبنية وتخطيط مسبَقين حسب توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سواء بالقطاع العام أو الخاص، أدت إلى تهجير السوريين وخاصة فئة الشباب منهم وشملت الهجرة أصحاب الاختصاصات المهنية كافة، والكفاءات العلمية والقوى العاملة.

أما من لم يحظَ بفرصة هجرة أو سفر وإن استطاع الحصول على فرصة عمل فإنه يعمل بأجر لا يسد سوى 3% من الاحتياجات الأساسية للمواطن السوري، وبهذا الأجر لا يستطيع أي شاب بناء مستقبله وتأمين حياة كريمة، أو الإقبال على الزواج، مما أدى إلى ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع بشكل مخيف، وأصبح العزوف عن الزواج أو تأخيره قدر المستطاع قراراً يُفرض على الشباب اتخاذه، وانخفضت تبعاً لذلك معدلات الولادة.

ذكرت عدة تقارير لمنظمة الأمم المتحدة أن غالبية السوريين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض الناتجة عن سوء التغذية عند الأطفال نتيجة انخفاض الدخل إلى مستويات مخيفة، وبات المجتمع السوري مهدداً بانتشار مجاعة حقيقية وانتشار الأمراض المزمنة.

هذا عدا عن انتشار ظاهرة التسرب من التعليم وارتفاع معدلات هذا التسرّب، حيث يضطر الأطفال لترك مقاعد الدراسة والالتحاق بسوق العمل بسن مبكرة جداً لمساعدة ذويهم في تأمين احتياجات العائلة. ونتيجة لانخفاض الأجور اتجه الأطفال إلى العمل في مجالات السوق السوداء كبيع الخبز على الطرقات والمحروقات والدخان أو افتتاح بسطات متواضعة على أرصفة العاصمة لبيع الشاي والقهوة.

ومن أهم الآثار السلبية لسياسة تجميد الأجور انتشارُ العمل الأسود والجريمة في المجتمع وخاصة داخل فئة الشباب، بسبب عدم كفاية الأجور من خلال التوجه نحو العمل بتجارة المواد الممنوعة من مخدرات وحشيش وحبوب الكبتاغون والتسول والتهريب والدعارة والسرقة، حيث بات الكثير من الشباب والشابات يلجؤون إلى هذه الأساليب السوداء لأنها تدر أرباحاً أكبر بكثير من العمل المأجور في أي مجال، ومن المعلوم أن انتشار ظاهرة الجريمة في المجتمع يعني عملياً انهيار المجتمع وفساده، والذي لن نتخلص من آثاره إلى عقود قادمة، وخاصة أنه يدمر حياة جيل كامل من الشباب ويقوده نحو الهاوية.

جميع النتائج المأساوية التي ذكرناها أعلاه تعود إلى سياسة تجميد الأجور وإلغاء الدعم وتحرير الأسعار، ولكن الواقع يؤكد أنه ليست هناك الإرادة السياسية والخطة الحقيقية لإنقاذ المجتمع من هذه الأمراض وتجنيبه عوامل الانهيار الكامل المفترض استنادها إلى مبدأ التوزيع العادل للثروة والعدالة في توزيعها بين أصحاب الأجور والأرباح، وهذا يحتاج إلى توفر موازين قوى حقيقية على الأرض تستطيع انتزاع التغيرات المفترض حدوثها السياسية والاقتصادية والديمقراطية ليتمكن الشعب المقهور من تقرير مصيرة وبناء دولته التي تحقق مصالحه الجذرية.

الطبقة العاملة

تركيا - إضراب عمال النقل في تركيا

إزمير، بسبب الخلاف في اتفاقية العمل الجماعية بين البلدية ونقابة العمل العامة، بدأ 23 ألف عامل إضراباً رفعوا فيه لافته مكتوب عليها «هناك إضراب في هذا المكان» في التاسع والعشرين من أيار. نتيجةً للإضراب، تشكلت ازدحامات في جميع أنحاء المدينة، بينما قام المواطنون الذين خرجوا إلى الطريق في ساعات الصباح للذهاب إلى العمل بتشكيل طوابير بطول عدة أمتار عند محطات الحافلات.

أضرم العمال النار في المشاعل، ورفعوا شعارات مختلفة ورقصوا، وعلّق رؤساء فروع النقابات والعمال اللافتة على مبنى البلدية الكبرى وقالوا سنواصل نضالنا حتى نكبّر هذا الرزق.

قال إركان غول، رئيس فرع جنرال- إيش في إزمير 2، في حديثه، إن العمال سيخوضون النضال جنباً إلى جنب، قائلاً: «جئنا لنكبّر رزقنا، وليس لإثارة الفوضى. يجب أن يكون الجميع عاقلاً ويدعم هذا النضال. لن نسمح لأحد بإلحاق الضرر هنا. سنواصل نضالنا حتى نكبر هذا الرزق.»

بريطانيا

طالب الأطباء المقيمون في بريطانيا بزيادة جديدة في الرواتب بنسبة 30%، ملوّحين بإضرابات جديدة رغم حصولهم على زيادات كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية، وسط مخاوف من اندلاع «صيف سخط» واسع يشمل قطاعات التعليم والصحة والنقل وذلك في الثامن والعشرين من أيار.

وبحسب لجنة الأطباء المقيمين في الجمعية الطبية البريطانية «BMA»، فإن رواتب الأطباء تراجعت فعلياً بنسبة 23% منذ عام 2008، وهو ما دفع اللجنة إلى حثّ الأطباء على التصويت لصالح الإضراب للمطالبة بما تصفه «باستعادة القيمة الحقيقية للأجور».

وأثار قرار منح الأطباء زيادة تفوق ما حصل عليه باقي موظفي NHS موجة استياء بين الممرضين والمسعفين وعمّال النظافة. فبينما حصل الأطباء على 5,4%، مُنح بقية العاملين 3,6% فقط لعام 2025–2026.

كندا

أزمات ضخمة تواجه بريد كندا مع استمرار موظفيها بالتهديد بالإضراب

يواجه عملاء شركة «بريد كندا» تأخيرات مع توقف عشرات الآلاف من العمال عن العمل الإضافي، على الرغم من تجنب اضطراب أكبر بكثير بعد تراجع النقابة عن تهديدها بالإضراب.

مع ذلك، فإن احتمال تصعيد الإضراب العمالي قد يستمر في تخويف العملاء الذين سحبوا شحناتهم خلال الأسبوعين الماضيين؛ مما يؤدي إلى استنزاف المزيد من أعمال المؤسسة التي تعاني من ضائقة مالية.

وفي وقت متأخر من يوم 22أيار، دعا الاتحاد الكندي لعمال البريد إلى وقف جميع نوبات العمل التي تتجاوز ثماني ساعات يومياً و40 ساعة أسبوعياً على مستوى البلاد، مؤكداً أن المفاوضين سيواصلون مراجعة أحدث عروض العقود المقدمة من بريد كندا.

المغرب - مستخدمو شركة "ألزا" يشهرون ورقة الإضراب في وجه الإدارة

في خطوة تصعيدية، اعلن عمال ومستخدمو شركة "ألزا" المفوض لها تدبير النقل الحضري بمدينة طنجة، عن تنفيذ إضراب إنذاري عن العمل يوم الجمعة 30 أيار، لمدة أربع ساعات، في خطوة احتجاجية تتزامن مع فترة امتحانات الباكالوريا، ما قد يؤثر على تنقل عدد من التلاميذ والمرتفقين

ويأتي هذا القرار عقب اجتماع عقده المكتب النقابي التابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مساء 27 أيار بمقر المنظمة بطنجة، وسط ما وصفته مصادر نقابية بـ"الغموض السائد بشأن مستقبل الشركة بعد انتهاء عقد التدبير المفوض مع جماعة طنجة في تشرين الثاني المقبل".

وفي بيان لها، نددت النقابة بما اعتبرته "قرارات تعسفية" صادرة عن أحد المسؤولين الإداريين بالشركة، مشيرة إلى "ضغوط واستفزازات متكررة" طالت عددا من العاملين، ووصفتها بأنها تدخل في خانة "السكك الإدارية"، بحسب تعبيرها.

كما أشار البيان إلى تدهور ظروف العمل داخل المؤسسة، وغياب آفاق واضحة لتحسين الأوضاع المادية والمهنية للسائقين والمستخدمين، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الضغط المرتبط بالتوسع الحضري لمدينة طنجة.

قوانين العمل السورية وحقوق العمال

نعرض بعض المواد التي جاءت في قانون العمل السابق رقم 91 لعام 1959، والذي تنص بعض مواده على تحريم حق الإضراب على العمال في حال المنازعات على حقوقهم مع أرباب العمل، وقانون العمل رقم 17 لا يبتعد في نصوصه عن القانون السابق من حيث حقوق العمال في الإضراب كحلٍّ نهائي في حصول العمال على حقوقهم، والذي تمت صياغته استناداً إلى قوانين العمل المصري والعراقي واللبناني... إلخ، من القوانين ومنها قانون العمل الفرنسي، وقد أفاد المشرِّع من هذه القوانين كما جاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون رقم 17.

وبموجب الفصل الثاني من الباب الثاني والمواد 89–106 من قانون العمل، تم تنظيم عقد العمل المشترك الذي هو اتفاق تُنظَّم بمقتضاه شروطُ العمل بين نقابة أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يَستخدمون عمّالاً ينتمون إلى تلك النقابات أو المنظمات الممثلة لأصحاب الأعمال. ونظَّمت المواد 188–210 بالباب الخامس من قانون العمل إجراءات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل. ويتم النظر في النزاع العمّالي على مرحلتين، المرحلة الأولى، عن طريق التوفيق، والمرحلة الثانية عن طريق التحكيم. وبموجب المادة 209 من قانون العمل يُحظَر على العمّال الإضراب أو الامتناع عن العمل كلّياً أو جزئياً إذا ما قُدِّمَ طلبٌ للتوفيق أو أثناء السير في إجراءات أمام الجهة الإدارية المختصّة أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم.

وبموجب المادة 65 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، يُحظَر على العمّال أنْ يشتركوا في تنظيم أيّة اجتماعات داخل مكان العمل تتعارض مع أحكام القوانين النافذة، أو أن يتركوا العمل أو أن يتوقفوا عنه أو يقوموا بتعطيله بقصد الإخلال بالنظام أو توقيف أو تعطيل الإنتاج. كما يُحظَر على العامل أنْ يحرِّضَ العاملين على ذلك.

وحدَّدت أحكامُ القانون 84 لعام 1968 وتعديلاته النافذة قبل 1990 حقوقَ النقابات وحقوق العمّال النقابيّين عموماً، وتكفل أحكام القانون النافذ هذه الحقوق. ولم تطرأ تعديلات على تلك الأحكام منذ العام المذكور. وتلجأ بعض الدول إلى تفادي لجوء العمال إلى الإضراب عن طريق الأخذ بسياسة عقود العمل المشتركة «الجماعية» وتنظيم هيئات وإجراءات التوفيق والتحكيم في المنازعات الجماعية التي تحدث بين العمّال وأصحاب عملهم.

تقوم المفاوضات الجماعية على عدة قواعد أساسية منها: أن يكون أحد طرفي التفاوض نقابة أو اتحاداً مهنياً أو يمكن أن يكون الاتحاد العام لنقابات العمال، وأن يكون الطرف الآخر صاحب عمل أو عدة أصحاب عمل أو ممثلين عن غرفة الصناعة. يجب أن يكون التفاوض الجماعي واضحاً وخالياً من الغلط أو الخداع. وأن تكون حقوق العامل الواردة في قوانين العمل النافذة، قانون التأمينات الاجتماعية أو قانون العمل غير منقوصة. ومن الضروري ذكره حق النقابة والعمال في إعلان الإضراب عن العمل أثناء التفاوض فهو من الحقوق الأساسية للعمال للدفاع عن مصالحهم.

ومن المعروف أيضاً أنّ العمال لا يُضربون بلا سبب، ولا يمكن أن نجد نزاعاً عمالياً بين العمال وأصحاب العمل دون سبب، ومن أهم أسباب إضراب العمال النزاع حول الأجر، أو الخلاف حول وقت العمل، أو من أجل تحسين شروط وظروف العمل، وكذلك عدم صرف المستحقات المالية المختلفة من التعويضات الإضافية وطبيعة العمل الشاقة للعمال من قبل صاحب العمل، وتعسف أصحاب العمل مع العمال خاصة في عدد ساعات العمل التي أقرّتها القوانين الناظمة والتأخير بصرف الأجر، وشعور العمال بعدم الأمان نتيجة ازدياد حالات الفصل التعسفي دون مبررات مقنعة.

إنّ الغاية من المفاوضات الجماعية هي تنظيم علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل، لكي تتفق مع تقلبات الأوضاع المعيشية والاجتماعية السائدة، وهذا في النهاية يصبُّ في مصلحة طرفَي التفاوض، فما قد يرضى به العمال من حقوق اليوم يمكن ألّا يرضوا به مستقبلاً. وعندما تزداد قوة النقابات العمالية يزداد دورها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات وفي تحسين شروط عمل العمال في معامل ومؤسسات قطاع الدولة والقطاع الخاص. وهذا يحدّ بشكل كبير من الاستغلال الناتج عن التفاوض الفردي بين العامل وصاحب العمل واختلال التوازن في الشروط التفاوضية بينهما. وخاصة بما يتعلق بالحق الأساسي للعامل وهو الأجر.

ويؤدي تدخّل النقابات العمالية في المفاوضات الجماعية إلى فرض تشريعات وقوانين وفق معايير دولية تحمي العامل وتحسّن شروط عمله. ومن مزايا المفاوضات الجماعية تنظيم علاقات العمل بين فريقي الإنتاج. إنها تحد من تدخل السلطات والأجهزة الحكومية عبر القضاء في علاقات العمل والخلافات الناتجة أثناء العمل. كما تُوحِّدُ شروطَ العمل بين العمال ويمنع أصحاب العمل من سلب حقوق العمال.

– وتساهم في تطوير التشريعات والقوانين وعلاقات العمل وتساهم في استقرارها، وتساهم في تسوية المنازعات بين العمال وأصحاب العمل. وتشمل المفاوضات الجماعية العمال كافةً، سواء كانوا منتسبين للنقابات أو غير منتسبين. وقد صدرت عن منظمة العمل الدولية أكثر من اتفاقية وتوصية بخصوص المفاوضات الجماعية أكدت على أهميتها، وسورية عضو في منظمة العمل وتوافق على الكثير من الاتفاقيات التي تصدر عن منظمة العمل، ولكن قوانين العمل السورية لا تأخذ بعين الاعتبار تأكيد ضرورة تطبيق تلك الاتفاقيات، وخاصة المفاوضات الجماعية وعقود العمل الجماعية التي تُخرِجُ العمال من تحت الشروط التي يحاول ربّ العمل فرضَها في حالة العقود الفردية، ويخضع العامل للقانون السائد في العلاقة بين رب العمل والعامل، وهو العقد شريعة المتعاقدين، وبهذا يخسر العامل قدرته على فرض ما يراه مناسباً في تحقيق أجر عادل وشروط عمل صحّية.

السؤال الفلسفي ينضج عالمياً و«المهمة المستحيلة»

في مواد سابقة أشرنا إلى أن وصول تناقضات النظام الإمبريالي إلى حدودها التاريخية يكشف الجوهر التاريخي لهذا النظام على المستوى السياسي وحتى على المستوى الفلسفي ما يجعل من النقاش الفلسفي ولأول مرة في تاريخ هذا النظام حاجة عملية سياسية ملموسة. هنا نعالج أمثلة حول الذكاء الاصطناعي.

■ د. محمد المعوش

الذكاء الاصطناعي والفلسفة التطبيقية

الذكاء الاصطناعي اعتبره البعض فرعاً من علم النفس ولكنه أيضاً فرع من الفلسفة التطبيقية لكونه يدفع إلى الواجهة الأسئلة الفلسفية الأساسية حول أسباب وكيفية تشكل الوعي وعلاقة الوعي بالتجربة، وكذلك عملية المعرفة وإمكانها. ولهذا، اعتبر الذكاء الاصطناعي بأنه يرفع من حدة التوتر في ميدان الفلسفة خصوصاً عندما أظهرت النظريات المثالية الميكانيكية المهيمنة في الميدان أنها قاصرة عن تمثيل العمليات العليا المرتبطة بالتجريد والتعميم بعيداً عن التوصيف الكمي للوعي، وبعيداً عن المنهجيات الربطية المباشرة، لا الجدلية، للظواهر، خصوصاً مسألة إنتاج المعنى، أي القبض على مضمون الظواهر بما يتجاوز تسجيل الشكل الخارجي عبر منهجية حسيّة «الاعتماد على ما تسجله الحواس فقط دون أي عمليات عقلية عليا». ولكن النقاش الفلسفي لا ينحصر في التطبيق ضمن الميدان فقط.

الذكاء الاصطناعي والميدان الاجتماعي السياسي

يمتد تأثير الذكاء الاصطناعي إلى الميدان الاجتماعي نفسه لناحية وضعه على طاولة بحث النموذج الاقتصادي والسياسي والإداري للرأسمالية في ظل تأثيره على الوظائف وإنتاج فائض القيمة وارتفاع قدرات التسويق «وبالتالي الاستهلاك» ومن ثم اشتداد منسوب وتركز الهيمنة بالضرورة مدعوماً بارتفاع قدرة القوى المالية المهيمنة للوصول إلى المعلومات وبالتالي تطويعها لصالحها. وهذا ما يدفع أخيراً إلى ظهور تيارات بحثية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي، والذكاء الاصطناعي والمجتمع. هذا التيار البحثي كان قد ظهر في السنوات القليلة الماضية في بعض الجامعات ومراكز البحث وحتى المنصات الدولية كبعض المؤسسات التابعة للأمم المتحدة أو الهيئات الإقليمية والوطنية للاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة وغيرها. ويمكن تعداد الكثير من الجامعات الأساسية التي أطلقت برامج بحثية بهذا الخصوص. من هذه البرامج مثلاً ما يتم عنونته تحت قضايا «الانسانية في عصر التحويل الرقمي»، أو «الادارة والقضايا الاستراتيجية والذكاء الاصطناعي»، وفي توصيف هذه البرامج هناك إشارة صريحة إلى التحديات السياسية والإدارية، وضمناً الامنية والعسكرية التي يلقيها الذكاء الاصطناعي على البشرية.

الذكاء الاصطناعي والسؤال الفلسفي

إضافة إلى الأسئلة السياسية والإدارية بدأ يظهر مؤخراً تيّار تخصّصي يتجاوز البحث الاصطناعي نحو التأثير الفلسفي. والمقصود بالتيار البحثي هو وجود برنامج بحثي في جامعة أو مؤسسة بحثية ما ضمن كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية أو الفلسفة تحت عناوين مباشرة تعالج التأثير الفلسفي للذكاء الاصطناعي. لا نقول هنا بأن النقاش الفلسفي حول الذكاء الاصطناعي جديد في الميدان العلمي عالمياً، لكون هذا النقاش بدأ بالتطور مبكراً خلال العقدين الأخيرين، من خلال بعض الكتاب التي اعتبرت «تأسيسية»، ولكنه اليوم انتقل إلى مجال البحث العملي من خلال برامج بحثية مخصصة لهذه الغاية، أي تحول اليوم إلى مسألة مباشرة موضوعة على طاولة البحث بغض النظر عن المرجعية السياسية أو النظرية التي يجري فيها النظر في المسألة. من هذه البرامج البحثية مثلاً يمكن أن نجد «الجوهر الفلسفي للذكاء الاصطناعي»، أو «النموذج الاجتماعي في عصر الذكاء الاصطناعي» المرتبطة بالنظرة إلى العالم والعلاقات الاجتماعية والمقولات الفلسفية التي يضمنها الذكاء الاصطناعي. ولكن أكثر العناوين تطوراً في معالجة التأثير الفلسفي هو تلك البرامج البحثية التي تتوجه مباشرة إلى السؤال المرتبط بالعقلانية وإنتاجها أو عدمه في هذه المرحلة كسؤال سياسي مرتبط بفقدان النموذج الطبقي الذي يقوم على الانفصال بين الفرد والمجتمع، أي القدرة على الاستمرار. من تلك البرامج مثلاً ما هو تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي والفعالية الابستمية «المعرفية»» المعنية بالتحول الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي على عملية إنتاج العقل والمعرفة بمعناها الواسع المتجاوز لمسألة التلاعب بالوعي وذلك من خلال تحويل بنية نظام النشاط والمهام العملية المؤسسة للعلاقة بالواقع. هذا العنوان له علاقة مباشرة بتأثير الذكاء الاصطناعي على ميدان الوعي ليس على المستوى الكمي فقط، بل على المستوى النوعي أيضاً. ومجدداً، ليس بالضرورة أن يكون من يطرح هذه العناوين ويقوم بالبحث حولها له موقف جذري من النظام، ولكن ما يهمنا هو أن الوقائع العملية صارت من الوضوح والحدة بحيث أن أي عقل مهما كانت مرجعيته الفكرية غير قادر على تجاهلها.

التحدي الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي على البنية الطبقية في شكلها الرأسمالي- الإمبريالي يساهم في خنق هذه البنية ويرفع من التوتر الذي نراه مكثفاً في الصراع السياسي العسكري اليومي

خلاصة عامة

الذكاء الاصطناعي هو من العوامل التي ترفع من تناقضات البنية الطبقية في شكلها الرأسمالي، وتدفع بعضها إلى حدها الأقصى، ما يجعل التعامل مع التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي له ملامح فلسفية بالضرورة. والفلسفة هنا ليست علاجاً فلسفياً لهذه التحديات فقط، بل بشكل خاص طرح الأسئلة الفلسفية الأساسية على بساط البحث العملي السياسي اليومي ومن أهمها الكشف عن تناقضات البنية الطبقية بما هي بنية اغترابية تنتج انقساما بين الإنسان والواقع من خلال العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية، ما ينتج انقساماً في الوعي. الذكاء الاصطناعي لا يخلق هذا الانقسام كما يحاول تيار تشويه الواقع القول عبر تحميل الذكاء الاصطناعي سبب هذا الانقسام. إن الذكاء الاصطناعي يعظّم من هذا الانقسام ولا يخلقه. لهذا السبب نشهد هذا التعاظم في البرامج العلمية البحثية المتخصصة بهذه المسائل التي من أهم شروط التقدم لها هي أن يكون الباحث قادماً من خلفية عابرة للتخصصات بين التكنولوجيا والعلوم الإنسانية والفلسفة. ولهذا وحده معنى آخر هو أن الذكاء الاصطناعي يفرض واقعاً عملياً يتناقض مع التقسيم بين مستويات الواقع وبين الاختصاصات وبين العقل التقني والعقل الفلسفي والاجتماعي، وحتى الفني.

ولهذا سببه الذي أشرنا إليه في مواد سابقة وهو الاندماج الحاصل بين مستويات الواقع الناتج عن اشتداد التناقضات. ولكون الذكاء الاصطناعي هو أحد العوامل الاساسية في تعظيم هذه التناقضات، فهو بالضرورة يحمل أيضاً ملامح اندماج مستويات الواقع، من التقني التكنولوجي التطبيقي إلى الفلسفي إلى السياسي إلى النفسي والفني، وغيرها.

التحدي الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي على البنية الطبقية في شكلها الرأسمالي-الإمبريالي وإن كان لا يظهر مباشرة في الحدث ولكنه يساهم في خنق هذه البنية ويرفع من التوتر الذي نراه مكثفاً في الصراع السياسي العسكري اليومي ويفرض إلحاحاً سياسياً وعلمياً واقتصادياً وفلسفياً ونفسياً على البنية المنقسمة على ذاتها، طالما أننا بعيدون عن السيناريو «الأرماجادوني» «سيناريو يوم القيامة» الذي يأتي مجدداً الفلم الأخير لسلسلة «المهمة المستحيلة» «Mission Impossible» «بطولة توم كروز» في نسخته الثامنة كتعبير مكثف عنه، حيث ينقذنا «البطل الأمريكي، العقلاني والإنساني الأخير» من يوم قيامة نووي تدميري مسؤول عنه الذكاء الاصطناعي وفردين أو ثلاثة من «الأشرار»، ولا يخلو الفلم من إقحام للروس وسلاحهم وعقلهم العسكري والسياسي، وحتى سلوكهم الفردي، وصولاً إلى تحميل الروس المسؤولية غير المباشرة إلى مساهمتهم في هذا السيناريو التدميري حيث إن «المصدر البرمجي» للذات الاصطناعية التدميرية موجودة في غواصة نووية روسية غارقة كان هي نفسها ضحية لسلاح ذكي تحمله. هي فعلا مهمة مستحيلة لهذه البنية مواجهة هذا التحدي، وتاريخ الفلسفة بشكل خاص هو مسرح هذه الاستحالة الظاهرة منذ قرون سابقة.

ما الهدف من الاعتداء «الإسرائيلي» الأخير على الساحل السوري؟

شنت «إسرائيل» عدداً هائلاً من الغارات الجوية على سورية منذ لحظة سقوط الأسد يوم 8 كانون الأول الماضي، إضافة إلى التوغل براً في الجنوب السوري وصولاً إلى نقاط عديدة ضمن جبل الشيخ.

■ سعد صائب

إذا حاولنا رسم الجدول الزمني للضربات التي شنها الكيان ضد سورية منذ 8 كانون الأول، يمكن أن يبدو بالشكل التالي:

8 كانون الأول: شنت «إسرائيل» عملية أسمتها «سهم باشان»، مستهدفةً أكثر من 480 موقعاً عسكرياً خلال 48 ساعة، بما في ذلك مخازن أسلحة وقواعد جوية ومنشآت بحرية، مما أدى إلى تدمير 70–80% من القدرات العسكرية السورية.

9 كانون الأول: استهدفت الغارات مواقع في درعا والسويداء، بالإضافة إلى مرفأ اللاذقية ومركز البحوث في برزة.

11 كانون الأول: تقدمت القوات «الإسرائيلية» بعمق نحو 25 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، مسيطرة على قمة جبل الشيخ وعدة بلدات في القنيطرة.

15 كانون الثاني: استهدفت غارة «إسرائيلية» قافلة تابعة للأمن العام في القنيطرة، مما أسفر عن استشهاد اثنين من عناصرها ورئيس بلدية محلي.

25 شباط: شنت «إسرائيل» موجة من الغارات على دمشق وجنوب سورية، بعد مطالبتها الحكومة السورية المؤقتة بنزع السلاح في مناطق القنيطرة ودرعا والسويداء.

10 آذار: نفذت «إسرائيل» غارات على أنظمة رادار ومواقع عسكرية في درعا، باستخدام 22 طائرة مقاتلة أسقطت أكثر من 60 قنبلة.

21 آذار: استهدفت الغارات مطار تدمر العسكري وقاعدة T4 في حمص، وتم ربط هذه الضربات إعلامياً بأنها جاءت لمنع تركيا من إقامة قواعد عسكرية لها ضمن المطارين.

أدت الغارات إلى إصابة اثنين من أفراد الأمن السوري.

25 آذار: استشهد أربعة مدنيين في قرية كويا بريف درعا الغربي نتيجة غارة «إسرائيلية».

2 نيسان: 11 غارة جوية على دمشق وحماة.

3 نيسان: استهدفت الغارات مدينة درعا، مما أسفر عن استشهاد 11 شخصاً، كما ألقت الطائرات منشورات تحذر من وجود «مسلحين» في المنطقة.

30 نيسان: شنت غارة بطائرة مسيرة على أشرفية صحنايا، لم يكن هدفها تغيير أي شيء في مسار الحدث بالمعنى العسكري، ولكن تأجيج المعركة ودفعها نحو مزيد من الدماء السورية على الجانبين، وعلى أسس طائفية.

2 أيار: استهدفت الغارات محيط القصر الرئاسي في دمشق، بالإضافة إلى مواقع في اللاذقية وحماة ودرعا، مما أسفر عن استشهاد شخص وإصابة أربعة آخرين.

30 أيار: قصفت «إسرائيل» ما قالت: إنه منشآت تخزين صواريخ مضادة للسفن ومكونات صواريخ أرض–جو في اللاذقية وطرطوس، مما أدى إلى استشهاد مدني وإصابة ثلاثة آخرين.

استنتاجات عامة

قبل محاولة فهم الغرض من الاعتداء الأخير الذي جرى يوم الجمعة 30 أيار، وبدراسة الجدول السابق، من حيث توقيتاته وطبيعة الأهداف التي جرى ضربها، يمكننا تسجيل الاستنتاجات العامة التالية:

أولاً: الضربات ذات الأهداف العسكرية الفعلية انتهت يوم 11 كانون الأول مع تدمير ما يصل إلى 70–80% من إجمالي مقدرات وإمكانات الجيش السوري.

ثانياً: الأهداف الفعلية لكل الضربات اللاحقة تقريباً، ما بعد 11 كانون الأول، لم تكن عسكرية، بل سياسية يمكن تفسير كل منها ضمن السياق الزمني السياسي لشنها.

ثالثاً: بين أهداف الضربات التالية لـ11 كانون الأول، يمكن تسجيل خمسة أهداف أساسية:

1– محاولة رسم حدود حركة للسلطات الجديدة بالمعنى الجغرافي/العسكري/السياسي. **2–** محاولة رسم حدود نفوذ لحركة القوى الإقليمية الأخرى ضمن سورية، خاصة تركيا. **3–** محاولة تأجيج الفوالق الداخلية ضمن سورية، وإشعال الفتن ذات الأبعاد الطائفية والقومية، لتأمين حالة مستمرة من الفوضى وعدم الاستقرار.

4– العمل على تأريض وتخريب أي اتفاقات سورية داخلية تسمح بإعادة توحيد سورية بشكل كامل، عبر الإيحاء بالسيطرة الكاملة على مجريات الأمور من خلال ضربات موزعة على 13 محافظة سورية، أي تقريباً على كامل مساحة سورية.

5– تجهيز مسرح العمليات لاحتمال الانتقال إلى حرب نشطة على سورية، بوصفها مخرجاً من مأزق إنهاء الحرب على غزة.

رابعاً: حافظ الكيان على معدل ضربات ثابت بحيث لا يمر شهر تقريباً دون ضربة أو أكثر، الأمر الذي يمكن فهمه بوصفه محاولة متواصلة ليس للتدخل في الملف السوري فحسب، بل وللقول: إنه ليس مسموحاً أن يتم أي اتفاق بخصوص سورية، دون إصبع «إسرائيلية» ودون موافقة «إسرائيلية».

ماذا عن الهجوم الأخير؟

إضافة إلى كل الأهداف السابقة غير العسكرية التي أشرنا لها أعلاه، فإن السياق السياسي الزمني للاعتداء الأخير، هو سياق جديد نسبياً ومختلف عن كل ما سبق؛ فهذا الهجوم يأتي بعد لقاء الشرع مع ترامب، وبعد الإعلان عن رفع العقوبات الأمريكية وقسم مهم من العقوبات الأوروبية عن سورية، وبعد إقرار مسؤولين في السلطات السورية بأن مفاوضات غير مباشرة تجري مع الجانب «الإسرائيلي» لوقف اعتداءات الكيان على سورية، وبعد يوم واحد من زيارة المبعوث الأمريكي الخاص لدمشق وتصريحاته التي قال فيها: إن الصراع بين سورية و«إسرائيل» «قابل للحل»، وأنه يمكن البدء باتفاقية عدم اعتداء. وضمن السياق الزمني السياسي أيضاً، ينبغي لحظ التقدم المهم الذي جرى في التسوية التاريخية للقضية الكردية في تركيا، وتالياً في المنطقة ككل.

هذه الإحداثيات مجتمعةً، يمكنها أن تقدم تفسيراً للغايات «الإسرائيلية» من الهجوم الأخير، والتي كما نوهنا سابقاً، ليست غايات عسكرية بل سياسية.

ربما يمكن تلخيص الأمر بالتالي: الكيان ليس موافقاً على الاتجاه الذي تسير فيه الأمور في سورية، وفي المنطقة عموماً، وسيواصل محاولاته لتفجير سورية من الداخل بكل الوسائل الممكنة، بما فيها داعش، وبما فيها محاولات ضرب المجتمع السوري ببعضه بعضاً على أسس طائفية وقومية ودينية... وسيلة التصدي الأساسية للكيان لن تكون بإرضائه، فرضاه يعني تقسيم سورية ودمارها، وسيلة التصدي الأساسية هي توحيد السوريين، وتوحيد السوريين يتطلب مؤتمراً وطنياً عاماً، وحكومة وحدة وطنية شاملة، وحلماً يُوحد السوريين، ويعملون من أجله على أساس مواطنتهم المتساوية التي يتساوى فيها السوري مع السوري أمام القانون، وصولاً إلى إنفاذ حق السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

الكيان ليس موافقاً على الاتجاه الذي تسير فيه الأمور في سورية وفي المنطقة عموماً وسيواصل محاولاته لتفجير سورية من الداخل بكل الوسائل الممكنة بما فيها داعش

أفكار متقاطعة

ينبغي ألا يتحوّل شعار «تحرير سورية» من السلطة الساقطة إلى ستارٍ لاحتلال جديد، معلنٍ أو مستترٍ، مباشرٍ أو غير مباشر، عبر صفقات واتفاقات دولية– إقليمية تكبّل البلاد، وتمنع تطورها الحر، وتضيف أعباءً جديدة على السوريين، مُفرطة بكل التضحيات التي قدّمها السوريون لعقود، ومنتزعة من سورية أهم ما تمتلكه من مزايا استراتيجية...

■ رمزي السالم

اللغز السوري

ما سرّ هذا الكباش الدولي غير المسبوق حول سورية؟ ومن الذي يقف خلف هذا التزاحم المجنون على أرضها؟

اليوم، تقف على الأرض السورية جيوش ست دول، أربع منها أعضاء دائمون في مجلس الأمن، وخمس منها قوى نووية «روسيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، «إسرائيل»»، رغم أن الوجود الفرنسي والبريطاني هو وجود رمزي إلى حد بعيد، وكجزء من «التحالف الدولي لمحاربة داعش». ورغم أن سورية تُعدّ بالمقارنة مع دول الإقليم، دولة متوسطة من حيث الإمكانات الاقتصادية، والموارد الاستراتيجية، والكتلة السكانية «مقارنة بتركيا، العراق، مصر، والسعودية»، إلا أنها باتت في مركز صراع عالمي محتدم. فما الذي تخبئه هذه البلاد حتى تملأ الدنيا وتشغل الناس؟

إنها باختصار «نعمة/ لعنة» الجغرافيا السياسية؛ فالموقع الجغرافي/ السياسي منح سورية وزناً ودوراً يفوقان كثيراً وزنها الاقتصادي وديمغرافيتها، وهما عادةً من الأسس لأي نفوذ إقليمي.

استمدّت سورية دورها الإقليمي تاريخياً من موقعها الجيوسياسي، وهذا الدور ليس من إنجازات حافظ الأسد أو وريثه، بل سابق لهما؛ فمنذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، تشكّلت أحلاف ومشاريع دولية لاحتواء هذه الميزة الفريدة. ما فعله آل الأسد هو استثمار هذه الخاصية لتأبيد سلطتهم وتبرير القمع والفساد، حتى انتهى الأمر بإفراغ هذا الدور من مضمونه، بما يشبه قراراً غير معلن بإلغائه، عبر سياسات عمّقت الفجوة بين هذا الدور وبيئته الشعبية، وغيّبت حامله الحقيقي: الشعب السوري، حتى تحوّلت هذه الميزة إلى لعنة.

ملء الفراغ

التخبط ومن ثم الانكفاء الروسي– الإيراني المفاجئ عن الساحة السورية، وهروب السلطة السابقة، حوّلا البلاد إلى ساحة مفتوحة بالكامل، وإلى ميدان لصراع نفوذ بين دول الإقليم. وكما هي عادته، سارع العقل البراغماتي الأمريكي إلى الاستثمار في الوضع الناشئ، وإدارة عملية «ملء الفراغ» بما يتوافق مع استراتيجياته، مستغلاً علاقات واشنطن التاريخية مع دول الإقليم من جهة، وحاجة السلطة الجديدة إلى شرعنة وتطبيع وجودها من جهة أخرى. والنتيجة: سورية، وشعبها، أصبحوا «فرق عملة» في بازار الصراع الدولي والإقليمي.

السموات والقبوات

تتجدد الدعوات لتصفية ما تبقى من القطاع العام في سورية، تحت ذرائع واهية لا أساس لها، بعضها ينبع من دراية وحقد دفين، وبعضها الآخر من جهل صغار العقول وسُفهاء القوم، ممن يبدون استعداداً للرقص على إيقاع أي طبل، الذريعة واحدة دائماً: القطاع العام هو من تركة آل الأسد!

لكن الواقع أن العكس هو الصحيح؛ فقد نشأت النواة الأولى للقطاع العام بعد الاستقلال مباشرة عبر الاستيلاء على الممتلكات الفرنسية «الريجي– التراموای– الكهرباء»، وتوسع بعد ذلك نتيجة تراكمات وتفاعلات الصراع الاجتماعي والسياسي في سورية، وقبل وصول حزب البعث إلى السلطة، وصعود شرائح اجتماعية عريضة شاركت في بناء الدولة الناشئة.

ما فعله الأسد الأب هو إجهاض هذه التجربة عبر سياسات أوقفت التقدم الاجتماعي، وفتحت الأبواب للفساد والنهب، بعد أن أخرج هذا القطاع من الرقابة الشعبية في ظل هيمنة نموذج «الدولة الأمنية – اللصقراطية».

ربط القطاع العام باسم آل الأسد، كما يفعل البعض، هو تكرار مقلوب ومشوّه لشعار «سورية الأسد»، والذي يُستخدم لتبرير بيع ما تبقى من سورية تحت ذريعة «تحريرها» من إرث الأسد، وكأنها ملكية خاصة له.

تركة الأسد الفعلية التي ينبغي دفنها هي على سبيل المثال لا الحصر: النفط في أيدٍ أمينة هي قطاع الاتصالات الخليوية في يد الأقارب هي التدمير الممنهج للقطاع الزراعي

عاهات الاشتراكية وجلطة النيوليبرالية

النظام الحاكم في سورية لم يكن اشتراكياً على الإطلاق، بل كان نموذجاً مشوّهاً لرأسمالية تابعة ممسوخة. وجود قطاع دولة دون عدالة في توزيع الثروة لا يعني أن النظام بات اشتراكياً.

في بلد مثل سورية، كان القطاع العام ضرورة موضوعية لبناء قاعدة مادية تنموية، في ظل عجز البرجوازية المحلية عن لعب هذا الدور. أما توزيع عوائد هذا القطاع، فقد ارتبط بتوازن القوى داخل الدولة والمجتمع.

ما حدث هو أن الشريحة البيروقراطية استحوذت على نصيب كبير من هذه العوائد، مستفيدة من احتكار القرار والثروة، ومتقاسمة النفوذ مع قوى السوق المحلية والعالمية، ما أدى إلى تحويل القطاع العام إلى قطاع مُخسَّر، وليس خاسر بطبيعته.

القطاع العام كان أحد أهم أعمدة الدور الاجتماعي للدولة؛ فبدونه، وفي ظل شكل ومضمون التقسيم الدولي للعمل بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن من الممكن الحفاظ على التوازن الاجتماعي في بلد مثل سورية.

وإذا أردنا التعمّق أكثر، يمكن القول: إن الكارثة السورية الراهنة تعود في جزء منها إلى تقويض هذا الدور الاجتماعي للدولة، وعدوى النيوليبرالية التي أصابت البنية السورية– اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً– بـ «جلطة» شلّتها، وأدخلتها غرفة العناية المركّزة.

قطاع الدولة بالملموس

القطاع العام هو جزء من منظومة لم يكتمل إنجازها، بسبب تغيّر موازين القوى داخل السلطة الساقطة وعلى المستوى الدولي. ومع ذلك، لعب هذا القطاع دوراً مهماً في تاريخ سورية. وإلغاؤه، عبر تلك الدعوات، هو شطب لعقود من كفاح السوريين وفقرائهم ومنتجيهم.

قطاع الدولة هو: التعليم المجاني من الألف إلى الياء، ومئات آلاف الكفاءات والكوادر الوطنية، هو القطاع الصحي المجاني، هو استثمار وطني للنفط منذ منتصف الستينيات، مصفاة بانياس، سد الفرات، سكك الحديد، شبكة الكهرباء التي وصلت لأقصى سورية منذ أكثر من أربعة عقود، ملايين الشقق السكنية بالتقسيط المريح، التي لم تكن إلا نتيجة نضالات السوريين والسوريات، ونتيجة صراع سياسي حاد وطويل.

تركة الأسد الفعلية التي ينبغي دفنها هي على سبيل المثال لا الحصر: النفط في أيد أمينة، هي قطاع الاتصالات الخليوية في يد الأقارب، هي التدمير الممنهج للقطاع الزراعي– هي احتكار القرار السيادي، وقانون الطوارئ، والأحكام العرفية، هي إقصاء السياسة من المجتمع، وشل الحركة السياسية بالقمع أو الامتيازات، هي انتخابات الـ 99%، هي السجون والمعتقلات– هي سياسة الاحتفاظ بحق الرد، هي مقايضة دور سورية ببقاء السلطة عبر سياسة خطوة مقابل خطوة، هي تشويه النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية عبر تكريس التفرقة على أساس البنى التقليدية الدينية والطائفية.

شراكة STL»» و «آراس كارجو» فرصة تطويرية لقطاع الشحن أم احتكار مقلق؟

في خطوة وُصفت بالاستراتيجية، أعلنت الشركة السورية التركية للخدمات اللوجستية «STL» عن توقيع عقد شراكة مع شركة «آراس كارجو» التركية، إحدى كبرى شركات الشحن في تركيا، لتوسعة نطاق خدمات الشحن إلى كامل الأراضي السورية بعد أن كانت مقتصرة على الشمال.

ووفقاً لوكالة «سانا»، تهدف الشراكة إلى بناء شبكة لوجستية شاملة مدعومة بأنظمة تتبع إلكترونية متطورة، ونقل الخبرات التشغيلية والتقنية من تركيا إلى سورية.

فماذا عن مصير الشركات المحلية والعاملين فيها؟

وماذا عن دور الجهات الرسمية المُغيب؟

فرصة تشغيلية وتطوير تقني

من حيث الشكل، تبدو هذه الشراكة خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحديث قطاع الشحن في سورية، الذي لطالما عانى من ضعف البنية التحتية ونقص أنظمة التتبع والرقابة.

ووفقاً لما تم الإعلان عنه، فإن المشروع سيتيح للأفراد والشركات السورية الوصول إلى المنصات العالمية واستلام المشتريات بكفاءة، كما سيعزز من صادرات المنتجات السورية إلى الخارج. كما أشار البيان إلى أن الشراكة ستسهم في خفض تكاليف الشحن الدولي وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى دعم عمليات إعادة الإعمار عبر تدفق المواد والمنتجات بشكل أكثر كفاءة.

التسويق للشراكة كقفزة نوعية

من الواضح أن الإعلان عن هذه الشراكة يسوّق لها «كنقلة نوعية» في البنية التحتية اللوجستية، خصوصاً مع الحديث عن أنظمة تتبع متقدمة وشبكات توزيع حديثة تغطي كل الجغرافيا السورية.

هذا الطرح قد يُغري الشركات والأفراد الباحثين عن حلول أكثر كفاءة في عمليات الشحن والتصدير، ولا سيما في ظل شبح العقوبات وصعوبة التعاملات اللوجستية التي تواجه سورية.

غياب الحكومة... وصوت الاحتكار

لكن ما غاب عن البيان– وربما عن قصد– هو موقف الحكومة السورية من هذه الشراكة، وموقعها في هذا المشروع الضخم، الذي يحمل ملامح شبه حصرية لعمليات الشحن من الخارج إلى الداخل، ومن الداخل إلى الخارج.

فلا إشارة لدور وزارات النقل أو الاقتصاد، ولا إلى آلية تنظيم هذا التعاون، مما يفتح باب التساؤلات:

من الجهة التي سمحت بتمرير هذه الشراكة؟ وهل تم عرضها على الجهات المعنية لبحث أثرها على السوق المحلي؟

شراكة تحت مظلة «اقتصاد السوق الحر التنافسي...» أم تناقض معلن؟

من المثير للانتباه أن الحكومة السورية تبنّت رسمياً، في أدبياتها وتصريحاتها، شعار «اقتصاد السوق الحر التنافسي» كأساس لإعادة بناء الاقتصاد الوطني. ويعني هذا التوجه، نظرياً، فتح المجال أمام المنافسة العادلة بين الفاعلين الاقتصاديين، وإزالة العقبات التي تمنع تطور الشركات المحلية، مع الحد من الاحتكارات.

لكن ما يطرح إشكالية حقيقية هو مدى انسجام الشراكة المعلنة بين STL»» و«آراس كارجو» مع هذا الشعار.

فالشراكة– بطبيعتها الحصرية– تمنح طرفاً خارجياً نفوذاً كبيراً في قطاع حيوي كالشحن، من دون طرح واضح لمبدأ التنافس المفتوح أو منح الشركات السورية الأخرى فرصة مماثلة للمنافسة.

مع احتكار المسارات الدولية والتوزيع المحلي عبر شركة واحدة ذات امتداد تركي ستجد الشركات المحلية نفسها خارج دائرة المنافسة

ففي ظل غياب أي إعلان عن مناقصة أو آلية شفافة لتحديد الطرف الأجدر بهذه المهام، يبدو أن ما جرى هو إقصاء فعلي لمبدأ التنافسية لصالح اتفاق شبه مغلق، ما يتناقض مع الخطاب الرسمي الاقتصادي ويهدد بتعميق الفجوة بين السياسات المعلنة والممارسات على الأرض.

احتكار يهدد العاملين المحليين

الأكثر إثارة للقلق، هو ما قد يعنيه هذا التعاون من شبه احتكار لخدمات الشحن والنقل، على حساب شركات الشحن المحلية الصغيرة والمتوسطة، وعلى حساب آلاف من أصحاب الشاحنات السوريين والعاملين في هذا القطاع.

فمع احتكار المسارات الدولية والتوزيع المحلي عبر شركة واحدة ذات امتداد تركي، ستجد هذه الشركات المحلية نفسها خارج دائرة المنافسة، عاجزة عن مواكبة الإمكانيات المالية والتقنية لشركات عابرة للحدود مدعومة بتقنيات رقمية ورؤوس أموال خارجية.

نحو تنظيم عادل وشفاف للشراكات اللوجستية

لتجنّب الآثار السلبية لشراكات غير مدروسة، وتفادي خلق احتكارات جديدة في قطاعات حيوية كالشحن، من الضروري أن تتخذ الحكومة السورية دوراً تنظيمياً فاعلاً يضمن التوازن بين جذب الاستثمارات الخارجية وتطوير البنية التحتية، من جهة، وحماية السوق المحلية والعمالة الوطنية، من جهة أخرى.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

فرض إطار قانوني واضح للشراكات الخارجية، يحدد نسب العمل المحلي والأجنبي، ويمنع الحصرية المطلقة لأي طرف.

إطلاق مناقصات عامة شفافة عند ترخيص شراكات دولية في القطاعات الأساسية، تتيح لكل الشركات السورية المؤهلة المنافسة العادلة.

إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة قطاع الشحن والخدمات اللوجستية، تُعنى بحماية مبدأ التنافسية ومنع الممارسات الاحتكارية.

دعم الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة عبر تسهيلات مالية وتقنية، لتمكينها من تحسين خدماتها ومجاراة المنافسة.

إشراك النقابات والجهات الممثلة لأصحاب الشاحنات والعاملين في القطاع في أي مباحثات تتعلق بإعادة تنظيم هذا المجال.

بهذه الإجراءات، يمكن تحويل مثل هذه الشراكات من تهديد محتمل إلى فرصة تنموية حقيقية، تضمن المصلحة الوطنية دون التضحية بالتنافسية أو العدالة الاقتصادية.

أسئلة مفتوحة وتحديات قادمة

بين التحديث والهيمنة، تتأرجح هذه الشراكة. فبينما لا شك في أن تطوير البنية التحتية اللوجستية أمر ضروري، إلا أن ذلك يجب أن يتم ضمن إطار وطني شفاف، يضمن حماية السوق المحلي وحقوق العاملين فيه، ويعزز من المنافسة الشريفة لا أن يكرّس الاحتكار.

تبقى الأسئلة مفتوحة:

ما الضمانات لعدم الإضرار بالقطاع المحلي؟

لماذا لم تعلن الحكومة السورية موقفها من هذه الخطوة؟

هل ستبقى الشراكة مجرد أداة تسويقية، أم بداية لتحول حقيقي في قطاع الشحن يراعي العدالة الاقتصادية والتنموية؟

في انتظار إقرار الميزانية النهائية للشراكة المعلنة وبدء التنفيذ، يبقى الرهان على الشفافية والمصلحة الوطنية، قبل أي أرباح تُجنى من شراكات عبر الحدود!

مشروع طاقة بـ7 مليارات دولار في سورية... إنعاش مرتقب أم عبء جديد على المواطن؟

في ظل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وتهالك البنية التحتية في سورية، وقّعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية مذكرة تفاهم مع تحالف دولي تقوده شركة Concession Investments «UCC» القطرية، لتطوير مشاريع طاقة بقيمة تصل إلى 7 مليارات دولار أمريكي، وبقدرة إنتاجية تصل إلى 5000 ميغاواط.

ورغم الترحيب الواسع بالمشروع كخطوة استراتيجية نحو تعزيز أمن الطاقة في البلاد، فإن التكلفة الاستثمارية المرتفعة تثير جدلاً واسعاً بين المتخصصين، الذين يشيرون إلى أن التقديرات المالية تتجاوز المعايير العالمية لمشاريع مماثلة، ما يطرح تساؤلات حول الجدوى الاقتصادية، والمآلات المالية التي قد تطال المواطن السوري أولاً وأخيراً.

مشروع ضخم متعدد المواقع

تشمل مذكرة التفاهم، التي وُقّعت من قبل وزير الطاقة السوري مع ممثلين عن التحالف الدولي، تطوير أربع محطات توليد كهرباء بتوربينات غازية عاملة بالدورة المركبة «CCGT» في مناطق دير الزور، محردة، زيزون بريف حماة، وتريفاوي بريف حمص، بقدرة توليد إجمالية تبلغ 4000 ميغاواط. إلى جانب ذلك، سيُنفّذ مشروع محطة طاقة شمسية بقدرة 1000 ميغاواط في وديان الربيع جنوب البلاد.

وزير الطاقة المهندس محمد البشير قال خلال حفل التوقيع:

«نعيش اليوم لحظة تاريخية تشكل نقطة تحول في قطاع الطاقة في سورية. هذه المذكرة تمثل بداية حقيقية لإعادة بناء البنية التحتية للكهرباء، وتكرّس التعاون الإقليمي في مشاريع الطاقة النظيفة».

ويُنتظر أن تساهم هذه المشاريع، في حال تنفيذها ضمن الجدول الزمني المحدد، في رفع عدد ساعات التغذية الكهربائية في البلاد، والتي تعاني منذ سنوات من تقنين حاد يصل إلى أكثر من 20 ساعة قطع في اليوم في بعض المناطق.

تكلفة تفوق المعايير العالمية

ورغم ما تحمله الاتفاقية من آمال، إلا أن الإعلان عن تكلفة المشروع البالغة 7 مليارات دولار أثار تساؤلات في الأوساط الفنية والاقتصادية، إذ تشير المعايير الدولية إلى أن تكلفة إنشاء محطة توليد كهرباء عاملة بالدورة المركبة عادة ما تتراوح بين 700 و1200 دولار لكل كيلو واط.

وبحساب مبسط، فإن محطة بقدرة 5000 ميغاواط «أي 5 ملايين كيلوواط» يفترض أن تكلف بين 3,5 إلى 6 مليارات دولار، ما يعني أن الرقم المعلن أعلى من الحد الأعلى للتقدير العالمي بأكثر من مليار دولار.

فعندما تتجاوز التكلفة المعيارية بهذا الشكل، لا بد من طرح أسئلة:

هل توجد أعباء تمويلية خفية؟

هل يشمل المشروع تكاليف غير معلنة؟

أم إن هناك تضخيماً في التقديرات لأسباب تتعلق بمخاطر الاستثمار أو اعتبارات سياسية؟

أمثلة من العالم... مقارنة لافتة

لإعطاء فكرة أوضح عن الفجوة المحتملة، يمكن مقارنة المشروع السوري بمشاريع مشابهة عالمياً:

محطة البرلس في مصر «4800 ميغاواط» أنشأتها شركة سيمنز الألمانية عام 2018، بكلفة بلغت 3,7 مليار دولار فقط.

مشروع Jazan في السعودية «3800 ميغاواط» بلغت تكلفته 2,5 مليار دولار.

محطة طاقة شمسية في الإمارات «نور دبي، 1000 ميغاواط» كلّفت 900 مليون دولار فقط.

تلك المشاريع تؤكد أن سقف الـ7 مليارات دولار في سورية يبدو مفرطاً حتى مع احتساب فروقات التكاليف المرتبطة بالوضع الأمني والبنية التحتية المهترئة في البلاد.

من سيدفع الثمن؟ المواطن هو الممول

غير المُعلن

رغم أن المشروع يُروج له كاستثمار أجنبي مباشر، إلا أن الواقع الاقتصادي يقول إن العبء النهائي سيقع على كاهل المواطن السوري، الذي سيدفع ثمن استهلاك الكهرباء، وربما يُطالبه النظام المالي لاحقاً بتحمّل فروقات الأسعار والكُلف التشغيلية المرتفعة، سواء عبر رفع أسعار الكهرباء أو زيادة الضرائب أو التضخم غير المباشر.

فالمواطن السوري لن يدفع فقط مقابل الطاقة التي يستهلكها، بل سيدفع أيضاً– بشكل غير مباشر– جزءاً من فاتورة الاستثمار الضخمة، سواء عرف بذلك أم لا!

هذا المشهد يجعل من الضروري أن تُدار مثل هذه المشاريع بأقصى درجات الشفافية والمحاسبة، وأن يُعلن بوضوح عن آليات التمويل، وشروط التعاقد، ومدى ارتباط المشروع بأي أعباء مستقبلية على الخزينة العامة.

الشفافية ضرورة... لا ترف

من الواضح أن سورية بحاجة ماسّة لمشاريع طاقة ضخمة تعيد الأمل في بنية تحتية منهكة، لكن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق بالأرقام وحدها، بل بآليات التنفيذ والإدارة الرشيدة. وتبقى الشفافية والمساءلة أساساً لأي مشروع ناجح.

ففي الوقت الذي تُنفق فيه المليارات، يعاني المواطن السوري من انقطاع الكهرباء ونقص المياه وارتفاع الأسعار، وهو ما يجعل أي استثمار غير مدروس، أو تفريط في المال العام، جريمة في حق مستقبل البلاد.

المشروع علامة فارقة واختبار

المشروع المعلن قد يكون بالفعل علامة فارقة في مسيرة الطاقة بسورية، لكنه أيضاً اختبار لمدى جدية السلطات في إدارة ملف الاستثمار بطريقة شفافة، عادلة، ومسؤولة.

وفي هذا السياق، من حق المواطن أن يعرف: من سيدفع؟ كم سيدفع؟ ولماذا يدفع؟

الليرة عم تتحسن؟! إي والله يا جماعة... تحسّن بس للنهب والاستغلال!

شو يعني تحسّن؟ يعني المفروض الأسعار تنزل... القدرة الشرائية تتحسن... السوق يرتاح... الناس تتنفس.

بس شو صاير عنا؟ الدولار بينزل... والناس بتضل عم تدفع متل كأنو الدولار بألفين زيادة!

واللي بيوجع القلب أكتر إنو الحكومة والمصرف المركزي واقفين متفرجين... كأنو هالبلد مو بلدهم... وكأنو العالم مو من مسؤوليتهم!

أمثلة من يوميات المواطن السوري؟ خد هالكم مثال:

جرزة البقدونس: من فترة قصيرة الدولار نزل تقريباً 3 آلاف ليرة... بس جرزة البقدونس بعدها بـ1500!

إي شلون؟ ما حدا بيعرف! التاجر بيقلك: «مو أنا، هاد سعر السوق» ... لك أي سوق؟! سوق مين عم يشرّعلك تسرق العالم باسم الاقتصاد الحر؟

كيس الخبز: صار فينا نقول صار عجبة تحصل عليه بسهولة! بين الطوابير والتسعيرات المتقلبة بالسوق السودا، و«الخبز السياحي» يلي صار للأغنياء بس، الفقير ما عاد إله شي غير الله.

اللحمة؟! يللا نحكي عنها! كيلو لحم الغنم صار بـ200–250 ألف ليرة... مع إنو الدولار كان أقل من هيك من كم شهر... ومع هيك ولا مرّة نزل سعره... وكأنو انكتب عليه يبقى بس للأثرياء والحرامية!

الإيجارات بالدولار؟! أي نعم... بالدولار! بتروح تستأجر بيت صغير متواضع.. بيقلّك صاحبو: «بدّي 300 دولار، مو ليرة» ... طيب وإذا الليرة تحسّنت؟ بيقلّك: «ما دخلني... الدولار ثابت... هيك أريحلي»! يعني الدولرة حسب مصلحة التاجر... مو حسب القانون.

تخيل بس لحظة... إنك موظف راتبك 300 ألف ليرة «يعني شي 20 دولار فعلياً» ... وبدك تأكل... تشرب... تداوي... تدفع فواتير... أجار... مواصلات.. وكل يوم في غلاء جديد بيفتحلك بوابة هم جديدة!

بتشتغل شهر كامل... ما بتقدر تشتري فيه حتى نص غرض من سوبر ماركت محترم!

المصرف المركزي... صامت وكأنو راضي!

بكل دول العالم لما بيصير في فوضى بالسوق السودا... البنك المركزي بيتدخل... بيضخ دولار... بيراقب التجار... بيحاسب المضاربين... إلا عنا! لا صوت... لا حس... لا خبر!

أوقات بتحس إنو في تواطؤ... أو عالأقل في إهمال مقصود ليضل السوق بإيدين شلة حيتان قليلة تستنزف الناس على كيفها.

نظام اقتصادي على مقاس النخبة

والأكتر استفزاز! إنو هالنظام النقدي الشاذ مفصّل على مقاس فئة معيّنة: شوية حيتان... تجار كبار... ناس فوق القانون... هدول هني يلي عندن الدولار... وعندن السلطة يفرضوا سعرو... يبيعوا ويشتروا... ويضحكوا عالشعب يلي غرقان بالهم والديون!

يعني بالمختصر... المواطن السوري اليوم مو بس عم يتحمل أعباء حرب ونزوح وفساد... لا... كمان عم يعيش بنظام نقدي منحرف... فيه قوانين ما بتطبّق إلا عالضعيف... وسوق ما بتحكمه الدولة بل التجار والمضاربين... ولما الدولة بتسكت... معناها شريكة... وإذا ما كانت شريكة فعالأقل مقصّرة ومهملة... والسكوت وقت الجريمة هو مشاركة فيها!

صرخة بوجه كل مسؤول

إذا عنجد في نية للإصلاح... بدها تبدأ من هون... رقابة فعلية على السوق... مو كلام نظري– كسر احتكار الدولار عند التجار– تثبيت الأسعار بناءً على سعر الصرف الحقيقي– ومنع الدولرة العشوائية يلي عم تاكل قوت الناس.

لأنو إذا ضل الوضع هيك؟ الجوع ما رح يبقى ساكت... والناس ما عاد عندها شي تخسره!

«القطن المُر» في شمال سورية... محصول غامض يكشف فراغاً مؤسساتياً خطيراً

يبدو أن ما يجري في ريف الرقة الشمالي لا يقتصر على قصة فلاح واجه محصولاً غريباً، بل يكشف عن خلل أعمق في البنية الزراعية والرقابية السورية، حيث تزرع آلاف الدونمات بنوع من القطن لا يعرف أحد مصدره، ولا طبيعته، ولا مخاطره المستقبلية، في ظل غياب واضح لأي دور رسمي حاسم أو حتى متابعة بحثية جادة. تقرير «نورث برس» المنشور بتاريخ 27 أيار 2025، يفتح الباب على ملف يتجاوز حدود الحقول ليطال قضايا السيادة العلمية، والأمن الزراعي، والصحة العامة.

أرقام لافتة... وأسئلة أكبر

البيانات الأولية التي يوردها التقرير مدهشة: إنتاجية القطن المُرّ تصل إلى 800 كغ للدونم، مقارنة بـ300 كغ في الأصناف المعروفة.

مقاوم للآفات بشكل استثنائي، «لا تقترب منه دودة القطن» كما أشار أحد الفلاحين.

هذه المعطيات تغري المزارعين، الذين يعانون أصلاً من نقص المياه وتراجع الدعم الزراعي، ما يفسر انتشاره السريع.

لكن خلف هذه الأرقام، تبرز أسئلة حرجة لا تجد إجابة:

من أين جاءت البذور؟

هل تم اختبارها مخبرياً؟

هل هي آمنة بيئياً؟

ولماذا لا توجد بيانات رسمية عنها؟

فرضيّتان علميتان... واحدة مريحة... وأخرى مقلقة

يطرح رئيس مكتب الوقاية في لجنة الزراعة بالرقة، المهندس حمود الشريدة، فرضيتين لتفسير سلوك النبات:

طفرة طبيعية، جعلت القطن غير مستساغ للحشرات بسبب تحوّلات في تركيب الثمار.

تعديل وراثي محتمل، تم إدخاله عن طريق شركات أو جهات تجري تجارب غير مرخصة في مناطق تفتقر إلى الرقابة.

الفرضية الثانية– رغم خطورتها– تبدو هي الأقرب، خصوصاً أن الصفات نفسها «استمرت بالظهور على مدى سنوات»، مما لا يتفق مع سلوك الطفرات الطبيعية التي غالباً ما تتلاشى تدريجياً في الأجيال النباتية التالية.

ساحة تجارب خارج السيطرة؟

التحليل الأبرز الذي يمكن استخلاصه من التقرير هو أن شمال سورية– في ظل غياب الدولة– بات بيئة خصبة لإجراء تجارب زراعية غير موثقة.

ورغم أن التقرير لا يقدّم دليلاً مباشراً، إلا أن المؤشرات الميدانية تتقاطع مع نماذج مشابهة في مناطق نزاع أخرى، حيث تستغل بعض الشركات ضعف الرقابة لاختبار أصناف معدّلة وراثياً بعيداً عن أعين القانون.

ما يثير القلق أكثر هو اعتراف المختصين المحليين بعدم القدرة على تحليل البذور بدقة، إذ يقول الشريدة: «نحتاج إلى أجهزة متطورة لتحليل الشيفرة الوراثية للنبات، وهذه غير متوفرة لدينا».

هذا التصريح يؤكد أن المنطقة لا تملك أدوات التحقق، ما يترك الفلاحين عرضة لترويج منتجات قد تكون محفوفة بالمخاطر، وتُنتج دون ضمانات صحية أو بيئية.

غياب الدولة... ثغرة علمية وسيادية

أخطر ما يكشفه التقرير ليس القطن الغامض بحد ذاته، بل غياب الدور المؤسسي للجهات الحكومية المختصة:

لا وجود لتصريحات من وزارة الزراعة.

لا تقارير من هيئات البحوث الزراعية.

لا بيانات عن حركة البذار أو الجهات التي تدخلها إلى السوق.

القطن ليس مجرد محصول زراعي بل ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني وحمايته من الغموض والتلاعب واجب وطني لا يقل أهمية عن أي ملف سيادي آخر

في بلد يُعد القطن فيه «ذهباً أبيض»، ويشكل حجر الأساس في الصناعات النسيجية، فإن ترك مصير هذا المحصول في أيدي السوق، والتجار، والتجارب غير الموثوقة، يُعد مخاطرة وطنية لا تغتفر.

تداعيات محتملة على البيئة والصحة العامة

حتى وإن ثبت أن هذا الصنف عالي الإنتاجية ومقاوم للآفات، فإن المخاوف لا تتوقف هنا، بل تتعداها إلى تأثيرات بيئية وصحية طويلة الأمد:

تغييرات في خصوبة التربة أو توازنها الميكروبي.

تأثيرات غير مدروسة على الحيوانات التي ترعى في الحقول بعد الحصاد.

انتقال آثار التعديل الوراثي إلى السلسلة الغذائية أو المنتجات الصناعية النسيجية.

ففي ظل غياب الفحوص الجينية والرقابة، تظل هذه الاحتمالات قائمة ومفتوحة.

القطن المعدل وراثياً... تجربة الهند إنذار لسورية؟

تجربة الهند مع القطن المعدّل وراثياً – وتحديداً صنف «BT Cotton» الذي طُرح في أوائل الألفية– تقدم مثالاً صارخاً على أنه كيف يمكن لمحصول معدل وراثياً أن يتحوّل من «حل زراعي» إلى أزمة اجتماعية واقتصادية حادة.

ففي البداية، أبهرت هذه الأصناف المزارعين بإنتاجيتها المرتفعة ومقاومتها للآفات، لكن مع مرور الوقت، بدأت تظهر آثار جانبية مدمّرة: اعتماد المزارعين الكامل على بذور الشركات الأجنبية– ارتفاع تكاليف الزراعة– انخفاض خصوبة التربة– وزيادة ظهور آفات جديدة أكثر مقاومة.

الأخطر من ذلك، أن آلاف المزارعين في مناطق من الهند– خصوصاً في ولاية ماهاراشترا– واجهوا أزمات ديون خانقة نتيجة فشل المحصول أو تكاليفه المرتفعة، ما أدى إلى معدلات انتحار مرتفعة في صفوفهم، وصلت إلى ما يُعرف إعلامياً «بأزمة انتحار مزارعي القطن».

تجربة الهند هذه لا يجب أن تُقرأ كقصة بعيدة، بل كتحذير واضح في سياق «القطن المُرّ» السوري.

فحين تُزرع أصناف مجهولة المصدر بلا رقابة أو تقييم علمي، يُفتح الباب لتكرار الأخطاء نفسها: الاعتماد على مصادر خارجية– غموض التأثيرات البيئية– وتهديد مباشر لسيادة الأمن الغذائي والاقتصادي.

حين يتحوّل القطن من مورد وطني إلى علامة استفهام

إن ما يطرحه تقرير «نورث برس» لا يجب أن يُفهم على أنه مشكلة محلية لفلاح في الرقة، بل هو نموذج مكثّف لانهيار منظومة الرقابة الزراعية في سورية، وسوء تقدير لمخاطر لا تبدو ظاهرة اليوم، لكنها قد تنفجر غداً على شكل أزمة بيئية أو صحية أو اقتصادية.

لذلك، فإن الرد المطلوب يتجاوز مجرد تصريح أو حملة تفتيش، ويجب أن يبدأ من:

تحقيق علمي شامل تشارك فيه جهات رسمية ومستقلة لتحليل البذور والتربة.

تنظيم سوق البذور بصرامة، ومنع أي تداول لأصناف مجهولة.

إعادة تمكين مؤسسات الدولة الرقابية والعلمية لتلعب دورها الطبيعي في حماية المحاصيل الاستراتيجية.

فالقطن ليس مجرد محصول زراعي، بل ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، وحمايته من الغموض والتلاعب واجب وطني لا يقل أهمية عن أي ملف سيادي آخر.

أزمة الرعاية الصحية ... عبء المعيشة وإهمال المؤسسات

لم تعد زيارة الطبيب خياراً سهلاً، بل أصبحت خطوة يُضطر إليها المواطن بعد استنفاد كل الحلول، أو عند مواجهة حالة طارئة لا تحتمل التأجيل.

■ فرح شرف

تتعدد أسباب هذه الأزمة وتتشابك فيما بينها لتُشكل حلقة مفرغة من التحديات. فمن ناحية يُلاحظ ارتفاع في تكلفة الكشوف الطبية، ما يعيق وصول شريحة واسعة من المجتمع إلى الرعاية الصحية الأولية. يُضاف إلى ذلك غلاء الأدوية التي تُرهق ميزانيات الأسر. ولا ينتهي طريق المريض هنا، بل قد يمتد ليشمل تكاليف التحاليل المخبرية والصور الشعاعية.

من ناحية أخرى، تتفاقم الأزمة بفعل عوامل أخرى مثل تردي الخدمات في القطاع العام؛ فالمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية تعاني شحّاً حاداً في الموارد، ونقصاً في الكوادر الطبية والفنية، وتدهوراً في جودة المعدات، بالإضافة إلى ما تعرضت له من سرقة ونهب ممنهج على مدار سنوات طويلة، فضلاً عن عمليات الفصل التعسفي التي طالته في الآونة الأخيرة، والتي شملت اختصاصات طبية دقيقة.

تكاليف المعاينة... من الرفاهية إلى الكماليات

بإلقاء نظرة سريعة على عيادات الأطباء نلاحظ تذبذباً في الأسعار، حيث يحدد كل طبيب تسعيرته وفقاً لمجموعة من المتغيرات. ويلاحظ ارتفاع كبير في التخصصات النادرة «كالقلبية والأورام والأمراض المناعية»، فيما تعاني العيادات العامة من اكتظاظ شديد، فقد يؤجَّل موعد العلاج لشهور، ما يُعرّض حياة المريض للخطر من جهة، ويدفعه مرغماً نحو العيادات الخاصة.

وفي هذا السياق، نرى مثلاً أن طبيب عينية مشهور وذا سمعة حسنة في منطقة شبه شعبية يتقاضى خمسين ألف ليرة عن كل معاينة، بينما يتقاضى طبيب من الاختصاص نفسه في وسط العاصمة– وقد يكون أقل خبرة– ما لا يقل عن 100 ألف ليرة. ويُعزى هذا التباين إلى عوامل مختلفة، منها المنطقة والموقع الذي يؤثر على تكاليف التشغيل، إضافة إلى ديناميكية العرض والطلب على الكوادر الطبية، ونقصها في باقي المحافظات مقابل تمركزها في دمشق.

كما تتراوح كشفية طبيب الأطفال ما بين 40 ألف في المناطق الشعبية إلى حدود الـ 200 ألف. فيما أطباء القلبية، حدث ولا حرج، حيث تتراوح أجرة المعاينة ما بين 150 ألف وحتى 300 ألف ليرة! وليكن الله في عون من يحتاج إلى أدوية مستوردة أو ربما عملية جراحية، فلا يكون أمامه سوى استدانة المبلغ أو الاكتفاء بالتشخيص وتسليم أمره لله.

وإذا افترضنا أن المواطن تحصّل على دور في المشافي أو العيادات الحكومية، فقد أصبح لزاماً عليه نتيجة تدهور الخدمة وجودتها وفقر القطاع العام، المشاركة في تكاليف العلاج، خاصة الأدوية وبعض التحاليل الخارجية، وصولاً إلى شراء الإبر وأكياس الدم.

الأدوية... سلعٌ فاخرة

أصبحت الصيدليات أشبه بمتاجر الصاغة، حيث تُباع الأدوية بأسعار تفوق قدرة المواطن، يرافقها انخفاض متزايد في القدرة الشرائية، فيما لا تقل فواتير التحاليل والتصوير الشعاعي قسوة.

ورغم تصريح الهيئة الناظمة لأعمال قطاع التأمين باستئناف خدماتها بعد توقفها لعدة أشهر، مشيرة إلى البدء بتسديد مستحقات مزودي الخدمة الطبية، فإن عدداً كبيراً من الصيدليات والأطباء لم يتلقَ مستحقات التأمين الصحي بعد، علماً أن دائرة التأمين الصحي أشارت إلى أن عدد المؤمّن عليهم في سورية– سواء في القطاع الخاص أو العام– لا يتجاوز 5% من السكان، وهو مؤشر واضح على وجود فجوة كبيرة في توفير الحماية الصحية.

الرعاية الصحية في ظل غياب المعايير

لا يستند التفاوت في أسعار الخدمات الطبية في كثير من الأحيان إلى آلية معيارية واضحة، فهو يخلق– بالإضافة إلى ظواهر كتركز الخدمات في العاصمة وهجرة الكفاءات أو فصلها– ضغوطاً هائلة على المواطنين ويؤثر على حق الوصول إليها.

فغياب آلية تسعير أو إطار رقابي يفتح الباب أمام تقديرات فردية لا ترتبط ضرورة بالجودة، ويُفاقم من هذا الوضع غياب الدور الفعال للوزارة أو النقابات المهنية في وضع أطر تسعيرية واضحة وملزمة، بحجة «احترام المهنة» أو تجنب «التدخل في السوق»، وكأنما تخضع صحة المواطن لقوانين البورصة.

استنزاف الثروات البشرية

لقد سبق لمنظمة الصحة العالمية أن أفادت في بيانٍ سابق لها بأن نحو 65% من السوريين بحاجة إلى دعم صحي. إن هذا النقص في الدعم الطبي يهدد رأس المال البشري بشكل مباشر، فافتقار السكان إلى الرعاية الصحية يزيد من معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والمعدية.

كما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، فيصبح الحصول على الرعاية الصحية حكراً على فئة معينة من المقتدرين مالياً، بينما يُحرم الفقراء من حقهم في الصحة، ما ينعكس سلباً على التنمية ويهدد بتدمير النسيج الاجتماعي.

لا بد من إعادة تعريف للأولويات، وجعل الصحة في صلب سياسات الحكومة، قبل أن يصبح المرضى أرقاماً في إحصائيات الوفيات.

«لا حكم عليه...» السوريون يعيدون تعريف الطابور

ما إن عاد العمل بمنح وثيقة «لا حكم عليه» حتى اصطفّ المئات أمام مبنى الأمن الجنائي في باب مصلى، فهي من الوثائق الأساسية التي يحتاجها المواطنون لإتمام العديد من المعاملات الرسمية والشخصية، وعلى رأسها السفر للعمل أو الدراسة.

■ سارة جمال

وقد انضمّ الحصول على هذه الوثيقة إلى مسلسل الطوابير، فهذه الورقة التي كانت متوفرة بآلية الدفع عبر الحكومة الإلكترونية، والتسجيل عليها عبر الهاتف، أو استخراجها من النافذة الواحدة، تحولت إلى مهمة صعبة.

طوابير بالمئات

اعتاد السوريون على الطابور، فقد أصبح جزءاً من حياتهم وذاكرتهم، وعلى ما يبدو حاضرهم ومستقبلهم كذلك. فمنذ أيام وآلاف المراجعين يقفون تحت الشمس لساعات طويلة بلا فائدة بانتظار الحصول على صك براءة!

وقد عزت وزارة الداخلية هذا الازدحام إلى توقف الشبكة الإلكترونية وما طال مقار الوزارة من تدمير خلال الفترة الماضية، وعجزهم على ما يبدو عن إعادة تفعيلها، بالإضافة إلى توقف استصدارها في عدد من المحافظات، ما دفع العديد من المواطنين إلى السفر باتجاه العاصمة، وهو ما زاد طين الازدحام بلّة.

آخر ما حرر

على ضوء مستجدات الازدحام الشديد، وما نشر عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، أعلنت وزارة الداخلية نهاية شهر أيار ما يلي:

تم فتح باب الاستقبال لمنح ورقة السجل العدلي في إدارة المباحث الجنائية بتاريخ 2025/5/21.

تم تلافي بعض المعيقات عبر فتح كوة من أجل تنظيم الدور ثم الدخول إلى صالة المنح وبمدة أقصاها نصف ساعة يحصل المواطن على الوثيقة والعمل جارٍ على تخفيض المدة الزمنية.

تم تفعيل استخراج السجل العدلي من باقي الأفرع حيث بدأ فرع حماة منذ يومين، وفي الأسبوع القادم سيتم تفعيل أفرع «حمص– دير الزور– ريف دمشق/حرستا» ثم جميع المحافظات لاحقاً.

يعود سبب تأخير تفعيل المحافظات هو الأضرار والخراب المقصود الذي خلفه النظام البائد من حرق للأبنية وتخريب الاتصالات التي تربط المحافظات بالإدارة.

أين النافذة الواحدة؟

رغم ما تعرض له مبنى الأمن الجنائي من تخريب، لكن من المفترض أن قاعدة البيانات – أو جزءاً منها على الأقل– لا تزال موجودة، فما السبب وراء إجبار المواطنين على العودة إلى الفوضى والبيروقراطية؟

ويتساءل الناس أين النافذة الواحدة؟ ولماذا توقفت عن العمل؟ ففي ظل الظروف الراهنة، يتوقع المواطن أن تكون الأولوية القصوى لتسهيل الإجراءات، وتبسيط المعاملات، والتخفيف من الأعباء التي تُثقل كاهله. والاكتفاء بتبرير هذه المعاناة التي تستمر أياماً وساعات تحت الشمس بالضرر الذي لحق بالمباني غير كافٍ.

فالقصد من وراء النافذة الواحدة هو دمج الخدمات وتقديمها من خلال نقطة اتصال واحدة، وهذا الأمر ليس رفاهية، بل ضرورة لضمان فعالية العمل الحكومي، وتوفير الوقت والجهد، ومكافحة الفساد الناتج عن تعقيد الإجراءات وتعدد الجهات.

كيف يمكن لسورية أن تخوض

إذا كان ما يجمع السوريين اليوم من مختلف الخلفيات، وبعد عقودٍ من الدمار الاقتصادي الممنهج تحت حكم عائلة الأسد، فهو اتفاقهم على أن القضاء على الفقر هو الأولوية الأولى لإعادة بناء سورية. حيث أدت سياسات النظام السابق، التي اعتمدت فعلياً على تطبيق وصفات اقتصادية نيوليبرالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب الحرب المدمرة والعقوبات الاقتصادية الغربية، إلى انهيار الاقتصاد السوري وتدمير البنية التحتية ونزوح الملايين وجعل غالبية السكان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025، يعيش تسعة من كل عشرة سوريين تحت خط الفقر، بينما يعيش 66% منهم في فقر مدقع. اليوم، مع سقوط السلطة السابقة، نتفق على ضرورة أن تركز جهود إعادة الإعمار على إنهاء الفقر كخطوة نحو الاستعادة الفعلية للاستقرار. لكن ربما ما نختلف عليه هو: كيف؟

■ احمد الرز

في خضم البحث عن سبل القضاء على الفقر في سورية، تبرز على وسائل الإعلام ودوائر النقاش الاقتصادي وجهات نظر متباينة بشكل كبير حول النهج الأمثل لتعافي سورية. يمكن تلخيص هذه النقاشات في تناقض جوهري بين من يدعو إلى «فتح الاقتصاد» وتبني مبادئ ما يسمى باقتصاد السوق الحر، ومن يرى أن الحل يكمن في سياسات موجهة وهادفة تتطلب تدخلاً واسعاً من الدولة.

يتبنى فريق من الاقتصاديين والمسؤولين، بما في ذلك شخصيات من السلطة الجديدة، رؤية تدعو إلى «نظام سوق حر تنافسي». ويُقدم هذا التوجه على أنه تحول ضروري بعيداً عن السياسات «الاشتراكية» المزعومة السابقة، مع دعوات صريحة لخصخصة واسعة النطاق للأصول العامة وتخفيض الضرائب على المستثمرين. في المقابل ثمة في المجتمع السوري رأي معارض قوي، يستند إلى النتائج التي نراها ماثلة أمامنا اليوم لسياسات «التحرير الاقتصادي» التي طبقت في سورية سابقاً، حيث أدى الدفع القوي الذي قام به الأسد نحو سياسات السوق المفتوح في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى عواقب اجتماعية كارثية لعبت دوراً رئيسياً في انفجار الأزمة عام 2011.

ما هو واقع الفقر في سورية اليوم؟

يعكس الواقع الاقتصادي والإنساني في سورية اليوم صورة واضحة للفقر المدقع وتبعاته المباشرة، حيث تشير جميع تقارير الأمم المتحدة إلى تدهور غير مسبوق في مستويات المعيشة: اعتباراً من عام 2024، يعيش 90% من السكان، أي نحو 20,7 مليون إنسان، تحت خط الفقر. وتمثل هذه النسبة زيادة كارثية عن 33% قبل عام 2011. ويعيش جزء كبير من السكان «نحو 15,8 مليون إنسان»، في فقر مدقع.

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في سورية بشكل حاد، حيث انخفض إلى أقل من نصف قيمته في عام 2010. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حالياً 25% فقط من مستواه في عام 2010. ويقدر إجمالي «الناتج المحلي الإجمالي المفقود» من عام 2011 إلى عام 2024 بنحو 800 مليار دولار أمريكي «بأسعار عام 2010»، وهو مبلغ يعادل 35 عاماً من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالمستويات الحالية.

فقدت الليرة السورية نحو 99% من قيمتها منذ عام 2011. وبلغ الحد الأدنى الشهري لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 8,051,604 ليرة سورية «نحو 895 دولار أمريكي»، بينما لا يزال الحد الأدنى الرسمي للأجور ثابتاً حتى الآن عند 278,910 ليرة سورية شهرياً «نحو 30 دولار».

وصلت البطالة في صفوف الشباب إلى نحو 60% بحلول عام 2022. وفُقدت أكثر من 3 ملايين وظيفة خلال السنوات الخمس الأولى من انفجار الأزمة «2011–2016»، مع تقديرات بفقدان 500,000 إلى 600,000 وظيفة سنوياً خلال ذروة سنوات القتال العسكري. ولا تتمكن دخول الأسر السورية حتى اليوم، من مواكبةارتفاع الأسعار سواء من العمل أو التحويلات الخارجية.

فوق ذلك، يواجه 89% من السكان انعدام الأمن الغذائي، مع معاناة 60% من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويعتمد 70% على الأقل من السوريين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبشكل عام، يقدر أن 16,7 مليون شخص «أي ثلاثة أرباع السكان» بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وعلى هذا النحو، ارتفعت حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال السوريين بنسبة 48% بين عامي 2021 و2022. ويعاني أكثر من 500,000 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الذي يهدد حياتهم، مع وجود مليونين آخرين على وشك أن يصبحوا مصابين بسوء التغذية.

أما الآثار السلبية القطاعية طويلة الأمد فتعكس صورة أكثر شمولاً، حيث وُلد أكثر من 75% من أطفال سورية البالغ عددهم 10,5 مليون طفل في ظل الحرب. وتلجأ العديد من الأسر إلى آليات يائسة للتكيف، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر للفتيات الصغيرات. ولا يزال أكثر من 40% من إجمالي نحو 20,000 مدرسة في البلاد مغلقاً، ما يترك أكثر من 2,4 مليون طفل خارج الفصول الدراسية وأكثر من مليون طفل معرضين لخطر التسرب. كما دُمر ثلث المراكز والعيادات الصحية بالكامل أو جزئياً، وباتت نصف خدمات الإسعاف غير عاملة. ويفتقر أكثر من نصف السكان «نحو 14 مليون سوري» إلى الوصول الكافي لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية. وتعرض أكثر من 50% من محطات معالجة المياه وشبكات الصرف الصحي لأضرار أو أصبحت خارج الخدمة. وباتت القدرة التشغيلية لتوفير المياه النظيفة في محافظات البلاد الأربع عشرة تقل عن 50%، وتنخفض إلى 23% عند انقطاع الكهرباء.

«المعركة ضد الفقر» فعلاً لا قولاً؟

هل الحرب سبب وحيد للفقر؟

إن المستويات الحالية للفقر في سورية ليست مجرد نتيجة للصراع المسلح الذي شهدته البلاد، بل نتاج لعوامل مركبة منها السياسات الاقتصادية المتبعة، والتراجع المتعمد لدور الدولة، وعوامل خارجية مثل العقوبات الاقتصادية، التي تفاعلت معاً لتخلق واقعاً مأساوياً.

عندما سرّع الأسد الابن من التوجه النيوليبرالي منذ بداية حكمه، حاملاً شعار الدفع القوي نحو اقتصاد السوق الحر، شهدت البلاد «ثورة مراسيم» تضمنت أكثر من 1200 قانون جديد بهدف «دمج الاقتصاد السوري في التدفقات الاقتصادية العالمية». ونتيجة مباشرة لذلك، انخفضت حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي في سورية إلى الثلث فقط. والأهم من ذلك، أن هذا التحرير الاقتصادي جاء على حساب التصنيع، مفضلاً الأنشطة ذات العائد المرتفع في قطاع الخدمات، مع ذهاب الفوائد إلى النخب الأكثر ثراءً وفساداً في البلاد.

بطبيعة الحال، كانت العواقب الاجتماعية لهذا التوجه كارثية – الذي يحاول البعض تصويره اليوم على أنه «حديث وعصري» – كارثية. وعلى وجه التحديد، ارتفعت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى «دولار واحد في اليوم» من 13,8% في عام 2005 إلى 24% في عام 2010، بينما ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر الأعلى «2,15 دولار في اليوم» من 30% في 2005 إلى 44% في 2010. وكان خلق فرص العمل ضئيلاً، بمتوسط نمو 0,5% فقط سنوياً بين عامي 2004 و2008، وهو أقل بكثير من 3–4% التي كانت لازمة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكان هذا «الإصلاح» المزعوم بمثابة برنامج اقتصادي نيوليبرالي ضيق أعطى الأولوية لمعدلات النمو على التوزيع العادل.

ومن السمات البارزة للسياسات النيوليبرالية التي اتبعت في سورية قبل الحرب وأثنائها كانت تخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتقليص الإنفاق الاجتماعي. ففي عام 2008 مثلاً، أقدمت الحكومة على رفع الدعم عن المشتقات النفطية بشكل حاد، ما أدى إلى زيادة سعر وقود الديزل بنسبة 257% دفعة واحدة. وترتب على ذلك ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي، حيث وجدت شريحة واسعة من المزارعين والصناعيين أنفسهم عاجزين عن تحمل تكاليف الوقود اللازمة لتشغيل معداتهم. وانعكس هذا القرار سريعاً على أسعار السلع الأساسية التي قفزت إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى موجة غلاء أثقلت كاهل المواطنين وبخاصة الفقراء. وبالمثل، شهدت الخدمات العامة تراجعاً ملحوظاً في مستواها وتغطيتها نتيجة «تقشف» الدولة في الإنفاق الاجتماعي. فقد انخفض الإنفاق الحكومي على الصحة مثلاً إلى نحو 0,4% فقط من الناتج المحلي قبل عام 2010، وهو رقم متدنٍ للغاية مقارنة بالمعدلات العالمية «التي تتراوح عادة بين 5% و12%». وينطبق الأمر نفسه على قطاع التعليم الذي شهد ازدحاماً في المدارس الحكومية وضعفاً في جودتها، في وقت لم يكن معظم السوريين قادرين على تحمل كلفة التعليم الخاص.

هذه السياسات – التي جاءت بإيحاء من توجهات اقتصاد السوق والرغبة في تقليص دور الدولة – أسهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات الفقر قبل الحرب، رغم ما أظهرته الأرقام الكلية من نمو اقتصادي في تلك الفترة. وهذا يدل على أن ثمار ذلك النمو لم تصل إلى معظم الشعب، بل تركزت في يد نخبة اقتصادية ضيقة استفادت من الخصخصة والانخراط في شبكات الفساد. وهكذا أسهمت هذه السياسات في تفكيك كثير من مقومات شبكة الأمان الاجتماعي التي كانت تحمي السوريين.

كيف يمكن محاربة الفقر عملياً؟

في ضوء ما ذكرناه، يبدو واضحاً أن القضاء على الفقر في سورية لن يتحقق بمجرد نمو اقتصادي عابر أو وعود نظرية، بل يحتاج إلى رؤية وطنية شاملة تعالج جذور المشكلة وتتبنى نموذجاً سورياً خاصاً يضع مصلحة السوريين في صدارة الأولويات. حيث أثبتت التجربة السورية خلال العقود الماضية أن ترك الأمور لقوى السوق والاعتماد على جهاز دولة مترهل دون إصلاح، كلاهما طريقان مسدودان. وعليه، فإن المقاربة العملية للقضاء على الفقر يجب أن تقوم على دور قوي وفعال للدولة من جهة، وعلى إعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

لا غنى عن دور محوري للدولة في المرحلة المقبلة لضمان توجيه الموارد نحو أولويات إعادة الإعمار والتنمية البشرية. وهذا لا يعني العودة إلى اقتصاد مغلق مزعوم، بل المقصود أن تكون الدولة مخططاً ومنظماً رئيسياً يحدد القطاعات الاستراتيجية التي يجب النهوض بها ويحفز الاستثمار فيها دون التفريط بها، ويعيد بناء البنية التحتية المدمرة.

الدولة القوية والعادلة هي وحدها التي تستطيع وقف الاحتكارات وضبط الأسواق ومكافحة الفساد وتبديد الموارد. وفي الحالة السورية، ينبغي على الدولة استعادة دورها في التخطيط الاقتصادي طويل المدى لضمان تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل منتجة، بدلاً من تركز النشاط في التجارة والأنشطة الريعية.

ومن أجل تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية والتخفيف الفوري من معاناة السوريين الأكثر فقراً، لا بد من اعتماد سياسات صريحة لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع السوري. لقد أدت سنوات الحرب والفساد إلى تراكم الثروة لدى فئة ضيقة من المنتفعين الفاسدين، فيما انزلقت الغالبية العظمى إلى ما دون خط الفقر. وعليه، ينبغي أن تتضمن الرؤية لسورية الجديدة إجراءات مثل إصلاح النظام الضريبي ليصبح تصاعدياً بحق، يفرض ضرائب أعلى على الشركات الكبرى وأصحاب الدخل المرتفع، مقابل تخفيف العبء عن الفقراء ومحدودي الدخل. كما يتعين مكافحة التهرب الضريبي الذي حرم الخزينة من موارد كانت كفيلة بتمويل برامج اجتماعية مهمة، والوقوف الفوري لجميع عمليات تبديد مصادر إيرادات الدولة التي تصاعدت مؤخراً.

لا يمكن كسر حلقة الفقر السوري دون رفع فعلي لمستويات دخل الأسر السورية، وبخاصة شريحة العاملين بأجر. فالأجور الحالية – حتى بعد الزيادات المتتالية التي أعلنت خلال السنوات الماضية – تلتهمها ارتفاعات الأسعار السريعة التي لا يوجد من يضبطها اليوم.

الطريق نحو القضاء على الفقر في سورية يتطلب نهجاً متكاملاً ومدروساً يضع العدالة الاجتماعية في صلب أولوياته. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دور قوي وفعال للدولة، ليس كجهة تتخلى عن المسؤولية الاقتصادية، بل كمهندس لإعادة بناء الاقتصاد وحماية مواطنيها. من يريد أن ينتشل المواطنين حقاً من الفقر، فهو محكوم بأن يركز جهوده على إعادة توزيع الثروة لصالح الغالبية المنهوبة، ورفع القوة الشرائية الفعلية للأجور، ودعم الإنتاج المحلي السوري وتطويره لحماية الصناعات الوطنية واستعادة عوامل الاكتفاء الذاتي. كما أن بناء الثقة بين الدولة والمواطنين، لا يمكن أن ينجز دون ضمان مستوى عال من الرقابة الشعبية والمشاركة المجتمعية الواسعة في صنع القرار الاقتصادي.

وفي حين أن رفع العقوبات الاقتصادية الدولية يمكن أن يساهم نظرياً في تسهيل حياة السوريين، إلا أن النجاح في النهاية يعتمد بشكل أساسي على التغيير الداخلي الجذري، والقطع تماماً مع سياسات السلطة السابقة التي جرّفت جهاز الدولة السوري. سورية بحاجة ماسة إلى التحول من نموذج اقتصادي يخدم النخب إلى نموذج يعزز النمو الشامل، حيث تقاس الإنجازات الاقتصادية بمدى تحسينها لمعيشة السوريين. والفشل في تبني هذا النهج الشامل والموجه نحو العدالة الاجتماعية سيؤدي إلى استمرار دورة الفقر وعدم الاستقرار، مع تداعيات كارثية على الأجيال القادمة.

بريتون وودز صيني جديد!

ما من عاقل يستطيع أن يوهم نفسه بأن عجلة التجارة العالمية يمكن أن تستمر في الدوران كأن شيئاً لم يكن، في ظل ما تقوم به الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب من تصرفات وقرارات وتصريحات تثير الذهول. ومع ذلك، ورغم الغضب المشروع الذي نشعر به حيال ما يصدر عن ترامب وإدارته، لا بدّ لنا من أن نرى في هذه الفوضى فرصة تستحق الترحيب.

■ يانيس فاروفاكيس
ترجمة: أوديت الحسين

فالعالم يقف اليوم أمام مفترق طرق: إمّا أن يُعاد التوازن إلى الاقتصاد العالمي، أو أن نشهد انهياراً قد يكون أشدّ وطأة من أزمة 2008 المالية. والسؤال الوحيد الجدير بالنقاش ليس «هل»، بل «من» يستطيع التحرّك لتصحيح هذا الخلل الذي يتمدد في الاقتصادات الغربية، والذي يضرب مصالح الدول النامية، ويوقف زحف الفاشية؟

نعلم جيداً أن الاتحاد الأوروبي لم يعد قادراً على خوض هذه المعركة. ويعود السبب إلى العيوب البنيوية في تصميم عملته الموحدة: اليورو، ورفضه في أعقاب أزمة الديون السيادية أن يحوّل المحنة إلى فرصة لتوحيد قراراته المالية والاستثمارية. وها هو اليوم غارق في ركود اقتصادي وانقسام سياسي مستمر.

أما الولايات المتحدة، فهي تفتقر إلى الرغبة في إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي. فبينما يُكثِر وزير خزانتها، سكوت بايسنت، من الحديث عن ضرورة ضبط التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، نرى أن الإدارة التي يخدمها تسعى إلى أهداف متناقضة: خفض قيمة الدولار من جهة، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى. وهذا التناقض لا يمكن حسمه إلا من خلال تدخلات قسرية ضخمة، وهو ما تفتقر إليه أمريكا، سواء من حيث القدرة أو الانضباط.

فمن يتبقى إذن؟ الجواب البسيط: الصين.

في قمة العشرين في لندن عام 2009، طرحت الصين– في ذروة أزمة المال العالمية– مقترحاً جريئاً: إعادة النظر في منظومة بريتون وودز التي أنشئت عام 1944، وتبنّي الخطة التي تمّ تقديمها من قبل اقتصاديين غربيين منذ ذلك الحين، والتي تقضي بإنشاء اتحاد دولي للمقاصة.

لكن، كما رفضت الولايات المتحدة مقترح كينز قبل أكثر من سبعة عقود، تجاهلت واشنطن أيضاً الطرح الصيني. وكانت النتيجة ستة عشر عاماً من تفاقم الاختلالات الاقتصادية، وصلت اليوم إلى حدود الانفجار.

فإذا كانت أوروبا عاجزة، وأمريكا غير راغبة، فما الذي يمكن أن تفعله الصين؟ الجواب بنظري: بناء نظام بريتون وودز جديد لا يضم لا أمريكا ولا الاتحاد الأوروبي في مرحلته الأولى. نظام يبرهن على جدواه، ثم يستقطب الدول الأخرى تدريجياً.

وأرجو ألا يُساء فهمي. أنا لا أدعو الصين إلى تكرار سيناريو الهيمنة الذي مارسته أمريكا في النظام القديم. بل أدعوها، بالتعاون مع دول البريكس وسائر الشركاء، إلى تأسيس نظام تعددي حقيقي، هو ذاته النظام الذي كان يطرحه اقتصاديون غربيون ويتصوروه عام 1944، قبل أن يُجهضه الرئيس الأمريكي روزفلت، ويستبدله بترسيخ هيمنة بلاده على العالم.

كيف يعمل النظام الجديد؟

قبل أن أشرح آلية عمل هذا النظام الجديد، لا بد أن أتوقف عند بعض الاعتراضات التي قد تُثار في الغرب. سيقول قائل: إن الصين لا تصلح لقيادة نظام تجاري عالمي لأنها تفرض قيوداً على رؤوس الأموال. لكن ألم يُبنَ نظام بريتون وودز القديم– وحتى مقترح الاقتصاديين القدامى ذاته– على مبدأ ضبط تدفقات رأس المال؟

وقد يقول آخرون: إن الدولة التي تكون في قلب نظام تجاري عالمي يجب أن تسجّل عجزاً تجارياً دائماً، كي تمنح الدول الأخرى فائضاً يمكنها من تمويل تجارتها. لكن ألم يكن الغرض من النظام القديم هو تثبيت الفائض التجاري الأمريكي؟ هذه الاعتراضات ليست سوى تبريرات مغطاة بمزاعم اقتصادية زائفة.

والآن، كيف يمكن للنظام الجديد أن يعمل؟ سيحافظ كل بلد على عملته المحلية وعلى بنك مركزي مستقل. إلا أن كل معاملات التجارة ورؤوس الأموال بين الدول ستُحسب وتُسجّل عبر وحدة محاسبة رقمية مشتركة، ولنطلق عليها اسم «العملة الكونية Kosmos». وسيتم إنشاء مؤسسة متعددة الأطراف تفتح فيها كل دولة حساباً احتياطياً مقوماً بهذه العملة، ويُدار وفق سجل مورّع وشفاف.

يتم إصدار العملة الكونية وفق خوارزمية تتبع حركة التجارة العالمية، وتعدل الكمية المصدرة منها بناءً على دورات الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد المعروضات في فترات الركود العام لتمنح الاقتصادات دفعة ضرورية.

سيظلّ سوق الصرف قائماً، ويتم تقويم العملة الكونية مقابل سلة من العملات الكبرى «مثل: الدولار واليورو واليـن» بطريقة مشابهة لما تفعله اليوم حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي. لكن كل المدفوعات الدولية بين الدول المشاركة يجب أن تمر عبر حساباتها المقوّمة بهذه العملة الجديدة.

وبخلاف كل المقترحات السابقة، يقدم هذا النظام آليتين ثوريتين تستطيعان كبح الاختلالات وتفعيل التنمية المتبادلة. أسميهما: «الضريبة» و«الرسوم».

الضريبة: وهي نسبة تُقتطع سنوياً من فائض أو عجز الحساب الجاري للدول، وتُحوّل إلى «صندوق التنمية المشترك» الذي تديره المؤسسة متعددة الأطراف.

الرسوم: وهي أشبه بتعرفة يُلزم بها رأس المال الخاص عند خروجه بشكل مكثف من دولة إلى أخرى، كما تفعل تطبيقات النقل عند أوقات الذروة.

الهدف من «الضريبة» هو تحفيز الدول صاحبة الفائض التجاري على زيادة الاستهلاك المحلي والاستثمار، وتخفيف القدرة الشرائية لدى الدول ذات العجز. وسوق الصرف سيتفاعل تلقائياً مع هذه المؤشرات لتعديل أسعار الصرف، بدلاً من أن تظل رهينة لتدفقات رأسمالية تموّل الاختلال بدلاً من معالجته.

الهدف من «الرسوم» فهو عقوبة تلقائية ضد التدفقات المالية المضاربة، تُفرض آلياً ودون الحاجة إلى تدخل بيروقراطي، ودون أن تعني العودة إلى الرقابة الصارمة على رأس المال.

ما النتيجة؟ نظام بريتون وودز جديد يُولد من دون حاجة لأي مساهمات رأسمالية من الدول، ويفتح الباب أمام صندوق عالمي للثروة السيادية، يسهم في إعادة التوازن التجاري وتمويل التحول الأخضر العادل على مستوى الكوكب.

هل هذا ممكن؟ نعم. فالصين تمتلك الكفاءة التقنية، خصوصاً في مجال نظم الدفع الرقمية المعقدة. أما باقي دول العالم، فهي متعطشة لنظام تجاري مستقر ومتوازن، بعيد عن الاستغلال والتهميش.

لا تفتقر البشرية إلى السوابق. خذوا مثال نظام Target2 في البنك المركزي الأوروبي، الذي يفرض رسوماً على الفوائض والعجوزات داخل منطقة اليورو.

ما ينقصنا هو الإرادة السياسية لتجميع هذه الخبرات في مشروع جامع واحد.

وإذا كانت «علاجات ترامب الصادمة» التي يدّعي أنها ستُعيد التوازن للعالم، تؤدي في المحصلة إلى إطلاق يد الصين والدول النامية لبناء النظام الذي حلم به كثيرون ذات يوم، ألن يكون ذلك أعظم مفارقة في التاريخ الحديث؟!

إذا كانت «علاجات ترامب الصادمة» التي يدّعي أنها ستُعيد التوازن للعالم تؤدي في المحصلة إلى إطلاق يد الصين والدول النامية لبناء النظام الذي حلم به كثيرون ذات يوم ألن يكون ذلك أعظم مفارقة في التاريخ الحديث؟!

دوّامةُ العجز غير المُبرر..

باتَ واضحاً حتى لمن يصعبُ عليه الرؤية ما تعانيه مدينة دمشق عموماً وحي المزة بشكل خاص وبالتحديد المزة 86 من ضعف في الخدمات، فهو يعتبر من أكبر الأحياء العشوائية والمكتظة سكانياً ولا سيما في الآونة الأخيرة.

■ رهف ونوس

فمثلاً ظاهرة تراكم القمامة في شوارع الحي وأزقته الضيقة وبين الأبنية يشكل تحدياً كبيراً تجاوز فكرة التلوث البّصري فحسب، إلى قلق الأهالي وتخوفهم من الأثر الصحي والبيئي الخطير الذي سينتجُ عنها في حال تفاقُمها.

فهذه الظاهرة ليست حديثة الولادة في المدينة لكن زاد الحال سوءاً بعد سقوط سلطة النظام السابق، وتعددت الأسباب والذرائع أو العجز غير المبرر في هذا القطاع مما يتطلب تحركاً سريعاً وفعالاً لحلها.

تتعدد الأسباب والنتيجة واحدة

نقص في اليد العاملة إلى نقص في السيارات والآليات المخصصة لترحيل القمامة، بالإضافة إلى تهالكها وحاجتها للصيانة، قلة في معدات ومستلزمات الترحيل أيضاً، أي افتقار لكل أشكال الدعم اللازم مالياً وفنياً لتأدية المهام بشكل تام، بالإضافة إلى الذريعة الثابتة طوال السنوات الماضية حتى يومنا وهي عدم توفر المشتقات النفطية مما يضطر البلدية للاعتماد على سيارة أو سيارتين لترحيل القمامة من الحي كاملاً.

وهذا ما أكدّه أحد عمال النظافة المدعو «أبو محمد» «اسم مستعار» قائلاً: إنَّ عدد العمال انخفض بشكل كبير بعد سقوط سلطة النظام بسبب استقالة البعض وهي نسبة لا يستهانُ بها والعودة إلى مدنهم وبلداتهم، بالإضافة إلى نقص الآليات وتعرض قسم منها للسرقة ليلة السقوط وانتهاء عمر القسم الآخر.

كما أوضح أن ظاهرة تراكم القمامة منتشرة في كل أنحاء دمشق وريفها ولا يقتصر الأمر على حي المزة 86، لكن ما يزيد الأمر سوءاً في الحي اكتظاظه بالسكان بالإضافة إلى نقص الآليات، حيث يُعتمد أحياناً على سيارة واحدة لتسيير عملية الجمع والترحيل والتفريغ في المكبات المخصصة والعودة مرّة ثانية هكذا على مدار اليوم والحي كبير جداً ويحتاج التواجد فيه يومياً ولأكثر من مرة لترحيل القمامة منه.

تهديدٌ صحيٌّ وبيئيٌّ

أثبتت الدراسات والأبحاث أنَّ التأثير الخطِر لتراكم النفايات ليس على البيئة والمناخ والتربة والهواء فقط، إنما التأثير الأخطر على صحة الإنسان بشكل مباشر أو على المدى الطويل ويعدّ التهديد الأكبر، حيث أوضحت الدكتورة «حنين طاهر» «أخصائية جلدية» بعض هذه الآثار، قائلة:

إن النفايات المتراكمة توفر بيئة خصبة لنمو البكتيريا والجراثيم والفيروسات، مما يزيد من خطر انتشار الأمراض المعدية مثل التهاب الجهاز التنفسي، التهاب الأمعاء وغيرها

وأشارت إلى أن التعرض المباشر للنفايات قد يؤدي إلى التهابات جلدية وحساسيّة، بالإضافة إلى انتشار القوارض والحشرات كالذباب «الليشمانيا» والناموس ولا سيما مع غياب عمليات رش المبيدات.

علاوة على ذلك فإن تراكم النفايات إلى فترات طويلة يؤدي إلى تلوث البيئة والمياه مما قد يتسبب في تسرب المواد الكيمائية للمياه الجوفية أو التربة وما ينتج عنه من أمراض خطِرة.

يدٌ واحدةٌ لا تصفق

طرح الأسباب غير كاف والمشكلة تحتاج معالجة فعلية من الجهات المعنية في المحافظة والبلدية المسؤولة عن الحي، فلم يلمس السكان تحسناً ملحوظاً حتى يومنا هذا رغم تفاقم هذه الظاهرة في الأشهر الماضية.

«ايد لحالها ما بصفق» هذا ما أكده «ماهر سليمان» أحدُ أصحاب المحال التجارية في حي المزة 86 ومن سكانه، قائلاً: أملك محالاً تجارياً على الشارع العام في الحي وأمامه تتوضع حاويات القمامة مُشكلة تلالاً داخلها ومن حولها لعدم اتساعها لمئات من أكياس القمامة يومياً، مما لا شك فيه أن المسؤولية الأكبر على عاتق البلدية لحل المشكلة ولكن أيضاً على كل مواطن في الحي مسؤولية مجتمعية بأن يكون على قدر من الوعي برمي القمامة في مكانها المخصص، كذلك الالتزام بمواعيد رميها.

المواطن الخاسر الأكبر

يبقى التساؤلُ قائماً، إلى متى ستبقى هموم المواطن طي النسيان والإهمال؟

ومتى سيصبح توفير الخدمات العامة على أتم وجه وبأحسن صورة- وهي أبسطُ حقوق المواطن- على رأس أولويات الحكومة، في الوقت الذي تُصرف فيه مليارات الليرات على مشاريع أخرى كمشروع تجميل جبل قاسيون الذي يُعتبر ترفاً في مثل هذا الحال والبلاد تعيش أزمات وليس أزمة واحدة.

فالأزمة كالظل تمتد وتطول كلما تم الابتعاد عنها، وتصغر وتتقلص كلما بُذلت الجهود وتضافرت لحلّها بالتعاون ومشاركة الحكومة والمجتمعات المحلية، بخطط عاجلة لا تحمل لغة التأجيل أو التسويف بل تقدم حلولاً فورية وسريعة، فالأزمة تجرّ خلفها أزمات والمواطن هو الخاسر الأكبر والوحيد.

دير الزور... من تهميشٍ إلى تهميشٍ أكثر والقادم...؟

المنطقة الشرقية عموماً ودير الزور خصوصاً كانت مهمشة أيام الأنظمة المتعاقبة، تهميشاً متعمداً، وما زالت مهمشة أيام السلطة الحالية، اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً وصحياً وتعليمياً، وحتى أمنياً.

■ مراسل قاسيون

لن نتحدث عن التهميش السابق فقسم منه صار معروفاً، لكن استمرار ذلك حالياً يثير تساؤلات كثيرة عن ذلك، ويثير غضباً كبيراً لدى الأهالي.

الزراعة بشقيها النباتي والحيواني

تكاد تكون الزراعة متوقفة، بسبب النقص الكبير في الطاقة لتشغيل محركات الري، وبسبب الدمار الكبير الذي تعرضت له أقنية الري وعدم الصيانة، وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي من بذار وسماد وأدوية مكافحة، ونقص في اليد العاملة بسب الهجرة القسرية سواء من الفقر والجوع أو من الحرب والقمع. كما خسرت نحو ثلثي ثروتها الحيوانية نفوقاً ونهباً وتهريباً، وبسبب عدم توفر الأعلاف وارتفاع تكاليفها، إضافة إلى الجفاف المتعاقب.

الخدمات المهترئة

الكهرباء: تعاني دير الزور من نقص كبير في الطاقة الكهربائية، وهي بحاجة إلى أضعاف المخصص لها بسبب اتساع مساحة الريف، وبسبب الظروف البيئية القاسية، وبسبب اهتراء الشبكة الكهربائية ومحولاتها أو نهبها العلني المستمر إلى الآن؟!

الماء: رغم أن دير الزور تقع على ضفاف نهر الفرات، إلاّ أنها كالعيس يقتلها الظمأ والماء على ظهورها محمول، فبين الاهتراء للشبكة المائية والتدمير لبعض المحطات ونهب وسرقة محتوياتها المستمرة، وكثرة العواصف الترابية والحرارة العالية صيفاً التي تتطلب كميات أكبر من مياه الشرب والغسيل، أدى ذلك إلى انتشار الأمراض، وعودة ظهور بعضها التي تم القضاء عليها أو أصبحت نادرة. والأنكى أن النهر الذي هو ملجأ للأهالي أصبح مقراً للموت، حيث غرق منذ بداية الصيف 15 طفلاً وشاباً!

الصحة: تعاني دير الزور من نقص كبير من الخدمات الصحية حيثُ خرجت غالبية المشافي في المدينة والمناطق والنواحي من الخدمة، وحالياً لا يوجد سوى مشفى واحد في المدينة، ويفتقد الأجهزة والمواد والأدوية الطبية والأطباء المختصين، بل حتى على مستوى الإسعافات الأولية فهو غير قادر على تلبيتها، وتمتلئ غالبية مشافي العاصمة دمشق العامة والخاصة بالمرضى من أبناء دير الزور، وما ينتج عن ذلك من تكاليف مرهقة تدفع المواطن إلى بيع كل شيء يملكه من أجل العلاج!

التعليم: بمستوياته المتعددة يكاد يكون صفراً للأسباب العامة والخاصة السابقة ونتيجة سياسات خصخصة التعليم والإهمال والتهميش المتعمد والمزمن، فنسبة الدمار العالية للمدارس، والنقص الكبير في الكوادر والمستلزمات التعليمية، فغالبية الأطفال خلال سنوات الحرب حرموا من التعليم، بالإضافة إلى بقية المراحل التعليمية بما فيها الجامعة، وبات أهالي دير الزور مضطرين للهجرة إلى الداخل لتعليم أولادهم ومهما حمّلهم من تكاليف مرهقة.

الخدمات الأخرى: يعاني أهالي دير الزور من الفقر وغلاء أسعار المواد الغذائية حيث غالبيتها تستجر من محافظات الداخل، وتعاني الطرقات والشوارع من الخراب، الداخلية أو بين المحافظات، ويترافق ذلك مع النقص والغلاء في أجور النقل، وجشع الشركات وأصحاب السيارات، بالإضافة إلى خطر الدراجات النارية التي يركبها المراهقون ويجولون فيها بسرعات عالية وحركات بهلوانية دون رادعٍ أو ضابط، إضافة إلى معاناة العاملين والمتقاعدين من تأخر صرف أجورهم، وعدم وجود صرافات آلية وقلة السيولة النقدية الكافية، فكيف وقد انضم لهم أبناء الحسكة والرقة في قبض رواتبهم من دير الزور، أما السكن والآجارات فحدث ولا حرج، بسبب الدمار الهائل للأحياء، وعودة المهجرين من المخيمات، فلا يوجد سوى حيّين مؤهلين هما الجورة والقصور المكتظان أصلاً، والمأساة الأكثر هي سوء نوعية الخبز وارتفاع سعره، وهو الغذاء الأساسي.

فقدان الأمن هو ثالثة الأثافي

لعل الخطر الأكبر والذي ينعكس على بقية جوانب الحياة هو فقدان الأمن والأمان، بسبب السلاح المنفلت، أو بسب عصابات السرقة للسيارات ومحلات الأدوات والذهب، حيث بات الأهالي غير قادرين على مغادرة بيوتهم بعد مغيب الشمس، ورغم الشكاوى اليومية للسلطات الحالية بنشر وتسيير دوريات ليلاً ونهاراً إلا أن عدم الاستجابة هو الغالب، حتى عند حدوث جريمة مباشرة. يضاف إلى ذلك الألغام الكثيرة المنتشرة في الأحياء المهدمة والبادية والريف والتي تودي بحياة الكثيرين.

هذه المعاناة كلها أصبحت حديث الأهالي وانتقادات علنية ومباشرة للحكومة الحالية، ولم تعد مجرد شكاوى ومطالب يطرحونها!

الولادة كانتفاضة: الأمهات والقابِلات في غزة

تحرم «إسرائيل» الفلسطينيات من الوصول إلى خدمات الولادة الآمنة منذ فترة طويلة. وتجبر نساء فلسطينيات على الولادة عند نقاط التفتيش العسكرية دون رعاية طبية. وفي ظل الحصار، تعاني المستشفيات في غزة من نقص حاد في الموارد، خاصة مسكنات الألم، مما يجعل العديد من النساء يخضعن للولادة دون تخدير، ما يزيد من خطورة المضاعفات.

■ وحي محمد وتوكا شمخي*
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

حولت الحملة «الإسرائيلية» المدمرة البنية التحتية الصحية في قطاع غزة إلى ساحة حرب مباشرة، ما أدى إلى توقف معظم المستشفيات عن العمل. وفي خضم الكارثة الإنسانية، بقيت النساء الحوامل ومواليدهن مهددين بغياب الرعاية الطبية الأساسية. هذه الإبادة الجماعية المستمرة جزء من السياسة الصهيونية التي تعتاش على الموت، حيث يُستخدم العنف كوسيلة للسيطرة على وجود الفلسطينيين. ومع ذلك، يبقى هناك بصيص أمل في شجاعة الشعب الفلسطيني ومقاومته، وفي هذا السياق يركز المقال الآتي المنشور في مجلة «العلم من أجل الناس» على دور القابلات الفلسطينيات والأمّهات اللواتي يواصلن إنقاذ الأرواح رغم الظروف المأساوية، ويحوّلن الولادة إلى فعل مقاومة.

الوجود «الإسرائيلي» القائم على القتل

لم تبدأ الإبادة الجماعية اليوم بمعزل عن الماضي؛ بل هي استمرار لنهج «إسرائيل» الطويل في استهداف البنية التحتية الصحية، بما فيها مستشفيات الولادة.

يؤكد الدكتور غسان أبو ستة، الذي عمل في مستشفى الشفاء في غزة، أن تدمير المستشفيات ليس عرضياً، بل هو استراتيجية عسكرية متعمَّدة تهدف إلى إبادة السكان. وتستهدف هذه الاستراتيجية حتى الأطفال حديثي الولادة، ما يظهر أن الهدف «الإسرائيلي» ليس الحرب فقط، بل محو أيّ مستقبل فلسطيني.

الولادة تحت الاحتلال

لا يمكن فصل ظروف الولادة في فلسطين عن واقع الاحتلال العسكري والاستعمار. فالاحتلال لا يسيطر على الأرض فحسب، بل على الحياة والموت أيضاً، كما يشير الباحث أشيل مبيمبي في مفهوم «السياسة الجنائية» Necropolitics، حيث تصبح السيطرة على الحياة مرتبطة بالقدرة على تحديد مَن يعيش ومَن يموت. وتحوّل «إسرائيل» غزة إلى «عالم من الموت»، وتحكم على السكان الذي يبقون على قيد الحياة بأنْ يكون ذلك بأدنى مستوى ممكن.

كيف يمكن للحياة أن تُولد في عالم الأموات؟ هذا هو التناقض الذي تواجهه القابلات الفلسطينيات كل يوم. لكنهن لا يستسلمن، بل يقدّمن الولادة كفعل مقاومة، وكتعبير عن التمسك بالوجود والحياة.

تاريخ القِبالة تحت الاستعمار

يمكننا فهم الولادة الفلسطينية كجزء من نضال طويل الأمد ضد الاستعمار. خلال الانتداب البريطاني، تم استبدال «الدايات» – القابلات التقليديات الفلسطينيات – وإحلال نموذج طبي غربي مكانهنّ، ضمن عملية أوسع لإخضاع المجتمع الفلسطيني ثقافياً واقتصادياً. كانت الدايات في السابق شخصيات محترمة تقدم رعاية صحية وثقافية شاملة، لكنهن تعرضن للرقابة والتجريم لمصلحة القابلات الغربيات البيضاوات، اللواتي عملن كجزء من آلة الاستعمار.

استمر هذا النهج مع قيام كيان الاحتلال/«إسرائيل»، حيث حوّلت سياسات الفصل العنصري الولادة إلى سلاح سياسي. وبحسب الأمم المتحدة، فإن نحو 2500 امرأة فلسطينية حامل تواجه سنوياً صعوبات كبيرة في الوصول إلى الولادة الآمنة، بسبب الحصار والحواجز العسكرية، بينما يواصل المستوطنون اعتداءاتهم بلا عقاب.

الولادة كمقاومة

تعكس ممارسات القِبالة الفلسطينية التاريخ الطويل من النضال، وتتحوّل اليوم إلى أحد مظاهر المقاومة. فالقابلات، مثل السيدة سماح قشطة، البالغة من العمر 29 عاماً، يعملن رغم الحصار والقصف، وتقول سماح بكل فخر: «كل مرّة أساعد فيها امرأة على الولادة، أشعر بأن الله وهبنا حياة جديدة». هذه الكلمات ليست مجرد تعبير عن الفرح، بل هي إعلان صمود أمام محاولات محو الوجود الفلسطيني.

إن القتل أو السماح بالولادة ليس مجرّد أعمال طبية، بل هي عمليات سياسية. وعندما تُولد حياة جديدة في ظل الاحتلال، فإنها ترفض نظام الزمن «الإسرائيلي»، وتُعلن عن حق الشعب الفلسطيني في العودة والحرية.

تجارب شعوب أخرى

لا تقتصر هذه السياسات الوحشية على فلسطين، بل تجد لها أوجه شبه مثلاً في معاملة كندا مع شعوبها الأصلية. فمثلاً، تنقل الحكومة الكندية النساء الحوامل من مجتمعاتهن الأصلية إلى مراكز حضرية لولادتهن، ما يؤدي إلى تفكك شبكات الدعم وتفاقم المخاطر الصحية. وتشير الأبحاث إلى أن هذا النهج ليس طبياً فحسب، بل هو أداة لإخضاع الشعوب الأصلية.

وهذا يربطنا بمفهوم أوسع للطبّ عندما يشوَّه ويحرَف عن مهمته الإنسانية ليستعمل كسلاح استعماري، حيث تُستخدم الخدمات الصحية كوسيلة للسيطرة. لذلك، فإن التضامن مع الفلسطينيين ليس قضية إنسانية فقط، بل جزء من معركة أوسع ضد الاستعمار.

تستمر الأمّهات والقابلات الفلسطينيات في تقديم الحياة فكل طفل يولد يحمل رسالة رفض للاحتلال وتأكيداً على حق الشعب بالوجود والحرّية

العمل التطوعي كمقاومة

إذا كانت الولادة في فلسطين فعل مقاومة، فإن التضامن مع القابلات الفلسطينيات يجب أن يكون جزءاً من الممارسة المهنية في الدول الغربية. فليس من المعقول أن تستمر القابلات في كندا وأوروبا في العمل دون التصدي لدور حكوماتهن في دعم الإبادة الجماعية. ولذلك، ندعو إلى تحويل مهنة القبالة إلى ممارسة سياسية، تدافع عن الحق في الولادة الحرة والكريمة.

إن التضامن الحقيقي لا يقتصر على الإدانة، بل يتطلب اتخاذ موقف واضح، ودعم المقاطعة، وفضح الجرائم «الإسرائيلية»، والعمل من أجل إنهاء التواطؤ في الإبادة الجماعية.

الولادة بين الألم النفسي والتمسك بالهوية

لا تقتصر آثار الولادة تحت الاحتلال على الجانب الجسدي أو الطبي فحسب، بل تمتد لتضرب في العمق جوانب الصحة النفسية والعاطفية للأمهات الفلسطينيات. فالولادة في ظل الحصار والقصف المستمر، وسط الدمار والموت، تحمل أبعاداً نفسية لا يمكن تجاهلها. كيف يمكن لامرأة أن تشعر بالأمان أو الرعاية أثناء المخاض، بينما تسمع صوت الانفجارات خارج جدران المستشفى؟ وكيف يمكن للأم أن تستقبل مولودها الجديد في بيئة تفتقر إلى أقل مقومات الحياة، من كهرباء ومياه نظيفة إلى دعم طبي كاف؟

تظهر الدراسات أنّ النساء الفلسطينيات يعانين من مستويات عالية من القلق والاكتئاب قبل وبعد الولادة، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة. ومع تدمير البنية التحتية الصحية، واستهداف الأسر والعائلات، تتحول كل ولادة إلى حدث مشحون بالخوف والحزن، حيث قد تكون الأم نفسها قد فقدت أحد أطفالها أو أحد أفراد عائلتها في الأيام أو الأسابيع السابقة. هذا الواقع يجعل من الولادة تجربة متعددة الأبعاد: فهي ليست ولادة طفل جديد فقط، بل هي أيضاً مواجهة مباشرة مع الموت، ومحاولة لإعادة بناء الأمل في زمن يحاول سحقه.

لكن ما يلفت النظر هو أن هذه التجارب المؤلمة لم تمح الإيمان بالحياة، بل حوّلته إلى رمز للصمود والتمسك بالهوية. ففي مجتمع يُحرم من كثير من حقوقه الأساسية، تصبح ولادة طفل جديد تأكيداً على الاستمرارية، ورفضاً لمحاولات محو الوجود. كما تقول العديد من القابلات في غزة: «كل طفل يولد هو رسالة حب للوطن، وهو دليل على أننا باقون رغم كل شيء».

إلى جانب ذلك، تلعب العادات والتقاليد الفلسطينية دوراً مهماً في الحفاظ على الروح خلال الولادة. فرغم النقص الشديد في الخدمات، تحاول الأسر الاحتفال بالطفل الجديد قدر الإمكان، سواء عبر تسمية الطفل بأسماء تعكس الهوية الوطنية، أو عبر توزيع الحلويات ولو بكميات بسيطة، كتعبير عن الفرح الذي لا يُمكن للموت أن يطمسه.

بهذا، تتحول الولادة إلى فعل مقاومة ليس ضد الاحتلال فقط، بل وضد اليأس والإحباط، لتؤكد أن الحياة، حتى في أحلك الظروف، قادرة على أن تُولد من جديد.

الولادة في فلسطين ليست مجرد عملية بيولوجية، بل هي عملٌ سياسيّ، ومصدرٌ للمقاومة، ووعدٌ بالعودة. في وجه محاولة «إسرائيل» تحويل غزة إلى عالَم من الموت، تستمر الأمّهات والقابلات الفلسطينيات في تقديم الحياة، كأنّ كل طفل يولد يحمل رسالة رفض للاحتلال وتأكيداً على حق الشعب الفلسطيني في الوجود. ومن خلال تحويل الولادة إلى ممارسة سياسية، نعيد تعريف المقاومة، ونفتح الطريق أمام التحرر.

■ * الكاتبتان: وحي محمد، باحثة في الأنثروبولوجيا الطبية والدراسات الأفريقية بجامعة كارلتون، تركز أبحاثها على تقاطعات الصحة العالمية والإمبريالية الغربية. توكا شمخي: قابلة وناشطة في الصحة الإنجابية وعلاقتها بالسياسات الاستعمارية، نشرت بحثاً عن تجارب طالبات التوليد من خلفيات عرقية مختلفة في المجلة الكندية لأبحاث وممارسات التوليد.

غزّة تحت النار والكيان في أشرس حالاته!

يتعقد الوضع في قطاع غزة بشكلٍ متسارع، فإن كان مشهد الحرب القاسية بات مألوفاً وشبه ثابت يتناوب بين تهدئة مؤقتة ومحدودة، ليعود مجدداً بجرعة تصعيدية عالية، إلا أن استمرار الحرب يثبت أن ما يعاني منه الكيان أكبر كثيراً من قطاع غزة، ولا تكفي هذه المساحة الضيقة التي حشر فيها مليوني إنسان لتفسير ما يجري.

■ علاء ابوفرّاج

خلال الأيام الماضية، كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتحدث عن تفاؤله باقتراب الوصول إلى اتفاق لهدنة تمهد لإنهاء الحرب بحسب تعبيره، ومع أن الرئيس الأمريكي لا يتحدث من فراغ، جاءت الساعات الماضية لتوضح أن المسار لا يزال متعثراً، وهناك تباين واضح بين الموقف الأمريكي-«الإسرائيلي» وتباين آخر بين الموقف الأمريكي-الفلسطيني، وفي حين نرى اتهامات لحركة حماس بأنّها «رفضت كل المبادرات» يظهر بشكل حاسم أن واقع المسألة مختلف كلياً، وتحديداً بعد أن أفشلت «إسرائيل» الهدنة السابقة، وعادت إلى الحرب بشكلٍ وحشي لا يدعو للتفاؤل.

مبادرة ويتكوف

تشبه مبادرة المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف ما سبقها من مبادرات، إذ تطرح إمكانية تسليم الأسرى مقابل هدنة قابلة للتطور إلى وقف دائم لوقف إطلاق النار، وتتعهد «إسرائيل» بحسب المقترح بإطلاق سراح معتقلين فلسطينيين، وتسمح بإدخال المساعدات إلى غزّة، بالنسبة لحركة حماس تبدو هذه المبادرة منقوصة، إذ أنّها لا تنص على انسحاب جيش الاحتلال من القطاع وعودة جميع النازحين دون شروط، مع سماح بتدفق المساعدات دون قيود، كما أن الحركة تطالب بضمانات أمريكية لالتزام «إسرائيل» بالاتفاق، نظراً لأن الأخيرة أخلّت سابقاً باتفاق توصل له الطرفان في آذار الماضي، في المقابل تظهر «إسرائيل» تعنتاً وترفض شروط حماس، وتحديداً تلك المتعلقة بانسحابها من غزّة ووقف الحرب!

حماس تبدي مرونة في عدد من المسائل، لكنّها صلبة عندما يتعلق الأمر بخروج الاحتلال من القطاع ووقف الحرب، وهي شروط منطقية، بل تتماشى مع القانون الدولي، ويبدو أن هناك قناعة بأن أي تنازل عن هذه الثوابت يعد تفريطاً بحقوق الفلسطينيين دون مقابل يذكر، ورغم أن الأوضاع الإنسانية قاسية، إلا أن المقاومة الفلسطينية لا تزال تنفذ عمليات حتى اللحظة، ولم تفرغ جعبتها بعد، والأهم: أن الفلسطينيين في غزّة، وإن كانوا واقعين تحت ضغط كبير يهدد حياتهم، إلا أن الحلول التي يجري تسويقها لا تبشر بالخير، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحدثت عن نيتها توزيع مساعدات وحصر هذا الملف بيدها، شهد القطاع أحداث مقلقة في حي تل السلطان، فكمية المساعدات أقل بكثير من احتياجات سكان القطاع، ما تسبب بإحداث تدافع أثناء التوزيع، واقتحم الفلسطينيون الأسوار والحواجز المحيطة بمركز التوزيع بحثاً عن الطعام، ما أدى لإطلاق نار راح ضحيته شخصٌ واحدٌ، وحوالي 50 جريح، وتضاربت التقارير عن هوية العناصر التي أطلقت النار، في حين قالت بعض المصادر: إن القوات «الإسرائيلية» هي من استخدم السلاح، وذكرت مصادر أخرى أن المتعاقدين الأمريكيين المكلفين بالحراسة هم من أطلقوا الرصاص على الحشود، ما يعيد التشكيك بمدى أهلية الولايات المتحدة للقيام بهذه المهمة الحساسة، بشكلٍ منفرد، بل يشكك أيضاً بأن المبادرة الأمريكية بخصوص المساعدات، هي جزء من مسعى آخر يهدف لحشر الفلسطينيين في رفح، وممارسة ضغط على المصريين الذين يراقبون بقلق شديد تلك التطورات!

لا شك أن الولايات المتحدة لم تتخذ بعد موقفاً حاسماً من سلوك الكيان فهي وإن كانت تمارس ضغوطاً متزايدة إلا أنّها لا تزال طرفاً في الصراع

تعقيد مع كل خطوة جديدة!

يجد الكيان نفسه مضطراً لإعادة إنتاج الأفكار ذاتها، فيعلن عن عملية بعد أخرى، وتنصب هذه العمليات على تحقيق الأهداف نفسها، بل إن المحللين «الإسرائيليين» لا يرون في احتلال غزّة وإنهاء حكم حماس أي «نصر» بل يدركون أن ذلك سيضع الكيان أمام ضغط كبير لإدارة القطاع ويحمّله تكاليف ذلك، وخصوصاً مع غياب أي مخرج حالي، ويظهر أن عملية مركبات جدعون من شأنّها أن تزيد من الضغوط على الكيان، الذي يقترب من أن يجد نفسه عالقاً تحت عقوبات غربية، وعزلة دولية غير مسبوقة، وهو يكشُف قلقاً شديداً، تحديداً في أوساط التيارات الحاكمة التي تراقب التطورات السياسية، وتحاول فرض واقع على الأرض لا يمكن تجاهله، وخصوصاً مع التحضيرات المتسارعة لعقد «المؤتمر الدولي للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية» الذي سترأسه السعودية وفرنسا والمزمع عقده في أواسط شهر حزيران الجاري، ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة في اعترافات الدول الغربية بالدولة الفلسطينية، وهو ما ترفضه «إسرائيل» وتسعى لتقويضه عبر رفع مستوى التصعيد، وزيادة خطط الاستيطان في الضفة الغربية، ما يمكن أن يجعل من الأسابيع القليلة القادمة ذروة تصعيد جديدة غير مسبوقة.

علاقة ثنائية مأزومة!

لا شك أن الولايات المتحدة لم تتخذ بعد موقفاً حاسماً من سلوك الكيان، فهي وإن كانت تمارس ضغوطاً متزايدة، إلا أنّها لا تزال طرفاً في الصراع، ولكن ذلك لا يلغي أن العلاقة بين الطرفين تزداد توتراً، فالكيان الصهيوني كان دائماً أداةً أمريكيةً أساسية في نشاطها الهدام في الشرق الأوسط، فمنذ أن انتقل الكيان للعمل لصالح الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كانت مهمته الأساسية إعاقة عمل الاتحاد السوفييتي، وتوتير الأجواء، وإشعال الحروب، وقضم المزيد من الأراضي كلما كانت الفرصة سانحة، ثم وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي عادت «إسرائيل» لتؤدي دوراً يخدم الحرب الأمريكية على «الإرهاب» وكان في الواقع قاعدة متقدمة وداعماً للمخطط الأمريكي، ثم سرعان ما باتت مهمته الأساسية تعقيد الظروف المحيطة بإيران، بل أيضاً قيادة تحالف إقليمي لضرب طهران، التي خرجت من المعسكر الغربي بعد الثورة في نهاية السبعينيات، ومن هنا يبدو القلق «الإسرائيلي» من التوافقات الجارية بين إيران والمنطقة من جهة، وبسبب المفاوضات على الملف النووي الإيراني التي يظهر فيها تيار الرئيس ترامب نيّة حقيقية للتوصل إلى اتفاق ما، قد يغير طبيعة الاستراتيجية الأمريكية حيال إيران، ويضع الكيان أمام معضلة وجودية، والمسألة في الحقيقة لا ترتبط فقط بإيران والمفاوضات على الملف النووي، بل أيضاً بكامل التوجهات الأمريكية، فواشنطن ترى أن سلوك الكيان في المنطقة بات عائقاً أمام بناء علاقات مع دول الإقليم الأساسية، التي تبدي حماساً شديداً اتجاه الدول الصاعدة في الجنوب العالمي على حساب الولايات المتحدة، ما سيؤدي في نهاية المطاف لعزل واشنطن، وإضعاف قدرتها على التأثير في منطقة استراتيجية، فمشكلة الولايات المتحدة لم تكن يوماً بحجم إجرام «إسرائيل» أو تاريخيها العدواني، بل كون هذا الشكل ليس الخيار الأمثل في ظل الاستدارة الأمريكية الحالية.

«آسيان» 46: جبهة موحدة في مواجهة الولايات المتحدة.. والجنوب العالمي إلى صعود

شهدت آسيا أحداثاً متزامنةً ثبّتت ملامح واقع جديد تؤدي فيه دول الجنوب العالمي دوراً ريادياً في قيادة العالم، وتعمل معاً للتعامل مع المطبات التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة.

■ يزن بوظو

في عالم تتراجع فيه الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي عموماً مدفوعاً بأزمته العميقة وبشكل متسارع، مع ما يصاحب هذه الأزمة والتراجع من اشتداد في المواقف والسلوكيات الغربية الحربية والعدائية والحمائية وغيرها، يبحث العالم عن بدائل لعموم العلاقات الدولية– بما فيها العلاقات الاقتصادية وخطوط التجارة– التي سادت خلال قرنين من الزمان، وإذ كان الحديث الاستراتيجي قبل عقدين وأكثر يتطلع إلى عالم من الـ «تعددية القطبية» كنقيض عن الأحادية القطبية الأمريكية وهيمنتها، فيمكن القول: إن هذا العالم بات واقعاً يتشكل اليوم، ويشهد خطوات عملية، تسارعها يوازي تسارع التراجع الأمريكي والغربي، وضمن هذا السياق العام، عقدت رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» قمتها الـ 46 في العاصمة الماليزية كوالالمبور يوم الثلاثاء 26 أيار بعنوان «الشمول والاستدامة»، وبالتوازي معها، عقدت الرابطة قمة ثنائية مع مجلس التعاون الخليجي، وأخرى ثالثة هي الأولى من نوعها جمعت آسيان ومجلس التعاون الخليجي والصين. وفي القمم الثلاث كانت الأولوية الرئيسية هي: ضرورة تطوير العلاقات فيما بين الدول الأعضاء لهذه المنظمات، وتحديداً بمواجهة «الحمائية» الأمريكية وحربها التجارية، التي كانت الرسوم الجمركية قبل نحو شهر من آخر مفرداتها ولن تكون الأخيرة.

تحدث رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم خلال كلمته الافتتاحية أمام قمة أسيان: «يشهد النظام الجيوسياسي تحولاً، ويتعرض النظام التجاري العالمي لمزيدٍ من الضغوط، مع فرض الولايات المتحدة رُسوماً جمركية أحادية الجانب مؤخراً، وتعود الحمائية إلى الواجهة» وأضاف: إن دول جنوب شرق آسيا «ستشكل جبهة موحدة لمواجهة التحديات، بما في ذلك الرياح الاقتصادية المعاكسة الناجمة عن الرسوم الجمركية الأميركية والحرب الأهلية المستمرة منذ 4 سنوات في ميانمار [...] لطالما اعتمد سلامنا واستقرارنا وازدهارنا على نظام دولي منفتح وشامل وقائم على القواعد، لكن هذه الأسس تتفكك الآن تحت وطأة الإجراءات التعسفية».

يشير هذا الحديث من كلمة إبراهيم الافتتاحية لقمة آسيان 46 إلى أولوية عمل الرابطة ودولها الأعضاء، كما يوضح من جديد اصطفافها أمام التطورات الدولية الحاصلة، وأكدت القمة على موضوعات التعاون والتكامل فيما بين دول منطقة جنوب شرق آسيا، وكذلك مع المناطق الأخرى من العالم بما فيها منطقة الخليج العربي، بروح «التعددية القطبية» الناشئة.

وفي سياق ذلك، تسعى دول آسيان للدخول بمنظمات متعددة بما فيها مجموعة بريكس التي دخلت إليها اندونيسيا في كانون الثاني 2025، ودخلتها ماليزيا كدولة شريكة في تشرين الأول 2024 قبل أن تقدم طلباً لعضوية كاملة، أما تايلاند وفيتنام فموجودتان ضمن بريكس، وبذلك بات نحو ثلث دول آسيان موجوداً في بريكس، ومن المرجح انضمام الآخرين خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأقرّت الدول الأعضاء في رابطة آسيان بالإجماع رؤية «مجتمع أسيان 2045»، وهي استراتيجية تمتد عشرين عاماً تهدف لتعزيز وحدة المنطقة، والنمو الشامل والمستدام بها، وتعزيز مكانة أسيان كقوة اقتصادية عالمية، وتعتمد هذه الرؤية وفق الوثيقة على 4 أسس استراتيجية: التعاون السياسي. – التكامل الاقتصادي. – التقدم الاجتماعي الثقافي. – تعزيز الاتصال الإقليمي. وكذلك أهداف التنمية، وضمن كل ذلك، تؤكد الرؤية على ضرورة تعزيز استخدام العملات المحلية في المعاملات التجارية بين الدول المعنية عبر الحدود.

وكان قد سبق انعقاد قمة آسيان ببضعة أيام إعلان الصين باختتام مفاوضاتها ذات الجولات التسع مع الرابطة عن ترفيع لاتفاقية التجارة الحرة في منطقة التجارة الحرة بين الطرفين، للنسخة 3,0 والتي أضيفت إليها مجموعة من السلع، أهمها: الأدوات التكنولوجية المتطورة، واعتبرت بكين وفق بيان أن النسخة الجديدة «إنجازٌ بارزٌ لدعم التجارة الحرة».

القمة الثلاثية مع مجلس التعاون الخليجي والصين

في اليوم التالي لقمة آسيان، عقدت قمة ثلاثية هي الأولى من نوعها مع مجلس التعاون الخليجي والصين، وأكد إبراهيم أهمية هذا اللقاء باعتباره نقطة انطلاق نحو شراكة استراتيجية مستدامة بين الأطراف الثلاثة، ودعا إلى تحويل المبادرة لنموذج للتعاون في «عالم بات يتشكل على أساس التعددية القطبية» وقال: «أمامنا فرصة غير مسبوقة لرسم مسار جديد للتعاون الاقتصادي والسياسي بين منطقتين حيويتين من العالم».

وقال المتحدث باسم مكتب رئاسة الوزراء الماليزية، نشرول عبيدة: إن هذه القمة تهدف لـ «تعزيز العلاقات الاقتصادية وضمان استدامة النمو في الإقليم»، موضحاً أن حجم التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي وآسيان يبلغ قرابة 130 مليار دولار، وأن الناتج المحلي لمجموعة آسيان بلغ 3,8 تريليون دولار، وأوضح أن مجالات التعاون المرتقبة تشمل سلاسل الإمداد والبنية التحتية، والتجارة الالكترونية.

بدورة قال رئيس الوزراء السعودي المشارك بالنيابة عن ولي العهد محمد بن سلمان: إن القمة الحالية وضعت أسساً متينة أكثر للشراكة، وأن هذه الشراكة حققت بالفعل تقدماً في مستويات التبادل التجاري بنسبة 21% من عام 2023 إلى 2024، مشيراً إلى وجود فرص للتطور في قطاعات حيوية، كالمالي والزراعة والصناعة والأغذية والطاقة الخضراء والمتجددة.

الرافعة الرئيسية لتقدم الجنوب العالمي النامي وتطوره الذي نشهده هي بالضبط الصين التي سعت وتسعى بالتعاون مع روسيا لمواجهة وكسر الهيمنة الغربية والأمريكية

ميانمار وبحر الصين الجنوبي

لم تغب القضايا والتحديات الأمنية الاقليمية عن قمة آسيان، وخاصة ملفي ميانمار وبحر الصين الجنوبي، إلا أن كلاً منهما جرى الحديث عنها بشكل مختصر، ولكّنه كاف لفهم السمت العام، ففيما يتعلق بميانمار التي منع قادتها العسكريون من حضور القمة بسبب عدم التزامهم بخطة السلام وتوزيع المساعدات الإنسانية، أكدت أسيان ضرورة إيجاد حل توافقي لأطراف النزاع داخلياً في إطار الحوار الوطني، ورغم صعوبة المهمة والتواصل ما بين آسيان والأطراف في ميانمار، إلا أن إبراهيم قال: «ربما تكون خطواتنا صغيرة، وقد لا تكون الجسور ثابتة، لكنها موجودة ومفيدة، فالجسور المتشققة للسلام، خير من اتساع رقعة العنف» وهو ما يكثف موقف آسيان وتطلعاتها.

وفيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي الذي شهد بضع مناوشات عابرة بين البحريتين الصينية والفلبينية خلال السنة الماضية، قال الرئيس الفلبيني فرديناند ماركو: إن «مدونة قواعد السلوك التي تتفاوض عليها رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين لتنظيم الممر البحري المزدحم يجب أن تكون مُلزمة، وهي أحد العوامل التي أعاقت المحادثات [...] نؤكد على الحاجة الملحة لتسريع اعتماد مدونة سلوك ملزمة قانوناً في بحر جنوب الصين لحماية الحقوق البحرية، وتعزيز الاستقرار، ومنع سوء التقدير في البحر».

الجنوب العالمي إلى صعود

في ختام أعمال القمة الثلاثية سابقة الذكر، اعتبر أنور إبراهيم أن القمة شكلت «نقطة تحول فعلية» وقال: «لم تعد هذه القمم مناسبات دبلوماسية عابرة، بل محطات تأسيسية لهيكل تعاون عالمي جديد يقوده الجنوب النامي».

أما الخارجية الصينية فقد أشادت بالقمة عبر بيان صدر عنها، وأكدت أن بكين ملتزمة بتوسيع مجالات التعاون العملي مع آسيان ودول الخليج، في إطار شراكة تضع الجنوب العالمي في موقع فاعل ضمن النظام الدولي الجديد.

إن تلك المقدمة الافتتاحية وصولاً لهذه الخاتمة، تؤكد تشكل «جبهة موحدة» من الجنوب العالمي بمواجهة الهيمنة الغربية عملياً، وإن لم يجر الحديث عنها بهذا الوضوح لدواعٍ دبلوماسية، إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه، أن الرافعة الرئيسية لتقدم الجنوب العالمي النامي وتطوره الذي نشهده هي بالضبط الصين، التي سعت وتسعى بالتعاون مع روسيا لمواجهة وكسر الهيمنة الغربية والأمريكية، انطلاقاً من مصلحتيهما المتوافقة ومصلحة دول الجنوب المنهوبة بالتحرر، وليس من قبيل الصدفة أن تحظى دول جنوب شرق آسيا بالإمكانية الأولى والأبرز لهذا الصعود لأسباب جغرافية وجيوسياسية، البسيط منها هو وجودها على تخوم الصين، لكن وبالتأكيد فإن الحديث الوارد عن «الجنوب العالمي» يشمل آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية التي تشهد صعوداً كذلك، وإن كان متباطئاً في المرحلة الحالية... إن عصر الأحادية القطبية والهيمنة الغربية ونهبها يمضي لانتهائه بغير رجعة.

العقوبات الأوروبية الجديدة تنهار أمام الواقع الجيو اقتصادي الروسي

وافق مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي على الحزمة السابعة عشرة من العقوبات ضد روسيا. وأثناء تقديمها لحزمة جديدة من «القيود الساحقة» ضد موسكو، أكدت نائبة رئيس المفوضية الأوروبية، كايا كالاس، للصحفيين، أن الغرب لن يتوقف عند هذا الحد، وأن عقوبات إضافية قيد الإعداد.

■ إيفان بوليتاييف
ترجمة: عروة درويش

شملت القائمة الجديدة 75 فرداً وكياناً، من بينهم مسؤولون في شركة «سورغوت للنفط والغاز»، ومركز الحلول المعقدة للطائرات المسيّرة، ومؤسسة «روستيه درون»، و«إيربورغ»، ومكتب التصميم «ستراتيم»، والمركز العلمي والإنتاجي «أوشكوي نيك»، إلى جانب كيانات أخرى.

طالت القيود الجديدة 189 سفينة تعتبرها بروكسل جزءاً من «أسطول الظل الروسي»، وشركة «الشحن النهري الفولغي»، وشركة «أطلس ماينينغ» المتخصصة في استخراج الذهب، حتى موظفي المتحف التاريخي والأثري الوطني في مدينة «خيرسونيس التافري». كما شملت العقوبات مشروعَي «السيل الشمالي» ومؤسسات في القطاع المالي. وستُفرض قيود أيضاً على شركات من تركيا والإمارات وصربيا وفيتنام وأوزبكستان بسبب تعاملها مع روسيا.

لكن هذه الحزمة الجديدة التي وُصفت غربياً بأنها «الأشد حتى الآن»، لا تحتوي على تدابير صادمة. والجدير بالذكر، أن المملكة المتحدة سبقت الاتحاد الأوروبي بفرض عقوباتها الخاصة، لكنها لم تحدث الضجة التي كانت تأملها لندن. وهذا يعكس مرة أخرى أن العقوبات باتت روتيناً مألوفاً، لا خطوات استثنائية كما تُقدَّم في الغرب. يريد الغرب معاقبة روسيا على «عنادها»، ولكن دون أن يتضرر هو نفسه.

مع ذلك، فإن النتائج محدودة، فالعقوبات تُسبب بعض المشكلات للأعمال الروسية، لكنها تتغلب عليها تدريجياً. أما الحظر المفروض على استخدام أنابيب غاز معطوبة أو متوقفة عن العمل، فهو لا يتعدى كونه خطوة رمزية. «فالسيل الشمالي 1» متوقف، و«السيل الشمالي 2» لم يتم تشغيله بعد، وشركته المشغلة الخاضعة للعقوبات الأمريكية لم تحصل على الترخيص من الحكومة الألمانية.

ورغم الخطاب الغربي المتشدد، فإن الحزمة السابعة عشرة لا تُعد هائلة. ولم يتم التوافق عليها إلا بعد أن ضمنت هنغاريا وسلوفاكيا أنها ضعيفة نسبياً.

كما أشار نائب رئيس إدارة الرئاسة الروسية، مكسيم أورشكين، إلى أن «الاقتصاد الروسي تعلم العيش في ظل القيود الخارجية والاستفادة منها»، موضحاً، أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بنسبة تقارب 9% خلال عامين. واعتبر أورشكين أن «الحديث عن مشاكل في الاقتصاد الروسي هو افتراض افتراضي»، بينما «الواقع يظهر ركوداً في ألمانيا ومشكلات في النمو داخل الاتحاد الأوروبي، مقابل نمو اقتصادي ثابت في روسيا وبطالة في أدنى مستوياتها تاريخياً».

وفي لقاء مع رجال أعمال، قال الرئيس فلاديمير بوتين: إنّ الاقتصاد الروسي يواصل التطور بفضل جهود رجال الأعمال الذين تعلموا تجاوز العقبات التجارية عبر الوسطاء. ومن المتوقع أن يتمكنوا من اجتياز هذه العقوبات أيضاً.

لماذا الخوف الأوروبي من العقوبات؟

يمكن تفسير تردد بيروقراطيي الاتحاد الأوروبي في اتخاذ قرارات صارمة رغم التصريحات النارية، بوعيهم أن هذه القيود التجارية ترتد عليهم.

فمن جهة، تراجعت التجارة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي بشكل حاد، لكن الضرر الذي تسببه هذه العقوبات محدود. الأوروبيون ما زالوا يشترون من روسيا النيكل والأسمدة والغاز والنفط والحديد والصلب، أي سلع لا يمكنهم الاستغناء عنها. وما يُقال عن تراجع التجارة الثنائية بنسبة الضعف أو حتى ثلاثة أضعاف لا يعكس الواقع، لأن طرق التجارة تغيّرت. فالنفط الروسي يُشترى الآن عبر الهند، مع زيادة كبيرة في الأسعار، والسلع الأوروبية تصل إلى روسيا عبر كازاخستان وقيرغيزستان. زادت صادرات بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول الحدودية مع روسيا 4 إلى 5 أضعاف. وتؤدي تركيا والإمارات دور الوسطاء كذلك. المثير أن بعض الدول الأوروبية، رغم موقفها العدائي المعلن، لم تخفّض تجارتها مع روسيا منذ 2022.

أما التجارة الرسمية «البيضاء»، فهي الأخرى بدأت تتعافى. فصادرات الغاز الروسي ارتفعت بنسبة 18% في مطلع عام 2025. ولا تزال شركة Eni الإيطالية تربح من الغاز الروسي عبر وسطاء أتراك، رغم أن «غازبروم» خفّضت الإمدادات المباشرة لإيطاليا إلى الحد الأدنى. وفي مفارقة، أصبحت موسكو في آذار 2025 المورد الرئيسي للخيار الزراعي إلى وارسو.

حسب تقديرات الخبراء، كان من الممكن أن تخسر روسيا 36 مليار يورو إذا توقفت صادراتها إلى أوروبا «في 2021 بلغت صادراتها 163 مليار يورو». لكن المحللين يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي لن يغامر بإجراءات أكثر حدة، لأن الجدوى منها محدودة. فالصادرات الروسية تعتمد على المواد الخام، التي يمكن إعادة توجيهها بسهولة نسبية، بينما يصدّر الأوروبيون إلى روسيا أدوية ومنتجات تقنية يصعب إيجاد مستهلكين بديلين لها، ولا يمكن الاستغناء عن الزبون الروسي بسهولة.

تتزايد في الصحافة الغربية التقارير التي تؤكد أن أوروبا الغربية استنفدت إمكاناتها في فرض عقوبات دون أن تتضرر هي نفسها، وأن تهديدات لندن وبروكسل لم تعد تخيف أحداً في السوق.

لا يمكن القول: إن القيود الجديدة غير مؤثرة إطلاقاً. فخطر الرسوم الجمركية الثانوية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يفاقم التحديات أمام صادرات روسيا. ومع انخفاض أسعار النفط وارتفاع سعر الفائدة الرئيسي، يصبح تجاوز القيود أكثر صعوبة. لكن لا داعي للتهويل.

تحتفظ روسيا بمكانتها كمورد أساسي لأوروبا في بعض القطاعات: فهي تزوّد ربع الأسمدة، وسُدس احتياجات النيكل. كما تواصل تصدير المعادن الأساسية والموارد للطاقة، مثل: الغاز إلى هنغاريا. وبالتالي فإن استبدال هذه الواردات سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتكاليف الإنتاج.

أمّا نقطة ضعف روسيا الكبرى فتكمن في الاعتماد على الأدوية والمعدات الأوروبية، رغم أن كثيراً منها بات يُنتج محلياً.

يواصل المسؤولون الأوروبيون– الذين يستشعرون هزيمة حلفائهم في أوكرانيا– التصعيد بعقوبات لا تنتهي. هناك من يدعو إلى حظر كامل على التجارة مع روسيا، بل ويؤيد فرض رسوم تصل إلى 500%، لكن دونالد ترامب لم يُبدِ حماسة لذلك، وصرّح بعد مكالمة هاتفية مع بوتين بأنه لا يخطط لعقوبات جديدة في الوقت الراهن. فمثل هذه الرسوم قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، ما يضر حتى الولايات المتحدة.

يشير المحللون إلى أن التوجه الروسي شرقاً فتح فرصاً جديدة حتى في تصدير المنتجات عالية التقنية والطاقة النووية بينما تراجعت أهمية السوق الأوروبية

عبّر الرئيس الروسي عن موقفه من الموجة الجديدة للعقوبات خلال لقائه برجال أعمال روس، وقال: إن الاقتصادات الكبرى تجر نفسها إلى الركود فقط للإضرار بروسيا، وعلّق ساخراً بالأمثال: «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها»، و«سأشتري تذكرة ولا أسافر نكاية بالسائق».

أثارت ردّة فعل بوتين غير التقليدية جدلاً واسعاً. أشارت صحيفة FAZ الألمانية إلى أن الحزم الـ17 من العقوبات الأوروبية لم تفلح في ضرب الاقتصاد الروسي، الذي يُظهر قدرة مدهشة على الصمود. أعادت موسكو توجيه تجارتها، وأنشأت أنظمة مالية بديلة، وحافظت على الاستقرار، فيما تشكك كثيرون في فاعلية العقوبات الغربية. إذ أن الغرب كان يزود روسيا بمنتجات صناعية تعتمد عليها قطاعات واسعة، والتخلي عن السوق الروسي أصعب بكثير مما يُظن، خاصة بسبب موقع روسيا الجغرافي الاستراتيجي. ورغم لجوء روسيا إلى وسطاء، فإن تنوع أدوات السوق وزيادة الطلب خفّضا من تكاليف العمولات.

أضعفت العقوبات النظام التجاري العالمي، لكن السوق الروسي لا يزال جاذباً ومرغوباً. فشركاؤنا ينجذبون إلى ثقافة الاستهلاك، وبيئة العمل المناسبة، والترحيب بالمستثمرين. ورغم التهديدات، تسعى كثير من الدول للتعاون معنا.

يشير المحللون إلى أن التوجه الروسي شرقاً فتح فرصاً جديدة، حتى في تصدير المنتجات عالية التقنية والطاقة النووية، بينما تراجعت أهمية السوق الأوروبية. ففي عام 2024، بلغ حجم التبادل التجاري مع آسيا 540 مليار دولار، مقابل 141 مليار فقط مع الاتحاد الأوروبي، أي أقل بكثير من عام 2023.

ما بعد الليبرالية: صراع النماذج

هذا المقال جزء من حوار مع سيرجي كاراغانوف، البروفسور الفخري بكلية الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية، والرئيس الفخري لهيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاعية الروسي.

■ **سيرجي كاراغانوف**
ترجمة: عروة درويش

● يتفق الكثيرون على أنّ النظام الدولي الليبرالي يمرّ بأزمة خانقة. لكن لا يوجد توافق مماثل حول أسباب هذه الأزمة، أو حول المؤشرات المبكّرة التي دلّت على أنّ «النموذج الغربي قد تحطّم». برأيك، ما كانت تلك المؤشرات المبكرة؟ وما العوامل التي أسهمت أكثر من غيرها في هذه الاضطرابات الحالية؟

إنّ أزمة النظام الليبرالي، أو لنقل أزمة الغرب ذاته، فقد بدأت منذ أكثر من قرن، عندما فجّر الغرب حرباً عالمية مدمّرة ضد نفسه– أعني الحرب العالمية الأولى. هذه الحرب هزّت كثيراً من الأسس القيمية والمؤسساتية التي كانت تستند إليها المجتمعات الغربية.

في بدايات العشرينيات، خرجت روسيا، التي أصبحت لاحقاً الاتحاد السوفييتي، من المنظومة الغربية، وبدأت تدعم الحركات المناهضة للاستعمار وحركات التحرّر الوطني. ومع أنّ ذلك لم يكن يُنظر إليه حينها كأزمة للنظام الليبرالي، إلا أنّه تزامن مع أزمة الثلاثينيات الكبرى ثم الحرب العالمية الثانية، وهما أزمتان نتجتا إلى حدّ بعيد عن التناقضات داخل المنظومة الغربية نفسها.

انطلقت مرحلة جديدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، عندما تمكّن الاتحاد السوفييتي، بدافع أمني ذاتي ومن دون استيعاب كامل لعواقب قراراته، من تصنيع الأسلحة النووية، وبالتالي نسف الركيزة التي بُنيت عليها هيمنة الغرب على مدى خمسمئة عام: وهي التفوّق العسكري–التقني والتنظيمي الأوروبي.

ومنذ ستينيات القرن العشرين، بدأ الغرب يخسر الحروب. انطلقت حركة إنهاء الاستعمار. ولم يعد بإمكان الغرب فرض إرادته بالقوة. خسر الغرب حرب كوريا، كما خسر الفرنسيون حرب فيتنام، وتبعهم الأمريكيون في الهزيمة، ثم جاءت صدمة الحظر النفطي.

بدأت التناقضات البنيوية تتراكم في الغرب، لا سيّما في أوروبا، التي دخلت في حالة من الركود منذ أواخر الستينيات. وبحلول السبعينيات والثمانينيات، بدت علامات الانحدار جليّة. غير أنّ انهيار الاتحاد السوفييتي لاحقاً، وتخلّيه عن دوره كندّ للمنظومة الغربية، أعطى الغرب انتصاراً مؤقتاً. نسي الغرب مشاكله، لا سيّما بعدما حصل على دفعة هائلة من العمالة الرخيصة التي بلغت ملياراً ونصف، إضافة إلى الأسواق المفتوحة في روسيا وأوروبا الشرقية والصين، طبعاً.

غير أنّ الأمور بدأت تتغيّر مجدداً في العقد الأول من الألفية. فقد أدركت روسيا أنّها لن تستطيع الانخراط في النظام الغربي بشروط تحفظ سيادتها. فقرّرت استعادة قوتها العسكرية... وقد فعلت. ومعها دخل النظام الليبرالي في أزمة جديدة. أصبح نموذج الاستهلاك المفرط والتراكم اللامحدود للثروات هو السائد، مما أضرّ بكوكب الأرض ذاته.

ربما كانت روسيا، إلى حدّ ما، المفتاح في انفجار هذه الأزمة، لكن لا أعتقد أنّ القادة الروس أو السوفييت كانوا يدركون تماماً ما يفعلونه. كانوا مدفوعين في الأساس بحرصهم على أمن البلاد، وبما فيهم من إرث أممي تقليدي، دعموا حركات التحرّر ضد الاستعمار. أقول مجدداً: الأزمة الحادة بدأت منذ زمن بعيد. لكنها دخلت مرحلتها الأشدّ في السبعينيات والثمانينيات، وانقطعت مؤقتاً بانتصار غربي كاذب، ليعود الانهيار بعده بوتيرة متسارعة.

● برأيك، ما ملامح العالم «ما بعد الغربي»؟ كيف ستتغيّر موازين القوى والهياكل الاقتصادية والتحالفات الجيوسياسية في هذا العصر الجديد؟ وهل تعتقد أنّ مؤسسات الحوكمة العالمية الحالية ستظل قائمة؟ أم ينبغي إصلاحها أو حتى استبدالها لتعكس توازن القوى الجديد؟

لا تخاف أيّ دولة من هيمنة الصين لأنّ قوتها تقابلها قوى ناهضة أخرى مثل: إندونيسيا والهند وإيران وتركيا وروسيا

الإجابة عن هذا السؤال من شقين.

أولاً: المؤسسات الحالية للحكم العالمي غير كافية في معظمها. ينطبق هذا بشكل خاص على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإلى حدّ كبير أيضاً على مؤسسات الأمم المتحدة. ينبغي علينا التفكير في بدائل لها، لكن ليس من الحكمة تحطيمها دفعة واحدة، لأنّ ذلك سيزيد الفوضى.

وصفتي البسيطة هي: علينا بناء مؤسسات موازية ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون و«بريكس»، ومع «أغلبية العالم» – كما نحب أن نسمي ما يُعرف اليوم بـ«الجنوب العالمي» – مع إشراك بعض الشركاء الغربيين المستعدين للعمل على قضايا إنسانية كبرى، مثل: تغيّر المناخ والكوارث الصناعية، ونقص الغذاء، والأوبئة، وانتشار الأسلحة البيولوجية. هذه قضايا ملحّة لا يمكن حلّها ضمن النظام القائم.

لكن مجدداً، لا حاجة لتدمير نظام الأمم المتحدة كلياً. ربما سنحتاجه بعد 15 أو 20 سنة أو أكثر، في حال لم ننزلق إلى حرب عالمية جديدة. المشكلة ليست في ميثاق الأمم المتحدة، بل في أنّ المؤسسات أُفرغت من دورها بسبب وقوع مقارّها في نيويورك وجنيف وفيينا، ما جعل الكادر الإداري فيها من الغرب أو من المحسوبين عليه. ومع أنّ شرعية هذا النظام تتآكل، فإنّ الحفاظ عليه – ولو شكلياً – يبقى ضرورياً إلى أن تكتمل البدائل.

ثانياً: عن خصائص النظام العالمي الجديد. لست عرّافاً، بالطبع، لكن ما أراه بوضوح هو أنّنا نسير نحو عالم متعدد الأقطاب، أكثر حرية، حيث يمكن للشعوب والحضارات أن تنمو بعيداً عن الهيمنات. لن تكون هناك قوة أحادية تفرض سطوتها. الهيمنات القديمة ستنتهي، والجديدة لن تجد موطئ قدم. لذلك، أحبّ هذا العالم. قد لا أعيش لأشهده، لكن لا بأس.

الحرية سلعة باهظة الثمن، وسندفع ثمنها. ولكي نصل إليها، علينا أن نتجاوز هذه المرحلة المضطربة بأقل الخسائر، وأن نمنع العالم من السقوط في حرب كبرى أو في انهيارات وطنية. نحن في مرحلة صعبة، لكنها جديرة بالتأمّل.

● هل تعتبر العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا نقطة تحوّل في علاقة روسيا بالغرب؟ وما الدور الذي لعبته هذه الحرب فيما تسميه «إعادة اكتشاف» روسيا لـ«أغلبية العالم»؟

أثّرت العملية العسكرية الخاصة– وهي بالحقيقة حرب ضد الغرب تُخاض في أوكرانيا– على جميع جوانب السياسة الروسية. لقد سرعت من التوجه شرقاً في الاقتصاد والسياسة الخارجية. زاد التبادل التجاري مع الصين والهند ودول آسيا. العلاقات التجارية مع أفريقيا تتعافى. والأهم من ذلك: أنّ توجّه روسيا نحو «أغلبية العالم» بات أكثر وضوحاً وتسارعاً. أدركنا أخيراً أنّ هذه المناطق هي مصدر النمو والشراكات المستقبلية.

لكن هذا التوجّه لم يبدأ مع الحرب. كتبنا عنه قبل سنوات، وأصدرنا تقارير عن سياسة روسيا الجديدة تجاه «أغلبية العالم» وتحديداً أفريقيا، منذ خمس أو ست سنوات. كنا مستعدّين. واليوم، تدفعنا الظروف الموضوعية إلى تسريع هذا الانخراط.

بدأنا نُدرك أنّنا جزء من هذه الأغلبية العالمية. نحن نواتها العسكرية والاستراتيجية. لم نكن يوماً من القوى الاستعمارية. الاتحاد السوفييتي ناصر حركات التحرّر وواجه الاستعمار. لقد أضعفنا التفوّق العسكري الغربي وحررنا «أغلبية العالم» من سطوة الغرب.

العملية العسكرية كان لها أثر إيجابي داخلي أيضاً، سواء في السياسة أو الاقتصاد. الاقتصاد، الذي كان يراوح مكانه، بدأ ينمو بشكل أسرع. عدنا للاستثمار في العلوم، وخصوصاً التقنية منها.

الحرب تساعد في تطهير النخب والمجتمع من النزعة الغربية، التي باتت اليوم مرادفاً للتخلف. العقوبات الغربية تساعدنا في التخلص من البرجوازية الكومبرادورية وخدمها من المثقفين. الأهم من ذلك: أنّ روسيا

وبزوغ «النظام الأوراسي»

تعود إلى ذاتها الحقيقية، وتعيش نهضة ثقافية وأخلاقية وروحية. نعم، ندفع الثمن من دماء خيرة شبابنا، ولكننا سننتصر. وستبقى هذه النهضة، كما سيبقى تحوّلنا شرقاً، وتحديداً نحو «أغلبية العالم»، لأننا نعتبر أنفسنا عمادها السياسي والعسكري، ومحرّريها من نير الغرب.

● نشهد حالياً ما يبدو أنّه انقسام متزايد داخل الغرب فيما يخصّ طريقة التعامل مع روسيا ومستقبل الحرب في أوكرانيا. والمفارقة أنّ الولايات المتحدة هي التي تظهر رغبة أكبر في التفاوض، أو في الوصول إلى تسوية، بينما تظلّ دول أوروبية كثيرة مترددة، أو حتى رافضة لهذه الفكرة. برأيك، ما سبب هذا التباين في الاستراتيجيات؟ هل يعود ذلك لاختلاف الأولويات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية، أم لضغوط داخلية؟ وما انعكاسات هذا الانقسام على تماسك الغرب في المستقبل؟

الخلافات بين النخب الأوروبية والأمريكية باتت واضحة وتزداد اتساعاً. في بداية الحرب، كانت المصالح متقاربة. أراد الأمريكيون إنهاك روسيا كعدو استراتيجي، بينما أرادت أوروبا تحقيق انتصار لتبرير وجودها، أو لصرف الأنظار عن أزماتها الداخلية. لكن مع مرور الوقت، وازدياد القناعة بأنّ النصر مستحيل، بدأت تظهر الفروقات.

روسيا لم تقاوم فقط، بل أرسلت إشارات واضحة: إذا استمرت الحرب، فإنّ الرد النووي على أهداف في أوروبا سيكون أمراً وارداً. الأمريكيون فهموا الرسالة. لا يريدون حرباً نووية في أوروبا. تراجعوا خطوة خطوة، حتى في عهد بايدن رغم خطابه العدائي. بدأت المساعدات العسكرية لأوكرانيا تتناقص بشكل متقطّع.

أما الأوروبيون، فالوضع مختلف. نخبهم فقدت البصيرة. يعيشون في فقاعة من «الطفيلية الاستراتيجية»، بلا وعي لمخاطر الحرب، أو مسؤولية تجاه شعوبهم. إنهم يدفعون بلدانهم نحو حرب، رغم الخسائر التي قد تكون وجودية.

أضف إلى ذلك، أنّ الأمريكيين حققوا معظم أهدافهم.

أولاً: فصل روسيا عن أوروبا، ومنع أي تقارب استراتيجي أو اقتصادي. هذا هدف سعت إليه واشنطن منذ بداية الألفية، عندما بدأ اللعب بالورقة الأوكرانية، وقد نجحوا بذلك.

ثانياً: استغلّت أمريكا الحرب لنهب أوروبا. بعد أن فقدت القدرة على نهب «أغلبية العالم»، صارت تسحب الأموال والصناعات الأوروبية نحو أراضيها، بعد أن فقدت أوروبا ميزاتها التنافسية برفضها الغاز والموارد الروسية.

بكلام آخر، أمريكا ربحت الحرب– على أوروبا. والآن تريد التوصّل إلى تفاهم مع روسيا يضمن إنهاء الصراع قبل أن يتصاعد إلى مواجهة نووية. أما أوروبا، فقد فقدت عقلها، وتهرول نحو الهاوية.

● في تقريركم «سياسة روسيا تجاه أغلبية العالم»، وصفتَ أنت وزملاؤك كلاً من «بريكس» و«منظمة شنغهاي للتعاون» بأنهما يشكّلان «طليعة أغلبية العالم، مع إمكانية لوضع قواعد، وصياغة سياسات، وإنشاء بدائل مؤسساتية للنظام الغربي». كيف ترد على الانتقادات، لا سيّما القادمة من بعض قطاعات اليسار، والتي ترى في «بريكس» مجرد منصة لتعزيز مصالح نخب وطنية داخل بنية القوى العالمية، بدلاً من إحداث تحوّل اجتماعي جذري في النظام العالمي؟

نحن في روسيا ننظر إلى تطوير «بريكس» و«منظمة شنغهاي للتعاون» كوسيلة لمنع الانهيار الكامل في نظام الحوكمة العالمي. المؤسسات القديمة التي يهيمن عليها الغرب تحتضر. نظام الأمم المتحدة بات ضعيفاً، عاجزاً عن أداء وظائفه الأساسية، ومثقلاً بطبقة بيروقراطية غربية، أو محسوبة على الغرب.

لذلك، نحن بحاجة إلى بناء أنظمة موازية، خلال هذه الفترة الانتقالية التي سنعيد فيها بناء توازن جديد للقوى، ونظام مؤسساتي بديل أو معدل. نعم، روسيا حتى الآن لم تقدّم نموذجاً اجتماعياً–اقتصادياً بديلاً لتلك المنظومة الليبرالية. وأرى أنّ الانتقاد الذي ذكرته في محلّه تماماً.

المشكلة معقدة، وتحتاج إلى جهد جماعي. الرأسمالية العالمية الليبرالية استنفدت فائدتها، وأصبحت مضرة.

أولاً: بالطبيعة، لأنها تقوم على الاستهلاك اللامحدود.

ثانياً: بالإنسان ذاته، حيث تحوّله إلى كائن استهلاكي عديم المعنى. السعي الأعمى إلى الربح، والثورة المعلوماتية، يهدّدان كيان الإنسان ذاته.

علينا العمل مع المفكرين من «أغلبية العالم»، وكذلك مع المثقفين التقدميين في الغرب، لصياغة نموذج بديل للتنمية، ومحاولة تطبيقه. نعم، روسيا لا تفعل ما يكفي في هذا السياق، وهذه نقطة ضعف في سياساتنا. طرحت هذا الموضوع مع الرئيس الروسي خلال منتدى بطرسبرغ الاقتصادي العام الماضي، وأعلم أنّ ثمة جهوداً جارية، لكنّها ليست كافية. نحن بحاجة إلى تعاون شامل، لا يقتصر على القوى اليسارية، بل يشمل السياسيين والعلماء ممن يشعرون بالمسؤولية عن مستقبل البشرية. النموذج الرأسمالي الحالي يقود البشرية إلى طريق مسدود.

روسيا والصين حليفان غير رسميين. نحن نكمل بعضنا البعض. لدى الصين فائض في اليد العاملة ولدينا نحن موارد ضخمة نتقاسم حدوداً طويلة جداً

● كيف تقيّم متانة التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين على المدى الطويل؟ وما المخاطر المحتملة التي قد تترتّب على هذا التحالف؟

روسيا والصين حليفان غير رسميين. نحن نكمل بعضنا البعض. لدى الصين فائض في اليد العاملة، ولدينا نحن موارد ضخمة. نتقاسم حدوداً طويلة جداً، والعلاقات الجيدة التي بنيناها خلال العقود الماضية حسّنت أمننا بشكل كبير على جانبي الحدود. خفّضنا عدد القوات على الحدود بشكل جذري، والصين فعلت الشيء نفسه. لا توجد تقريباً أي تشكيلات عسكرية كبيرة في الشمال الصيني. نحن نتعاون بشكل وثيق مع الصين اقتصادياً، كما نعمل معاً على تطوير نموذج جديد للتنمية العالمية، لا يزال في مراحله الأولى. يضاعف هذا التحالف غير الرسمي القدرة الاستراتيجية للطرفين. لولا الدعم الروسي، لكان من الصعب على الصين مواجهة ضغوط الغرب. كما أنّ القوة الاقتصادية الصينية تساعدنا كثيراً في مواجهتنا مع أوروبا.

نجح القادة في كلا البلدين في ترميم العلاقات بعد التوترات بين الستينيات والثمانينيات. والفضل، إن جاز التعبير، يعود إلى «الجنون» الغربي. ضغوطهم المتزامنة على روسيا والصين دفعتنا نحو التحالف، وزادت قوتنا المشتركة بشكل هائل.

لا شك في وجود اختلال في الميزان الاقتصادي لصالح الصين، وهذا يُقلق البعض في روسيا، لكنه لا يثير خوفاً حقيقياً. بكين حذرة جداً حيال العمالة الصينية في روسيا. هناك طلاب ورجال أعمال صينيون، لكن لا وجود يُذكر للعمالة اليدوية. قمنا بدراسة قبل 15 عاماً أظهرت أنّ أعداد الصينيين في روسيا كانت أقلّ من عدد الألمان في ذلك الوقت.

اليوم، لا يزال عددهم قليلاً. بل أقول: إنني أتمنّى وجود المزيد منهم فقط من أجل مطبخهم! ومع ذلك، ينبغي التفكير بشكل جدي في هذا الخلل على المدى البعيد. ولهذا، اقترحت قبل 7 أو 8 سنوات مفهوم «أوراسيا الكبرى». في البداية، تحسّس أصدقاؤنا في الصين من الفكرة، لكننا الآن نعمل معاً على بناء شراكة أوراسية كبرى.

هذا المفهوم يقوم على التعاون والتنمية والأمن لكلّ أوراسيا. وربما يتحوّل لاحقاً إلى نظام أمن «ناعم»، يشمل الغذاء، والصحة، ومواجهة الكوارث الطبيعية والصناعية، والنقل.

لكن للمفهوم أيضاً بُعداً أعمق: هو نظام توازن، بحيث لا تخاف أيّ دولة من هيمنة الصين، لأنّ قوتها تقابلها قوى ناهضة أخرى، مثل: إندونيسيا، والهند، وإيران، وتركيا، وروسيا. القادة في بكين تفهّموا هذه النقطة لاحقاً، واقتنعوا بأنّ كونهم «الأول بين المتساوين» أفضل من أن يُنظر إليهم كقوة مهيمنة يخشاها الجميع.

ما نفعله هو منع أي تهديد محتمل من الصين، وفي الوقت نفسه تعزيز علاقاتنا معها على كل المستويات، وجعلها ركيزة أوراسيا الكبرى. وستحتاج هذه الركيزة حتماً إلى دعائم ثالثة ورابعة، مثل: الهند، وإيران، والعالم العربي. عندها سيعود مركز الثقل العالمي إلى حيث يجب أن يكون: أوراسيا العظيمة، السلمية. وأنا فخور جداً بأنني من صاغ هذا المفهوم.

عن حسنة الحريري

تقول السيّدة حسنة ابنة درعا في رسالة صوتية مع محدثها من السويداء:
«يمّا يا عيوني مو كل الناس متل بعضها، بقلك في ناس مسخرين للفتنة، في ناس إلها مصلحة تضل الفتنة، ناس مأجوره، النظام البائد اشتغل ع الفتنة وما طلع بإيدوا هسع المأجورين يطلع بإيدهم؟ فشروا وخسوو»

■ حسان ثابت

وتضيف: «300عيلة من درعا دخلوا السويدا، ما واحد منهم سكن بخيمة، سكنوا ببيوت أهلهم، كنا ندخّل الجرحى وأهل السويدا خاطروا بحياتهم وعالجوهم انو كنتو سفينة نجاة لدرعا أنا اللي كنت أطلع كنت ألاقي السيارات محملة وجاهزة بالتموين والغاز وأدخلها إلى السويدا... لما تحاصرنا كانت السويدا هي الرئة التي تتنفس منها درعا... يا يما كد ما تغيّم الدنيا لا بد من طلوع الشمس الشعب السوري إيد وحدة ضد الفتنة نحنا أهل يمّا..»

وفي لقاء تلفزيوني سابق تحدثت حسنة الحريري وهي الملقبة بـ «خنساء حوران» بعد أن فقدت اثنين من أبنائها وزوجها وأزواج بناتها قضوا إما في معتقلات النظام أو في معارك ريف درعا» عن ذكرياتها في السجن وظروف اعتقالها، وقالت في سياق ذلك: كان معنا علويات ومسيحيات ودرزيات كنا من كل الطوائف السورية في سجن النسوان وذكرت بإن بعض من تعاطف معها من العساكر كانوا علويين، وإن أحد أكثرهم استفزازاً كان سنّياً.

بهذه التفاصيل وبهذه اللغة الحميمية تتحدث الأيقونة السورية حسنة الحريري عن علاقة السويداء بدرعا...

ما نريد لفت الانتباه إليه هنا أن هذا الخطاب العفوي، الذي يجمع بين الصدق والحكمة والاتزان والشعور بالمسؤولية، والمستمد من التجربة الحياتية الملموسة، المعطوفة على النزعة الدينية الشعبية هي مرآة تعكس الروح السورية العميقة، قبل أن تتلوث بأدران وسائل الإعلام وأجندات مموليها، والخوارزميات الموجهة وتريندات وسائل التواصل الاجتماعي، ودون تحذلق النخب السياسية والإعلامية والثقافية التي كانت وما زالت جزءاً من الأزمة.

النزوح كوجه آخر

عمليات التهجير والنزوح الداخلي في سورية هي الأخرى تكشف عن الوجه الآخر لسورية، الوجه الذي يجري إخفاؤه عمداً في التداول الإعلامي اليومي بما يعزز تلك السردية التي تدّعي أن السوريين مجرد طوائف وأعراق غير متجانسة... إن نزوح مئات الآلاف من أبناء محافظات حلب وإدلب والرقة ودير الزور إلى الساحل السوري، ومثلهم الذين نزحوا في القامشلي وحسكة وعامودا وديريك يفنّد تلك الادعاءات، ويكشف عن زيف تلك الصورة النمطية عن حجم التدليس الذي يفرض على السوريين فرضاً بقوة الدفق الإعلامي، ويؤكد على النزعة الإنسانية المتأصلة لدى عموم السوريين على عكس تلك الأقلية الضالة التي لا تكف عن بث السم الطائفي والعرقي ليلاً ونهاراً سواء كان عن جهل وانسياق مع السائد إعلامياً، أو كأجراء وأدوات تأجيج الصراع مدفوعي الأجر.

خصائص الثقافة الشعبية

الثقافة الشعبية ضمن الخصائص السورية ليست مجرد مظاهر فلكلورية، تتضمن العادات والتقاليد وطقوس المطبخ والأعراس والحرف اليدوية والموسيقا والأغاني وحكايا الجدات، وعلاقات التعاون والتضامن الاجتماعي على أساس الجيرة والقرابة، والروابط العائلية والأسرية والدينية، بل هي بالإضافة إلى ذلك نسيج حي، ومنظومة قيم، مطعّمة بالسياسة فرضتها الظروف التاريخية لتشكل الوعي الاجتماعي في سورية

من معركة ميسلون والثورة السورية الكبرى وانتهاءً بسنوات الأزمة وما بينهما من انعطافات حادة في تاريخ سورية المعاصر... لا شك أن نمط الحياة الاستهلاكية، وتفشي النزعات الناتجة عنها، كالأنانية، والخلاص الفردي واللامبالاة تجاه الشأن العام، والعطالة السياسية وغيرها من التشوهات الحداثية المدينية النابعة من نمط الإنتاج الاجتماعي، وسلوك الطبقة الاجتماعية المهيمنة، بالإضافة إلى التسارع الجاري في العالم المعاصر والفجوة بين الأجيال قد حطمت الكثير من مكونات هذه الثقافة الشعبية المتوارثة، إلا أنها وكأي ثقافة شعبية تبقى كامنة، وتمتلك قوة الدفع الذاتي لكونها جزءاً من كينونة الفرد وعالمه الروحي، وتتحيّن الفرص لتظهر من جديد.

غياب الحوامل

ما يحزّ في النفس في هذا السياق، هو غياب حوامل تفعيل هذه الثقافة، وتعميمها في مبادرات على الأرض، في مواجهة خواء ثقافة الاستهلاك وطابعها العدمي، ولا تتم الإضاءة عليها كما هو مطلوب، حتى تبدو وكأنها غير موجودة أصلاً. في سورية آلاف مؤلفة من أمهات وآباء وشباب وصبايا من مدرسة حسنة الحريري هم ضمير سورية وقيامتها، وهم ما تبقى من أمل لديها في الوقت القليل المتبقي، فهي التي تنبذ الطائفية، وهي التي ترفع الصوت ضد الظلم، وضد الفتن، وهي التي تصر على وحدة السوريين.

ما مدى جذرية موقف الشعب السوري من القضية الفلسطينية؟

يتسم الموقف الشعبي السوري من القضية الفلسطينية بالعمق التاريخي والارتباط العضوي، رغم التقلبات السياسية للنظام.

يُعتبر الشعبان السوري والفلسطيني جزءاً من نسيج «بلاد الشام» الموحدة تاريخياً، حيث كانت فلسطين «الخاصرة الجنوبية» لسورية الكبرى قبل التقسيم الاستعماري «سايكس-بيكو». تجسد هذا الارتباط في المشاركة المبكرة لنضالات فلسطين، مثل دعم ثورة عز الدين القسام «1930».

إن الموقف الرافض للاستعمار لم يكن داخلياً بنظرة سورية ضيقة، بل امتد إلى ما يجري في فلسطين منذ بدايات تحرك القوى الصهيونية آنذاك فأعلن موقفاً رافضاً صريحاً وواضحاً، مما يدل على جذرية الموقف من القضية الفلسطينية منذ بداياتها، حيث كان في نص القرار أن المؤتمر السوري العام «يحتج على تمكين الصهيونيين من حمل السلاح ونزعه من سواهم... وضرورة إبعادهم عن فلسطين.

وساهم السوريون في الحرب التي دارت رحاها بين الفلسطينيين والوطنيين جميعهم من جهة والعصابات الصهيونية من جهة أخرى، حتى احتلال فلسطين في عام 1948، ولا تستطيع كتب التاريخ أن تغفل دور وإسهام عز الدين القسام وغيره.

وتنامت روح العداء للاستعمار الصهيوني بعيد العدوان الثلاثي 1956 واحتلال الجولان والضفة الغربية وأجزاء أخرى من فلسطين في العام 1967،

فليست القضية الفلسطينية بالنسبة للسوريين سوى امتداد للموقف الوطني السوري، وليست كما يدعي البعض سياسات ينبغي مراجعتها، مثلما كان إسهام السوريين، جيشاً ومتطوعين من مختلف الأحزاب السياسية الوطنية بمن فيهم شيوعيون، في درء العدوان الإسرائيلي عن لبنان في الثمانينيات من القرن الماضي على العديد من المناطق اللبنانية وأهمها بيروت بالأشكال كافة، ومنها تنظيمات المقاومة.

وبقي موقف الشعب «متقدماً دوماً على نظامه السياسي – داعماً لفلسطين دون حسابات تكتيكية، باعتبارها» جزءاً من لحمه ودمه. حيث سجل الشعب السوري استياءه من عدم رد النظام على ما يقارب من 3,500 غارة إسرائيلية على الأراضي السورية «2011–2024». ويظل الموقف الشعبي السوري نموذجاً «للتضامن العابر للأزمات»، حيث يجسد التاريخ المشترك والوعي بأهمية الأرض والحرية والعدالة رابطاً لا ينفصم.

هل يشكّل سقوط النظام السابق منعطفاً حاسماً للدراما السورية؟

تبرز اليوم آفاق جديدة تتشكل عبر تفاعل الحرية الفنية المرجوة مع التحديات الانتقالية، إذ يمكن رصد الاتجاهات الرئيسية استناداً إلى أحدث التطورات.

■ عروة صعب

حيث يشكل التحرر من القيود الأمنية والرقابية أحد المحاور المحتملة، حيث يتوقع العاملون في المجال الفني أن يجري كسر الخطوط الحمراء حتى يتيح التغيير السياسي معالجة قضايا كانت محظورة سابقاً كالفساد الممنهج، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب، كما ظهر في أحد المسلسلات السورية الحديثة الذي كشف تورط أجهزة النظام في جرائم خطف وقتل ومخدرات. ويشكل توثيق السجون نقطة فارقة في الدراما بعد إعلان بدء تصوير مسلسل «قيصر» الذي يُصور داخل سجون حقيقية، ويعتمد على وثائق موثقة لفضح انتهاكات النظام السابق، مقدماً نموذجاً للدراما التوثيقية رغم الخلافات حول احتمال كون العمل يعتمد على المعاناة الحقيقية من أجل الترفيه.

قدمت مجموعة الأعمال التي عرضت في رمضان طيفاً ينتمي إلى المرحلة السابقة مع إضفاء نكهة جديدة لا تتعدى اللمسات الخفيفة لكون معظم الأعمال كانت قد كتبت في فترة ما قبل السقوط، رغم أن تنفيذه كان جزئياً بعد السقوط كما في عمل الدراما الاجتماعية السياسية: «البطل» «المقتبس عن مسرحية ممدوح عدوان» الذي قدم نقداً لاذعاً للواقع الأمني والاقتصادي في عهد الأسد. والعمل التاريخي: «ليالي روكسي» الذي ينتمي إلى فئة الأعمال الدرامية الشامية، حيث تدور أحداثه في عام 1927، خلال فترة الاحتلال الفرنسي لسورية.

ومن التحديات التي تواجه صناعة الدراما اليوم الاستقطاب السياسي الناجم عن تحولات هذه الفترة المتمثل في استبعاد ممثلين محسوبين على النظام السابق، وتوقع إعادة ترتيب المشهد الفني بناءً على المواقف السياسية. كما يشكل ضعف التمويل أحد أهم هواجس الإنتاج بسبب عدم وضوح التغيرات في المشهد الإنتاجي المرتبط بتعقيدات الانتقال السياسي.

كما تتمثل اليوم مخاطر التسطيح الفني التي نراها في تحذيرات من «استغلال التريند» بإقحام سقوط النظام ضمن بعض الأعمال أو استغلال الحدث السياسي في الكوميديا الخفيفة.

لكن من جهة أخرى يمكن أن نرى فيما جرى فرصة للنهوض والانتشار، حيث يتحدث البعض عن فرص للتمويل المستقل، بالإضافة إلى توقع انفتاح قنوات تمويل عربية ودولية لإنتاج أعمال قد تعكس الرواية السورية بصدق، وقد تقودها أهواء الخارج بعيداً عن رؤية سورية نقدية حقيقية.

ويحق لنا أن نتوقع تطورات في الدراما على مستوى المحتوى قد تعيد تعريف دور المجتمع في التغيرات الجارية من خلال دور السوريين في صياغة مستقبلهم، وعلى مستوى الوسيلة يبدو أننا نشهد صعود المنصات الرقمية التي تشكل تحولاً في نموذج التوزيع، وهو ما يتيح تصاعد تأثير الجمهور حيث يبرز دور محوري للمشاهد في تقييم الأعمال.

تمر الدراما السورية بمرحلة قد تحمل فرصة تاريخية لولادة فن جديد يعكس معاناة الشعب وتطلعاته، لكن نجاحها مرهون بتجاوز تحديات الانتقال السياسي، والحفاظ على العمق الفني بعيداً عن الاستقطابات الآنية.

أخبار ثقافية

مدافن بيزنطية في معرة النعمان

أكدت وزارة الثقافة الاكتشاف الجديد للمدافن البيزنطية في مدينة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي، مشددة على اتخاذها إجراءات فورية لحماية الموقع وصون التراث السوري.

حيث عثر أهالي معرة النعمان على مقبرة تعود إلى العصر البيزنطي في اكتشاف أثري جديد يعيد المدينة التاريخية إلى الواجهة ويعكس الغنى الحضاري لمحافظة إدلب.

الاكتشاف الأثري الهام، جرى خلال عمليات حفر بهدف تشييد بناء في الحي الشمالي بالقرب من المقبرة الجنوبية لمعرة النعمان، ما دفع القائمين على أعمال الحفر إلى إبلاغ مديرية الآثار في محافظة إدلب، التي سارعت بدورها إلى إرسال فريق مختص لتأمين الموقع والكشف عن تفاصيله.

وأشارت إلى أنها أرسلت لجنة أثرية مختصة للكشف على الموقع وتقييمه علمياً، ووثّقت أن المدافن تعود للعصر البيزنطي. وأضافت: «جرى تأمين الموقع بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي لحمايته من العبث أو التخريب».

النسيج العمراني والتاريخي في دمشق القديمة

النسيج العمراني والتاريخي في مدينة دمشق القديمة، وضرورة دراسته بشكل علمي وأكاديمي بعيداً عن محاولات التشويه والعبث التي شهدتها المرحلة السابقة، محاور تناولتها ورشة العمل التي استضافتها المكتبة الوطنية للبروفيسور حسام الوعر في 27 أيار.

وعرض الوعر في الندوة التي حملت عنوان «طرق وآليات وأدوات فهم المدينة القديمة» أساليب تعزيز المعرفة الأكاديمية والمجتمعية لتحليل النسيج العمراني والتاريخي للمدن التراثية ومدينة دمشق القديمة، انطلاقاً من ربط عناصر المكان بالذاكرة الجمعية وأبعادها الاجتماعية والدينية والاقتصادية.

وأكد الوعر أستاذ التصميم والتخطيط الحضري أن استيعاب هوية المدينة يتطلب تكاتف جهود المختصين من مهندسين وأكاديميين وطلاب إلى جانب المجتمع المحلي.

وأشاد الوعر بتجارب طلاب كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق الذين قدموا تحليلات اعتمدت على خرائط للذاكرة الجمعية، أظهرت عمقاً في فهم السلوكيات الفراغية والبنية العمرانية والاقتصادية والدينية للمدينة، في خطوة اعتبرها بداية لتحمّل الجيل الجديد مسؤولية الحفاظ على الإرث المعماري.

كانوا وكنا

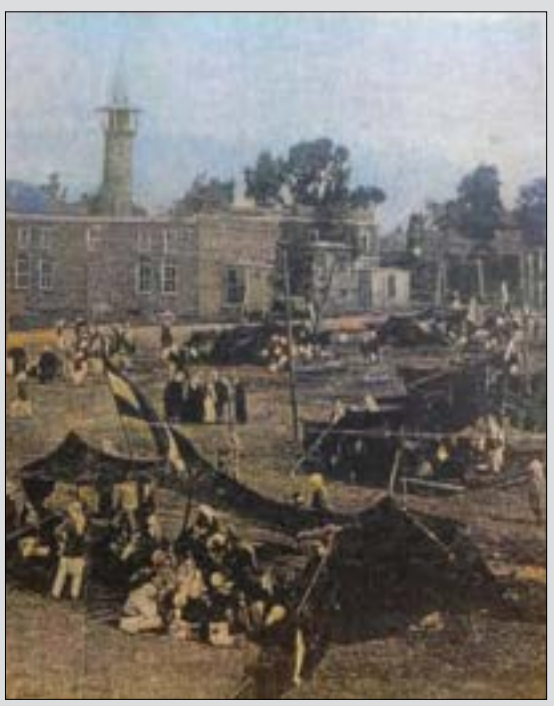

عاشت سورية أحداث انتفاضة الجلاء في شهري أيار وحزيران من عام 1945، وخلال المعارك الدامية مع الاستعمار، أبدع الشعب السوري تجارب مختلفة من أشكال السلطة الشعبية مثل الحكومة المؤقتة في البوكمال ولجان حراسة أحياء باب توما والقصاع ومجلس القيادة في حماة ولجان توزيع الخبز في حلب وغير ذلك.

في الصورة: جانب من احتفال درعا بيوم الجلاء عام 1946.

ماذا وراء عودة نشاط «داعش»

ظهرت خلال الشهرين الماضين مؤشرات واضحة على عودة النشاط العلني لتنظيم داعش في مناطق متعددة من سورية، بما في ذلك هجومان ضد القوات الحكومية الجديدة في 22 و28 من الشهر الماضي في منطقة تلول الصفا في محافظة السويداء، وثلاث عمليات أيام 5 و15 و25 من الشهر الماضي ضد قوات قسد والقوات الحكومية في الشمال الشرقي وفي دير الزور والرقة، إضافة إلى تصريحات لوزارة الداخلية عن ارتفاع ملحوظ لنشاط داعش وسيطرتها على مخازن أسلحة، وعن تنفيذ الوزارة لثلاث عمليات ضد خلايا لداعش في حلب وريف دمشق ودير الزور خلال الأسبوعين الأخيرين.

■ عماد طحان

محاولة فهم السياق الذي تتصاعد ضمنه عمليات داعش، يمكن أن تقودنا للنظر بمجموعة من العوامل والأسباب ربما يكون بين أهمها ما يلي:

أولاً: النشاط «الإسرائيلي»

ليس خافياً على أحد أن «الإسرائيلي» يبذل قصارى جهده، وعبر مختلف الأدوات والوسائل، لمنع الوصول إلى استقرار في سورية؛ هذا الأمر واضح في تصريحاته وفي سلوكه العملي.

ولذا ليس من المستبعد أن يكون «الإسرائيلي» نفسه، مسؤولاً- على الأقل جزئياً- عن تنشيط خلايا نائمة لداعش في مناطق مختلفة من البلاد، لتفعيل ديناميات الفوضى الداخلية من جهة، ولمحاولة قطع الطريق على احتمال الانسحاب العسكري الأمريكي من سورية، والذي يرى «الإسرائيلي» أنه تهديد لنفوذه ووزنه ليس ضمن سورية فحسب، بل وضمن المنطقة ككل.

ثانياً: احتمال التوافق بين السلطة القائمة وقسد

بعد توقيع اتفاق 10 آذار بين الشرع وعبدي، والذي وضع الخطوط العامة الأساسية لاتفاق يمتد تنفيذه حتى نهاية العام الجاري، بات وضع ما تبقى من داعش سواء في السجون أو كخلايا نائمة في المدن أو كتجمعات متحصنة في البادية، وضعاً حرجاً ومهدداً.

تعزز الوضع القلق لداعش مع تقدم التسوية التاريخية الخاصة بالقضية الكردية في تركيا، والتي من شأن اكتمالها أن ينعكس إيجاباً على كل المنطقة، وأن يغلق ثغرات كبرى كان يستفيد منها تنظيم داعش.

هذان العاملان المتداخلان، يستدعيان استنفاراً ضمن صفوف داعش، ويستدعيان التحول من الكمون والترقب إلى حالة العمل النشط، لأن البقاء في حالة الكمون مع تطور الظروف المحيطة بالتنظيم يمكنها أن تقوض احتمالات بقائه بشكل كبير وسريع.

تقويض وإنهاء داعش لا يمكن بحال من الأحوال أن يتم بالوسائل الأمنية وبالحلول الأمنية وحدها فالجزء الأهم والأصعب من التعامل معها هو الجانب السياسي والاجتماعي

ثالثاً: التناقضات الداخلية

مع رفع العقوبات الأمريكية عن سورية، واتجاه السلطات القائمة نحو نمط محدد من العلاقات الدولية، ومن طرق الإدارة الحكومية، بدأت التناقضات الداخلية بين «رفاق السلاح» بالارتفاع بشكل موضوعي؛ فالجماعات والتنظيمات ذات التوجه المتطرف، وخاصة ضمن الأجانب، لا ترى في سورية مشروع وطن، بل مجرد محطة باتجاه «جهاد عالمي». ولذا، فإنه من غير المستغرب أن تستقطب داعش أفراداً ومجموعات محسوبة حالياً ضمن القوات والفصائل التابعة للسلطات القائمة في دمشق؛ وبالفعل فقد وصفت داعش في فيديوهات تحريضية خلال الشهر الماضي الرئيس الانتقالي السوري أحمد الشرع بأنه «مرتد»، ودعت إلى «الخروج عليه».

ما العمل؟

لا شك أن الجانب الأمني في التعامل مع محاولات داعش العودة إلى نشاط تخريبي واسع، هو جانب مهم، ولا يمكن المضي قدماً دون قدر من التعويل عليه. ولكن في الوقت نفسه، فإن تقويض وإنهاء داعش لا يمكن بحال من الأحوال أن يتم بالوسائل الأمنية وبالحلول الأمنية وحدها؛ فالجزء الأهم والأصعب من التعامل معها هو الجانب السياسي والاجتماعي، خاصة وأن أفراداً وجماعات متعاطفة مع داعش أو على الأقل قريبة منها، موجودة الآن في مواقع متعددة وحساسة ضمن البلاد. لذلك كله، فإن المطلوب هو كسر التوازن بشكل حاسم ليكون ضد داعش، وهذا يتطلب مد اليد للمجتمع السوري والتعاون معه والاستناد إليه، بكل أديانه وطوائفه وقومياته واتجاهاته السياسية... بهذه الطريقة فقط يمكن ضمان إنهاء ظاهرة داعش بشكل كامل، ويمكن ضمان ألا تتحول إلى لغم كبير تحت الدولة بأسرها يمكن أن ينفجر في أي وقت...